كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة
المجلة العلمية
العدد (١٣) ديسمبر ٢٠٢٣م

كثرة الاستعمال في شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)

الدكتورة
منال فوزي عبد القادر عمر
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات ببورسعيد
جامعة الأزهر

الملخص باللغة العربية والإنجليزية

يدرس البحث، علة كثرة الاستعمال في "شرح التسهيل" لابن مالك، وتعني عنده، شيوع لفظ معين في كلام العرب، وكثرة تردده على اللسان العربي الفصيح في عصور الاحتجاج، وتأدية هذا المصطلح بهذا المعنى عنده كان واضحا، ومنطبقا على النصوص، وتكمن أهمية البحث، في دراسته لأصل من الأصول النحوية، وهو كثرة الاستعمال في شرح التسهيل لم يلق حظًّا من الدراسة قبلًا، وقد أكمل ابن مالك ما بدأه النحويون قبله في استخدامهم لهذه العلة وتطبيقاتها، إلا أن معالجته تتميز بالموسوعيَّة، وتلمس الواقع اللغوي للظاهرة، وكان أسلوبه تحليليًّا، متعمقا، واقعيا، وألفاظه المستعملة للدلالة عليها تميزت بالوضوح مثل: كثرة الاستعمال، وكثير، ومجمع عليه، وكان تطبيقه للعلة بثلاثة طرق، هي: استخدامها في التعليل، وهو أكثر الاستخدامات للعلة عنده سواء أكان للحكم النحوي، أم للظاهرة نفسها، ثم في وصفه للحكم النحوي بالكثرة، ثم في مراعاتها في بناء القاعدة النحوية، وقد ارتبط بالعلة بعض الظواهر النحوية، وأكثرها ارتباطًا بها ظاهرة الحذف، ثم مخالفة الأصل، ثم ارتباط العمل بكثرة الاستعمال، وارتباط الحكم النحوي بها، وتتبع البحث مواضع كثرة الاستعمال بالحصر، ثم بالدراسة والتحليل والموازنة بين رأي ابن مالك وغيره من النحويين، واعتمدت في الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي، وللبحث إضافةٌ، هي كشف الصورة التطبيقية للعلة في شرح التسهيل، وبيان تطبيقاتها في التعليل، والوصف، وأثر مراعاتها في الأحكام النحوية.

الكلمات المفتاحية: تسهيل ، ابن مالك، كثرة الاستعمال، التعليل.

Frequent use in Sharh al-Tashil by Ibn Malik (d. ٦٧٢ A.H.)

Abstract:

The research studies the reason for the frequent use in “Sharh al-Tashil” by Ibn Malik، which according to him means the prevalence of a certain word in the speech of the Arabs، and its frequent occurrence in the eloquent Arabic tongue in the eras of protest، and the interpretation of this term in this sense according to him was clear and applicable to the texts، and the importance of the research lies In his study of one of the grammatical principles، which is the frequent use in explaining ta’shil، he had not received much study before. Ibn Malik completed what the grammarians before him had begun in their use of this reason and its applications. However، his treatment is characterized by encyclopedism and touches on the linguistic reality of the phenomenon، and his style was analytical. In-depth، realistic، and the words used to refer to it were characterized by clarity، such as: frequently used، many، and unanimously agreed upon، and his application of the cause was in three، It is: using it in reasoning، which is the most widespread use of the cause، whether it is for a grammatical ruling، or for the phenomenon itself، then in his description of the grammatical judgment as numerous، then in taking it into account in constructing the grammatical rule. He has linked to the cause some grammatical phenomena، and the most closely related to it is the phenomenon of deletion، then a violation of it. The origin، then the work’s connection to frequent use، and the connection of grammatical judgment to it. The research traced the cases of frequent use by inventory، then by studying، analyzing، and balancing between the opinion of Ibn Malik and other grammarians. The study adopted the inductive analytical method، and the research has an addition، which is to reveal the applied image of the reason in explaining ta’sl. And an explanation of its applications in reasoning and description، and the effect of taking it into account in grammatical judgements.

Keywords: Sharh al-Tashil، Ibn Malik، Frequent use، Reasoning.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وكفى، أنزل كتابه رحمة وفرقانًا للعالمين وهُدى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، وبعد....

فإن كتاب شرح التسهيل لابن مالك يعدُّ من المصادر النحوية المهمة التي يعتمد عليها الدارسون في بناء القاعدة النحوية، أو تعليلها، وذلك لما يمتاز به- مع مؤلفاته الأخرى- من الموسوعية، والدقة، والثقة في نقل المذاهب والأقوال، كذلك ما يمتاز به من الاستقراء، والتحليل، والتعليل؛ لذا حظي هذا الكتاب باهتمام كبير من النحويين والدارسين على حد سواء، إلا أنني وجدت أن ثمة أصلا نحويًّا اعتمد عليه ابن مالك في بناء القاعدة النحوية، وتعليلها لم يلق حظا من الدراسة، وهو "كثرة الاستعمال" ولأهمية هذه الظاهرة حاولت تتبعها ودراستها في هذا المؤلف المهم من مؤلفات ابن مالك؛ لذا أفردت لها بحثا عنوانه (كثرة الاستعمال في شرح التسهيل لابن مالك "ت: ٦٧٢ هـ") ولا يخفى على الناظر في كتاب شرح التسهيل اهتمامه بالبحث عن أسرار الألفاظ والتراكيب؛ ليبين سبب مجيئها على هيئة معينة، أو متعددة، أو يبين الأصول النحوية التي روعيت في القاعدة أو الحكم لكي تأتي الكلمة أو التركيب على صورة معينة، أو متعددة؛ وكثرة الاستعمال من العلل التي اجتهد ابن مالك في بيان آثارها، في الألفاظ والتراكيب، والقواعد النحوية، ولها عنده أهمية كبيرة، ومن دلائل ذلك قوله: " فأيُّ تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال فلا ينبغي أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جَبرا لما فات من كثرة الاستعمال"[(١)].

ويتكون البحث من أربعة مباحث، مرتبة حسب كثرة مواضعها في الكتاب، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويعقبها خاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٠٣).

أما المقدمة، فذكرت فيها السبب الداعي إلى البحث، وخطة البحث، والدراسات السابقة.

التمهيد، وفيه ثلاثة مطالب، هي: الأول: المراد بكثرة الاستعمال، والثاني: كثرة الاستعمال عند النحويين، والمطلب الثالث: كثرة الاستعمال عند ابن مالك.

المبحث الأول: كثرة الاستعمال والتعليل في شرح التسهيل لابن مالك.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعليل بكثرة الاستعمال في "شرح التسهيل".

المطلب الثاني: التعليل لكثرة الاستعمال.

المبحث الثاني: الوصف بكثرة الاستعمال

المبحث الثالث: مراعاة كثرة الاستعمال في الحكم النحوي

الخاتمة، وفيها النتائج، وثبت المصادر والمراجع.

ورتبت المسائل حسب ترتيب ورودها في الكتاب، واعتمدت في دراسة الموضوع على المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد قمت بجمع مواضع البحث، ثم تناولتها بالدراسة والتحليل، مصدرة كل موضع بعنوان ملائم له، متلو بغرض ابن مالك من كثرة الاستعمال فيه، ثم ذكرت نصه، وأعقبته بالدراسة التي راعيت فيها عدم الإطالة إلا إذا تطلب الموضع ذلك، وذكرت في الحواشي ما يتصل بالموضع غير داخل في صلب الدراسة من باب التوضيح أو زيادة الفائدة، وراعيت توثيق النصوص والنقول، وعزو الأقوال والمذاهب، وتخريج الآيات، والقراءات القرآنية، والأحاديث، والأشعار، وقد سُبِق البحث بعدَّة دراسات منها:

١. كثرة الاستعمال وأثره في التقعيد النحوي عند ابن الأنباري، نوح يحيى الشهري[١]، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٢٦ ع١ ص: ١٠٥: ١٢٠ (٢٠١٨ م).

وتختلف هذه الدراسة عن هذا البحث أنها تدرس الظاهرة عند ابن الأنباري.

(١) أستاذ اللغة العربية المشارك بجامعة الملك عبد العزيز- جدة- المملكة العربية السعودية.

٢. كثرة الاستعمال وأثرها في العربية نحوًا وصرفًا، بحث مقدم لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، للباحث: إسماعيل بن محمد بشير بن عبد الله فلانة، إشراف: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم (١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م).

وهي دراسة عامة تهتم بأثر الاعتماد على كثرة الاستعمال في جوانب اللغة نحوا، وصرفا.

٣. كثرة الاستعمال في النحو العربي بين الظاهرة والتوجيه النحوي، بحث محكم للدكتور: عبد الرحمن فرهود جسَّاس، منشور في مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، العدد: ٢، المجلد: ٨، آذار: ٢٠١٣ م.

وتعنى الدراسة بكثرة الاستعمال بين كونها ظاهرة لغوية لها أثرها في الأحكام النحوية، وبين كونها مراعاة في التوجيه النحوي.

٤. كثرة الاستعمال وأثرها في الدرس اللغوي، صوتًا، وصرفًا، ونحوًا، رسالة دكتوراه للباحث: هاني إبراهيم الدسوقي الوكيل، جامعة عين شمس ٢٠٠٨م.

وهذه الدراسة تتسم بالشمولية والعموم، فتدرس أثر الاعتماد عليها في جوانب اللغة عموما الصوتية والنحوية والصرفية، دون التركيز عليها عند ابن مالك في شرح التسهيل في الدراسات الثلاث.

٥. الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه "معاني القرآن" بحث علمي محكم للدكتور: حمدي الجبالي، نُشِر في مجلة جامعة النجاح "العلوم الإنسانية" (مج: ١٩، عام: ٢٠٠٥م).

ويعنى البحث بتتبع مواطن كثرة الاستعمال في "معاني القرآن" للفراء.

وللبحث إضافة- آمل أن تكون قد تحققت- وهي تتبع مواضع كثرة الاستعمال في شرح التسهيل، وكشف الصورة التطبيقية لهذه العلة عند ابن مالك، وبيان اعتماده عليها في تعليل الأحكام النحوية، أو التعليل لها، وبيان أثر مراعاتها في الأحكام النحوية عنده. والله أسأل التوفيق والسداد.

تمهيد

المطلب الأول: المراد بكثرة الاستعمال

(الْكَثْرَةُ) نماء العدد[١] ضد القلة[٢] و(كَثُرَ) يَكْثُر- بالضم- (كَثْرَةً) فهو (كَثِيرٌ)[٣] والكثر معظم الشيء وأكثره؛ كثر الشيء كثارة فهو كثير وكثار وكثر[٤] وفي العين: "الكثرة: نماء العدد، كثُر الشيء كثرةً فهو كثير"[٥].

أما "استعمال" فهي في اللغة مصدر من استعمل، والأصل: "عَمِل" من باب "طرِب" وأعْمَلَه غيره، واسْتَعملَه بمعنى[٦] جعله عاملا[٧]، والاستعمال في اصطلاح اللغويين، هو: ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناهُ أو مناسبه، فهو فرع الوضع[٨].

قلت: من تتبع استعمال النحويين لمصطلح "كثرة الاستعمال" يتبين أن المراد هو شيوع لفظ معين في كلام العرب، وكثرة تردده على اللسان العربي الفصيح في عصور الاحتجاج، وتأدية هذا المصطلح عندهم بهذا المعنى واضحا جليًّا.

يقول السكاكي: "وأما الفصاحة فهي قسمان: راجع على المعنى .... وراجع على اللفظ، وهو: أن تكون الكلمة عربية أصلية، وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثها المولّدون، ولا مما أخطأت فيه العامة"[٩].

---

(١) الإبانة في اللغة العربية (حرف الكاف) (٤/ ١٤٤)

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (كثر) (٢/ ٨٠٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (ك ث) (١٠/ ١٠٢) ، الصحاح (كثر) (٢/ ٨٠٢) ، مختار الصحاح (ص٢٦٦) (ك ث ر)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي (٢/ ١٤١)، لسان العرب (ك ث ر) (٥/ ١٣١).

(٤) ينظر: لسان العرب (ك ث ر) (٥/ ١٣١).

(٥) العين (ك ث ر) (٥/ ٣٤٨).

(٦) ينظر: مختار الصحاح (باب العين- عمل) (ص: ٤٦٧).

(٧) المعجم الوسيط (ع م ل) (٢/ ٦٢٨) ، معجم متن اللغة (٤/ ٢٠٩) (ع م ل).

(٨) الكليات لأبي البقاء الكفوي (فصل الألف والطاء) (ص١٣٧).

(٩) مفتاح العلوم (ص٤١٦).

"وقال الجاربردي في شرح الشافية: فإن قلت: ما يقصد بالفصيح، وبأي شيء يعلم أنه غير فصيح، وغيره فصيح، قلت: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر"[١].

المطلب الثاني: كثرة الاستعمال عند النحويين

إن لكثرة الاستعمال أهميةً ومكانًا كبيرًا عند النحويين، فلها اعتبار في الحكم النحوي عندهم، ولأجلها وقع التغيير في بعض الصيغ والكلمات، وقد وُجِدَت كثيرًا في أقوال النحويين، وكان مرادها واضحًا جليًّا لديهم، دون خفاء أو مواربة، وهو الدلالة على كثرة اللفظة أو القاعدة وانتشارها في اللسان العربي، ومن خلال تتبع التعبيرات الواردة في كتبهم الدالة على هذه الظاهرة، فقد عبروا عنها بتعبيرات عدّة أدت المعنى المراد بوضوح وجلاء، سواء أكان اللفظ المستعمل، هو "كثرة الاستعمال" أم مرادفاته؛ فورد قولهم: "أفشى من أن يحصى" [٢] و"أكثر من أن يحصى" [٣] عند سيبويه في مواضع عدة من كتابه وعند المبرد[٤]، وابن السراج[٥]، والسهيلي.

---

(١) المزهر في علوم اللغة (١/ ١٤٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣١٨).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٩، ٣٨١، ٥١٢، ٦١٠) ، (٤/ ٤١٦).

(٤) ينظر: المقتضب (١/ ٩١، ٢١٩) ، (٢/ ٢١١، ٣٢١)، (٣/ ٣٢٩) ، (٤/ ٩٧، ٢٥٦).

(٥) ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٨٣).

وورد "كثير في كلامهم" عند سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، والسيرافي[٣]، والفارسي[٤]، وابن جني، وابن القطاع[٥]، وأبي البركات[٦]، وابن الأثير[٧] وابن الحاجب[٨] وكان هذ التعبير هو أكثر التعبيرات استعمالا عند النحويين، وكان أبو البركات أكثرهم استعمالا له[٩] يليه السيرافي.

ومنه "كثرة الاستعمال" عند ابن ولاد[١٠]، والنحاس[١١]، والسيرافي[١٢] وابن بابشاذ[١٣] والزمخشري[١٤] وأبي البركات[١٥] وابن الأثير [١٦] وغيرهم.

ومنه "كثير مستعمل"[١٧] أو "مستعمل كثير"[١٨].

---

(١) ينظر: الكتاب (١/ ٢١٧) ، المنصف (ص٦٩) ، نتائج الفكر (ص٧٢) ، توجيه اللمع (ص١٣٣، ٣٣١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٢٢)، (٢/ ٦٠)، (٤/ ٤)، (٥/ ١١٢)، أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٤، ٧٨٩).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٨٧).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤١) ، (٢/ ١١١) ، (٣/ ٩٥) ، (٤/٤٥، ٦٨، ١٣٣)، (٥/ ٣٠٣) .

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات (ص١١٥، ١٣٨).

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (ص٣٤٦).

(٦) ينظر: أسرار العربية (ص: ٣٥، ١٠٦، ١١٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٤١، ٢٩٥) ، وورد في تسعة عشر موضعا في الإنصاف في مسائل الخلاف، ومنه: (١/ ٢٧، ٢٠٤) ، (٢/ ٣٨٧، ٤١٣، ٤٤٤، ٤٧٠، ٥١٧، ٥٩١، ٦٨٧).

(٧) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ١٢٧، ٣٢٧) (٢/ ٢١٨، ٣٦٤).

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٤٤، ٧٨٩).

(٩) ينظر: أسرار العربية (ص: ٣٥، ١٠٦، ١١٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٤١، ٢٩٥)، وورد في تسعة عشر موضعا في الإنصاف في مسائل الخلاف، ومنه: (١/ ٢٧، ٢٠٤)، (٢/ ٣٨٧، ٤١٣، ٤٤٤، ٤٧٠، ٥١٧، ٥٩١، ٦٨٧).

(١٠) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد (ص٤٧).

(١١) ينظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص٤٥، ٦٨، ١٧٦).

(١٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٩١).

(١٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٤).

(١٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٧٧، ١٨٣).

(١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٠، ٤٥٩، ٦١١).

(١٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٩٣).

(١٧) فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال (١/ ٤١، ١١٨).

(١٨) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٧٧٢).

قال سيبويه: "وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعيلة فإنك تكسره على فعائل .... وذا أكثر من أن يحصى"[١]، وقال في "باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى": "ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كله، قولك: سير عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد ..... وإن لم تجعله ظرفا فهو عربي كثير في كلامهم"[٢] وقال ابن جني: "وقالوا: "كثر ما تقولن"، فألحقوا النون؛ لأنه نقيض "قَلَّما تقولن" وهذا ونحوه مطرد كثير في كلامهم"[٣] وقال السهيلي: "ورَوِيَ على وزن عَطِشَ، وشرُف فهو شريف، على وزن وضُع فهو وضيع، وهذا كثير في كلامهم من أن يحصى"[٤].

اهتم النحويون بـ "كثرة الاستعمال" سواء، في التعليل للحكم، أو مراعاتها في إعطاء الحكم، أو الوصف بها، ومما يبين أهميتها أننا نجد ابن ولاد جعل بينها وبين كثرة الحذف علاقة ترابطية، فقال: "إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استُعمل فيه الحذف أكثر أصله التعدي، وليس الأمر كذلك، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال"[٥] ونجد ابن جني قدَّمها على القياس، فيقول: "وإن شذ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"[٦] وجعل ابن بابشاذ له أصلًا في العربية، فقال: "فإن كثرة الاستعمال له أصل كبير في العربية"[٧]، ونسب السيوطي لابن جني قوله: "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدِّم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالًا؛ ولذا

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦١٠).
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢١٧).
(٣) المنصف لابن جني (ص٦٩).
(٤) نتائج الفكر في النحو (ص٧٢).
(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد (ص٤٧).
(٦) الخصائص (١/ ١٢٥).
(٧) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٥).

نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياسًا، فمتى رابك في الحجازية ريب، من تقديم أو تأخير، فزعت إذ ذاك إلى التميمية"[١].

وكان لكثرة الاستعمال أثرٌ في الأحكام النحوية، والظواهر اللغوية، قد فسَّرها النحويون بها، وإليها رُدَّت تغيرات كثيرة وقعت في الألفاظ والتراكيب[٢].

فمن أثرها اختصاص "يا" النداء باسم الله تعالى، يقول ابن الوراق: "واعلم أن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن تدخل عليه "يا" إلا اسم الله تعالى ..... وأما اختصاص "يا" باسم الله تعالى فجواز دخول "يا" عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره، أحدها كثرة الاستعمال"[٣] ومنه فتح نون "أين" دون كسرها، يقول العكبري: "أين" ... فتح ولم يكسر على الأصل فرارا من اجتماع الياء والكسرة مع كثرة الاستعمال" [٤] ومن أثرها اللغوي أنها عدَّت من أسباب الإمالة، قال أبو حيان: "السبب السابع: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم "الحجاج" عَلمًا في الرفع والنصب، وكذلك "العجاج" في الرفع والنصب"[٥].

ومن أثرها أيضا جواز بعض الأحكام في الكلام لم تكن لتجوز فيه، أو فيما قيس عليه لولاها، ومن ذلك: جواز الفصل بين "كم" وبين منصوبها وعدم جواز ذلك في "أحد عشر" إلى "تسعة عشر" بسبب كثرة الاستعمال، قال السيرافي: "قد كثر الكلام بـ"كم" لأنه في كل مستفهم عنه من المقدار فاجتمع كثرة الاستعمال إلى منع التمكن، ولم تكثر في باب "خمسة عشر" والذي عندي أن جواز ذلك في "كم" لكثرة استعمالها وترددها في

---

(١) الاقتراح في أصول النحو (ص: ٣٩١،٣٩٢) ، ولم أقف عليه عند ابن جني.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس (ص١٧٦)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٩١)، علل النحو (ص٢١٣)، (ص٣٤٢)، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٤)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ص: ٣٦٨)، المفصل (ص١٧٧)، (ص١٨٣)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (٢/ ١٢٠٦)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦١١)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٨٦، ٣٦٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣٢)، (٢/ ٣٤٧)، (٥/ ١٨٨، ٢٧٠)، شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي (٢/ ٧٠٣)، الكناش (١/ ٢٢٨)، ارتشاف الضرب (٢/ ٥٣٤)، همع الهوامع (١/ ٤٥)، شرح أبيات مغني اللبيب (٧/ ٣٣٩).

(٣) علل النحو (ص٣٤٢).

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٨٦).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٥٣٤).

المواضع"[١] ومنه ما جرى مجرى المثل، يقول الشيخ خالد: "وفيما جرى مجرى الأمثال" في كثرة الاستعمال، وهو كل كلام اشتهر، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل، فأعطي حكمه في أنه لا يغير"[٢].

ومنه جواز تثنية بعض المصادر إذا وصف بها، قال أبو الفداء: "وإذا وصف بالمصدر فالأحسن الأكثر ألا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث، كقولك: مررت برجلين صوَّم، ورجال صوَّم، ونساء صوَّم، إلّا ما دخله كثرة الاستعمال، نحو: رجل عدل ورجلين عدلين"[٣].

ومن أكثر الظواهر التي علل لها النحويون بكثرة الاستعمال ظاهرة الحذف، فوقع في الصيغ، ومن ذلك: حذف فعل القسم، قال ابن الوراق: "فإن قال: أليس عندكم أنه لا يجوز حذف الفعل إذا كان يتعدى بحرف جر، فكيف جاز في القسم أن تقول: بالله، وأنت تقدر فعلا يتعدى بالباء ...؟ قيل له: إنما ساغ ذلك في القسم؛ لأنه كثير الدور في كلامهم، ومع ذلك فإنه يحتاج إلى جواب، فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال"[٤] ومنه حذف لام الأمر، يقول أبو البركات: " إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه[٥] في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف"[٦].

كما وقع الحذف في الأسماء والحروف، ومن ذلك: حذف ألف "اسم" في "بسم الله الرحمن الرحيم" لأجل كثرة الاستعمال يقول ابن بابشاذ: "وفي بسم الله الرحمن الرحيم من القياس الموافق للإتباع ما ذكرناه من كثرة الاستعمال"[٧] وجواز حذف نون الوقاية من "إن" إذا اتصلت بياء المتكلم[٨] وحذف الألف من بعض الأسماء، يقول النحاس:

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٩١)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٧٤).

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٧٣).

(٣) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٢٨).

(٤) علل النحو (ص٢١٣).

(٥) مثبتة (للواجه) في: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٠) والأولى ما أثبته.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٠).

(٧) شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٣٤).

(٨) المفصل في صنعة الإعراب (ص١٧٧).

"اصطلحوا قديماً على حذف الألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون وعثمان ومروان ونحوهن من الأسماء، وذكر في ذلك عللٌ .... وأقوى هذه العلل كثرة الاستعمال ألا ترى أنهم يحذفون من سليمان الألف وليس بأعجمي، ولا يحذفون من قارون وجارود وطالوت وجالوت، لأنه لم يكثر استعمالهم هذه الأسماء"(١).

المطلب الثالث: كثرة الاستعمال عند ابن مالك

عُنِي ابن مالك بكثرة الاستعمال في شرحه على التسهيل، وهي تعني عنده انتشار المفردة أو التركيب في اللسان العربي الفصيح، كما وردت بهذا المعنى عند غيره من النحويين.

واهتمامُ ابن مالك بعلة "كثرة الاستعمال" جاء مكملًا لما بدأه النحويون قبله، وعلى طرقهم في تطبيق العلة سار، إلا أنه قد قام بضم وجمع أغلب مواضعها الواردة فيها، وفصَّل في تطبيقها ومعالجتها في كتابه.

وقد وردت علة كثرة الاستعمال في "شرح التسهيل" بصور عدَّة، مرتبة حسب كثرة عدد المواضع في الكتاب، وهي:

أولها، وأكثرها ورودًا: تعليله للأحكام النحوية بكثرة الاستعمال، أو تعليله لها.

ثانيها: وصف ظاهرة كثرة الاستعمال وتقريرها في الألفاظ والتراكيب، واستخدام العلة هنا يلي التعليل في كثرة المواضع.

ثالثها: اعتماده على علة كثرة الاستعمال، ومراعاتها في الكلام، ليجري عليه حكم نحوي معين، قد يكون غير مستحق لو لم يكثر استعماله، أو ليأخذ حكم أمثاله نظرًا للكثرة في الاستعمال.

ومما يدل على تطبيق العلة على مواضع كثيرة عند ابن مالك- قد يكون لم يُسْبَق إلى تطبيقها بهذه الكثرة- عدد المواضع التي استخدمها فيها، بالاستخدامات الثلاثة، فقد بلغت نحو سبعة وخمسين موضعًا، قد تناولها بالتحليل والدراسة الحصيفة الدقيقة كعادة ابن مالك، وقد تأثر به اللاحقون فطبقوا القاعدة كما طبقها ابن مالك، خاصة

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص١٧٥، ١٧٦).

شراح التسهيل، فطبقها أبو حيان في الارتشاف، وفي التذييل، وطبقها المراديُّ، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني في شروحهم على التسهيل وغيره.

ألفاظه: ورد عنده من الألفاظ الدالة على اتساع وانتشار الكلام أو الألفاظ في اللسان العربي، "كثرة الاستعمال" و"كثير" واصفا بها -غالبا- وورد عنده "أكثر من أنْ يُحصى" و"كثير في كلامهم" و"استعمالها موجود كثير" و"الاستعمال المجمع على مثله"، و"مجمع عليه" و"غلب استعمالها".

كثرة الاستعمال والظواهر النحوية عند ابن مالك:

أما الظواهر النحوية التي استعمل فيها ابن مالك علة كثرة الاستعمال، فكان أكثرها الحذف، وأكثر الحذف في الحروف، وقد ورد التعليل للحذف بكثرة الاستعمال عنده؛ في مواضع عدَّة، منها: الحذف في "سوف"، حذف لام الكلمة في "أب" و"أخ"، حذف حرف الجر من مماثل الفعل اللازم "دخل"، حذف حرف الجر مع "أنْ" المصدرية، الحذف مع ظرف الزمان إذا كان واقعًا في بعض الظرف أو أكثره وهو منصوب، حذف حرف الجر من المعطوف على مجرور بمثل الحرف المحذوف، حذف همزتي "خير وشر"، حذف حرف اللين من "مِن"، حذف الفعل في النداء، حذف حرف اللين من "أم" و"عم".

أما مراعاة كثرة الاستعمال في الحذف، فوردت عنده في بعض المواضع، منها: حذف "أن" المصدرية، حذف الفعل مما جرى مجرى المثل كقوله تعالى[1]: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾، حذف بعض حروف الفعل من المصدر، نحو: ثواب وعطاء، وحذف الفعل في أسلوب التحذير.

مخالفة الأصل، أيضا كانت من الظواهر اللغوية التي ارتبطت بكثرة الاستعمال عند ابن مالك، حيث علّل مخالفة الأصل بكثرة الاستعمال، في مواضع عدَّة وهي تلي في كثرتها مواضع الحذف، ومنها: تخفيف الحركة في "نِعْم" و"بِئْس"، حذف لام الكلمة في

(١) النساء: من الآية: ١٧٠.

"أب" و"أخ"، إجراء "لا جرم" مجرى اليمين، حذف حرف الجر من الفعل اللازم مماثل "دخل" ونصب ما بعده، حذف همزتي "خير وشر"، حذف الألف في آخر حرف الجر "مِنْ"، حذف حرف اللين في "أمي" و"عمي".

أما مخالفة الأصل مراعاة لكثرة الاستعمال، فورد في مواضع، منها: استعمال "عن" في معنى الاستعلاء، تعدية نحو: بخل بـ"عن" نيابة عن "على".

كما روعيت كثرة الاستعمال فخصصت لأجلها الحركة عند ابن مالك، ومن ذلك: القسم بـ"لعمر"، ولزوم فتح المنادى الموصوف بـ"ابن".

كما ارتبط بعلة "كثرة الاستعمال" عدَّة ظواهر لغوية، منها: ارتباط العمل بكثرة الاستعمال، ورد ذلك في موضع واحد، حيث خُصَّت "إلا" بأخف الإعرابين، وهو النصب الذي لا رفع معه، وارتباط الحكم النحوي بكثرة الاستعمال، ومن ذلك: عدم استعمال الاسم الذي على صورة المنسوب، كالمنسوب حقيقة، فلم يأخذ حكمه لكثرة استعماله في أسماء الأجناس، وعدم استعمال أسماء الإشارة كالمشتق في جميع حالاتها؛ لكثرة استعمالها غير منعوت بها.

المبحث الأول: كثرة الاستعمال والتعليل في شرح التسهيل لابن مالك

ورد التعليل بكثرة الاستعمال في "شرح التسهيل"- وهو أكثر المواضع للعلة في شرح التسهيل لابن مالك- في خمسة وعشرين موضعًا، كما ورد التعليل لها- أي: لعلة كثرة الاستعمال- في موضعين؛ لذا انقسم هذا المبحث لمطلبين: أولهما: التعليل بكثرة الاستعمال في "شرح التسهيل"، وثانيهما: التعليل لكثرة الاستعمال في بعض الكلمات والتراكيب. وفيما يلي عرضها ودراستها.

المطلب الأول: التعليل بكثرة الاستعمال في "شرح التسهيل"

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال في مواضع كثيرة في كتابه، ويلاحظ أن أكثرها ارتبط بظاهرة الحذف سواء في المفردات أو التراكيب كالحذف من قولهم: "أما أنت ذا نفر"، إلا أن أكثر مواضع الحذف وردت في الحروف، كالحذف من "سوف" أو حذف حرف الجر من الفعل اللازم "دخل" أو حذف الهمزة من "خير" و"شر"، وغير ذلك من المواضع.

فرع الكلمة وكثرة الاستعمال:

علَّل ابن مالك بكثرة استعمال "نِعْم" و"بِئْس" وهما فرعا "نَعِم" و"بَئِس" وكثرة استعمال "أخ" و"أب" وهما فرعا "أخو" و"أبو" ردَّه على حجة بعض النحويين القائلين بأن "السين" ليست فرعًا من "سوف" بل أصلٌ برأسها[1]، فقال:

---

(١) اختلف النحويون في السين الداخلة على المضارع؛ لتخلص معناه للاستقبال، أهي فرع "سوف" أم أصل برأسها؟ على قولين، فالكوفيون قالوا: إن السين مقتطعةً من (سوف) لذا قال الفراء: "وهي في قراءة عبد الله: "ولسيعطيك ربك فترضى" والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت في الكلام، وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثُر فربما فعِل به ذلك، كما قيل: أيش تقول، وكما قيل: قم لاباك، وقم لا بشانئك، يريدون: لا أبا لك، ولا أبا لشانئك" معاني القرآن (٣/ ٢٧٤) ووافقهم ابن مالك، فقال: "وأيضًا فقد أجمعنا على أن: "سَفْ" و"سَوْ" و"سَيْ" عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضًا فرعها، لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف في سوف بالحذف شبيها بما فعل بأيمن الله في القسم حين قيل: ايْمُ الله، وامُ الله، ومُنُ الله، ومُ الله" شرح التسهيل (١/ ٢٦) وينظر: التذييل والتكميل (١/ ٩٩) أما البصريون فقالوا بأنها غير مقتطعة منها وأنها أصل برأسها، ومن أدلتهم: أن السين لو كانت فرع سوف كـ "سف وسو" لكانت أقل استعمالا منها، ينظر: الإنصاف (١/ ٢٣٢)، (٢/ ٦٤٦) وهو الدليل الذي عارضه ابن مالك في هذا الموضع مستهلا ردَّه عليهم بقوله: "وزعموا أن السين أصل برأسها= =غير مفرعة عن سوف، ولكنها منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة وهذا عندي تكلف ودعوى مجردة عن الدليل" شرح التسهيل (١/ ٢٦).

"وقال بعضهم[١]: لو كانت السين فرع سوف كـ "سف" و"سو"[٢] لكانت أقل استعمالا منها؛ لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه؛ إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد، قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال، كـ "نِعْم" و"بِئْس" فإنهما فرعا "نَعِم" و "بَئِس"، وهما أكثر استعمالا، وكـ "أخ" و"أب" المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالا، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعًا أولى".[٣]

"نِعْم" و"بِئْس" أصلهما "نَعِم وبَئِس" إلا أنه لما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق- العين في نعم والهمز في بئس- مما هو على وزن "فَعِل" جاز فيه أربعة أوجه، سواء أكان اسما أم فعلا، "والعلة في ذلك أن حرف الحلق يستثقل إذا كان مستَفِلا وإخراجه كالتهوع؛ فلذلك آثروا التخفيف فيه، وكل ما كان أشد تسفلا، كان أكثر استثقالا"[٤] لذا فإن "نِعْم وبِئْس" فيها أربعة أوجه، هي[٥]:

الأول: "نَعِم وبَئِس" على التمام كـ "فَخِذ" على "فَعِل" وهو أصلها.

الثاني: "نِعِم وبِئِس" فكُسِرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، كـ "شِهِد" فكُسِرت الشين لانكسار الهاء.

الثالث: "نَعْم وبَئْس" على "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين.

---

(١) البصريون.

(٢) حُكِي في "سوف" أربع لغات، قال ثعلب: "وقال ابن الأعرابي: ... سوف يكون ذاك، وسَفَ يكون، وسيكون وسَوْ يفعل، وسوف يفعل" مجالس ثعلب (ص ٣١٥) ونُسِب إلى ثعلب نفسه في: شرح التصريف للثمانيني (ص: ٤٣٠) وحكى ابن خالويه عن الفراء عن الكسائي، أنه قال: "في سوف أربع لغات، يقال: سوف يعطيك، وسيعطيك، وسو يعطيك، وسف يعطيك" إعراب ثلاثين سورة (ص: ١١٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٩٠).

(٥) ينظر: المقتضب (٢/ ١٤٠) ، م. الأصول في النحو (١/ ١١١)، المفصل للزمخشري (ص٣٦١)، شرح كتاب سيبويه (٣/ ٩)، توجيه اللمع (ص٣٨٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٩٠).

والرابع: "نِعْم وبِئْس" على "فِعْل" بكسر الفاء، وسكون العين، وأسكنوها لكسر فاء الكلمة، كما أسكنوا الهاء من شِهِد، فقالوا: شِهْد، ولأجل حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها.

والوجهان الثالث والرابع بفتح الفاء أو كسرها وإسكان العين؛ ذلك لأن "من العرب من يفر من الضم والكسر إلى السكون تخفيفا، فيقول في عَضُد": "عَضْدٌ" وفي فَخِذ: "فَخْذٌ" ولا يفرون من الفتح إلى السكون"(١).

قال سيبويه: "ألزموا "نِعْم" و"بِئْس" الإسكان، كما ألزموا "خُذْ" الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وأصل "نِعْم وبِئس": "نَعِم وبَئِس"(٢).

ويقول: "باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا(٣) وترك أول الحرف على أصله لو حرك؛ لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركا، وغير الثاني أول الحرف ..... ومثل ذلك: "نِعْم" و"بِئْس"، إنما هما "فَعِل" وهو أصلهما"(٤).

وقال المبرد: "ويجوز الإسكان، كما تُسَكَّن المضمومات والمكسورات إذا كن غير أول .... إلا أنهما الأصل في المدح والذم فلما كثر استعمالهما ألزما التخفيف وجريا فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة" (٥).

وفرع الكلمة فاق أصلها في كثرة الاستعمال، وهي كانت سببا في لزوم التخفيف فيهما، وبذلك استدل ابن مالك لدحض تعليل البصريين بأنه لو كانت السين فرع "سوف" لكانت أقل استعمالا، لكنها أكثر استعمالا منها فهي أصل برأسها، وهي فرع من فرع، وهو "سف" و"سو".

---

(١) اللامات (ص٣٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٧٩).

(٣) يقصد الباب السابق له مباشرة وقال فيه: "هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فخِذ: فخْذ" الكتاب لسيبويه (٤/ ١١٣).

(٤) الكتاب لسيبويه (٤/ ١١٦).

(٥) المقتضب (٢/ ١٤٠).

قال ابن مالك:

"وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعًا أولى"[١].

"أخ وأب" كثر استعمالهما، وهما فرعا "أخو وأبو" قال ابن مالك:

"وكأخ وأب المنقوصين فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالا، وأمثال ذلك كثيرة "[٢].

أقل الأصول عددا في الاسماء والأفعال ثلاثة أحرف- الفاء والعين واللام- فحرف يُبتدأ به، وحرف يُوقف عليه، وحرف يُفرق به بين الابتداء والوقف[٣].

وقد تحذف لام الكلمة دون تعويض عنها ومن ذلك: أب، وأخ، فإن أصلهما أبو وأخو[٤]، فحذفت منها الواو حذفًا غير مقيس[٥]، بدليل تثنيتهما على: "أبوان وأخوان"، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف؛ حيث رد المحذوف فالتثنية ترد الأشياء إلى أصولها[٦] وهي لغة تسمى "لغة النقص" فيُقَال: "هذا أبُكَ" و"رأيتُ أبَكَ" و"مررتُ بأبِكَ" [٧]، وهي لغة تميم[٨]، وقيل في التثنية: أبان، وأخان، وهما تثنية لـ"أب، وأخ" جاءا على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة[٩].

---

(١) البيت من الرجز، قائله أبي النجم العجلي في ديوانه (ص: ٤٥٠)، ولرؤبة العجاج في ملحقات ديوانه (ص: ١٦٨)، ولهما ولعبيد الله بن قيس الرقيات، في: شرح شواهد المغني (١/ ١٢٩،١٢٧)، وليس في ديوان الرقيات، ولرجل من بني الْحَارِث في: خزانة الأدب (٧/ ٤٥٥)، وبلا نسبة في: الصحاح (٦/ ٢٤٣٨)، التذكرة الحمدونية (٧/ ٢٦٦)، خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (٢/ ٣٣٦)، حياة الحيوان الكبرى (١/ ٢٠٣)، خزانة الأدب (٧/ ٤٥٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦).

(٣) ينظر: المنصف لابن جني (ص١٧) ، المفتاح في الصرف (ص٢٧) حاشية(٣).

(٤) البديع في علم العربية (٢/ ٥٣٠).

(٥) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٣/ ٢٩٧).

(٦) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٢).

(٧) العدة في إعراب العمدة (١/ ٥٥٠) ، المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٤٤٨).

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ٧٠).

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٧٠) ، تمهيد القواعد (١/ ٤٠٣).

ويجوز فيهما القصر، ومنه قول الشاعر[١]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَاهَا

وقد فاق النقص فيهما القصر، وهو الأصل[٢] وهذا ما ذكره ابن مالك في هذا الموضع، لكنه قد صرح في غيره بعكس ذلك، وهو أن لغة النقص في "أبو، وأخو" ومعهما "حمو" نادرة[٣]، ولغة القصر أشهر منها، وافقه ابن الصائغ، وابن هشام[٤] قال ابن مالك: "والتزام نقص الثلاثة قليل، ومنه قول الراجز[٥]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمِ ... وَمَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ"[٦].

وقد أوضح الصبان هذا التباين في قوليه، ذاكرا له تفسيرا وجيها حينما قال: "أكثر وأشهر ..."[٧] مقتضاه أن النقص فيهن كثير، وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن، إلا أن يقال: الندرة في كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام، فلا تنافِي كثرته في نفسه"[٨]

قلت: قد يكون هذا الموضع أحد المواضع التي حكم فيها ابن مالك بحكم مغاير لحكم آخر قاله في نفس المسألة، وقد وقع لكثير من العلماء مثل ذلك- والله أعلم-.

---

(١) العدة في إعراب العمدة (١/ ٥٥٠) ، المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٤٤٨).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ١٠٠) ، وفيهما لغة ثالثة هي المشهورة، وتسمى لغة الاتمام، وتكونا بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، ينظر: المذكرات النحوية (ص: ٣٠).

(٣) ينظر: إرشاد السالك (١/ ٩٦).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية(١/ ١٨٣، ١٨٤)، اللمحة في شرح الملحة(١/ ١٦٩)، أوضح المسالك(١/ ٧٠).

(٥) من الرجز المسدس، لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (ص: ١٨٢)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ١٨٨)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٢)، ونسب إلى عدي في: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١١٢)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٦)، شرح ابن الناظم (ص٢٠)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ١٦٩)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣١٧)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٥٧)، شرح الأشموني (١/ ٥٠)، همع الهوامع (١/ ١٣٩).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٤٦).

(٧) وردت في قول الأشموني: "وَقَصْرُهَا، أي: قصر أب وأخ وحم "مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ" .... والمراد استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالألف مطلقاً أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة" شرح الأشموني (١/ ٣٢).

(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٠٥).

واستشهاده هنا ينصب في مسألة أن الفرع قد يفوق الأصل في الاستعمال؛ فأن يفوق الفرع فرعًا أولى؛ لذا فاق استعمال "لغة النقص" وهي فرع، "لغة القصر" وهي فرع آخر، حيث قال: "وإذا جاز أن يفوق فرع أصلا بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعًا أولى"[١].

تسكين هاء "هو" و "هي" فرارا من مخالفة النظائر:

علَّل ابن مالك لتسكين الهاء في الضميرين المنفصلين "هو" و "هي" إذا جاءا بعد حرف عطف أو لام، بكثرة استعمال حروف العطف، فقال:

"وتسكينُ هاء "هو" و "هي" بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ .... لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعني: "الواو" و"الفاء" و"اللام" وألحقت بها "ثم" وبمقتضى ذلك قرأ[٢] قالون عن نافع[٣] وإسماعيل عن نافع[٤]، والكسائي[٥] ووافقهما أبو عمرو[٦] مع غير "ثم"[٧] وكالكسائي قرأ أبو جعفر[٨]، والمسيبي[٩]، وذكر في النشر أنها عن قالون، وعن أبي جعفر بخلاف، وذكر أن: كلا الوجهين صحيح [١٠].

وكثرة استعمال حروف "الواو، والفاء، واللام" كانت سببا في تخفيف "هو، وهي" بتسكين أوله جوازا، وذلك أن "هو" مضموم الأول، و"هي" مكسورة، فإذا دخل عليه حرف عطف مما هو على حرف واحد، لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه يتنزل منزلة ما هو من جزء الكلمة، فشبِّه "وَهُو" بـ "عَضُد" وشُبِّه "وَهِي" بـ "كَتِف" فكما يقال: "عَضْد"

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦).

(٢) ينظر: السبعة (ص١٥١، ١٥٢)، النشر (٢/ ٢٠٩)، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع (ص٣٨).

(٣) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ١٤٤)، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية (ص٥١).

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة (ص٩٣).

(٥) قرأ الكسائي {وهو} {فهو} و{لهو} {وهي} بتخفيف الهاء، وقاس على الواو والفاء "ثم" السبعة (ص١٥١).

(٦) ينظر: السبعة في القراءات (ص١٥١، ١٥٢).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤٢، ١٤٣).

(٨) ينظر: الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤٠٦).

(٩) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص: ٥١).

(١٠) ينظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٠٩).

و"كَتْف" بالإسكان قالوا: "وَهْو" و"وَهْي" بالإسكان[١] والتسكين لغة أهل نجد، والتثقيل لغة الحجاز، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب[٢] والتسكين "عارض فصيح"[٣] قاله ابن الحاجب.

وبمقتضى ذلك وردت القراءة بإسكان الهاء، إذا كان قبلها "واو" أو "فاء" أو "لام" نحو: ﴿وَهْوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٢٩﴾[٤] ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهْوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾[٥] و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهْوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ۝٥٨﴾[٦] و﴿وَهْيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾[٧] و﴿فَهْيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[٨] و﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ﴾[٩].

قال الأزهري: "هما لغتان معروفتان، إذا اتصلت الهاء من "هو" و"هي" بواوٍ أو فاءٍ أو لام فإن كثيرا من العرب من يسكن الهاء لكثرة الحركات، ومنهم من يتركها على أصل حركتها، وكل جائز حَسَن"[١٠].

وأُلحقت "ثم" بالواو والفاء، كونها من حروف العطف، إلا أن الإسكان بعدها لم يحسُن حسنه بعد الواو والفاء؛ إذ يجوز الوقف عليها لكونها على أكثر من حرف واحد،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣١٢).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢٠١) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ١٠٠)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/ ٧٢)، إتحاف فضلاء البشر (ص: ١٧٤).

(٣) الشافية في علم التصريف ومعه الوافية نظم الشافية (١/ ٦٢)

(٤) البقرة من الآية: ٢٩.

(٥) البقرة من الآية: ١٨٤.

(٦) الحج من الآية: ٥٨.

(٧) هود من الآية: ٤٢.

(٨) الحج من الآية: ٤٥.

(٩) العنكبوت من الآية: ٦٤.

(١٠) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٤٤).

فكأنها منفصلة مما بعدها، فلذلك كان أكثر القراء على التحريك من قوله تعالى[١]: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٦١﴾﴾[٢].

يقول السيرافي: "واستقبح أهل البصرة ذلك؛ لأن "ثم" يوقف عليها، وإنما العلة في التسكين عندهم أن الفاء والواو لا يوقف عليهما"[٣].

وردت كثرة الاستعمال هنا تعليلا لوجه عربي فصيح وهو تخفيف حركة الهاء في الضمير المنفصل "هو" و"هي"، وعلل ابن مالك تسكين الهاء من "هو، وهي" بعد اللام وحروف العطف، بأنه "فرارٌ من مخالفة النظائر؛ وذلك لأنه ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سُكِّنَ وُقِعَ بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة" وعلَّل التسكين بعد "الواو" و"الفاء" و"اللام" وألحقت بها "ثم"؛ "لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه"[٤].

"لا جرم" بمنزلة "حقا":

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال، لكلمة "لا جرم" حتى صارت بمنزلة "حقًّا" وهي بمنزلة اليمين وهي بذلك نقلت عن أصلها لكثرة الاستعمال، فقال:

---

(١) القصص من الآية: ٦١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٣١٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢١).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٤٢، ١٤٣).

"إنّ ... إذا وقعت بعد "لا جَرَم" فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء[١]، قال الفراء[٢]: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من "جرمت" أي: كسبت وتقول العرب: لا جرم لآتينّك، ولا جرم لقد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين، قلت: ولإجرائهم إياها مجرى اليمين، حكي عن بعض العرب كسر إن بعدها"[٣].

"لا جَرَمَ": "يجري مجرى لا بُدَّ، ويُفَسَّر حَقّا"[٤] وفي القاموس: "لا جَرُمَ، كَ"كَرُمَ"، ولا جُرْمَ، بالضم، أي: لا بُدَّ، أو حَقّا، أو لا محالة، أو هذا أصله"[٥].

---

(١) وردت "لا جرم" بعدها "أن" في خمس مواضع من القرآن الكريم، هي:﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴿٢٢﴾﴾ هود: ٢٢ وثلاث في النحل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من الآية: ٢٣ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾ من الآية: ٦٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ الآية: ١٠٩، ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ غافر: من الآية: ٤٣ وكلها قرئ فيها بفتح الهمزة ما عدا موضع سورة هود قرأ بكسر الهمزة الحسن، وعيسى بن عمر الثقفي، نسبت إليهما في: البحر المحيط (٥/ ٤١٣)، وإلى أولهما في: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٣٩٠) وإلى ثانيهما في: تفسير اللباب لابن عادل (ص: ٣١٩٢).

(٢) قال الفراء: "قوله: (لا جَرَمَ أَنَّهُمْ) كلمة كانت في الأصل بمنزلة "لا بدّ أنّك قائم" و"لا محالة أنّك ذاهب"، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إيّاها، حتّى صارت بمنزلة حقّا، ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، لا جرم لقد أحسنت، وكذلك فسّرها المفسّرون بمعنى الحقّ، وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب وجرّمته" معاني القرآن (٢/ ٨)، وقد احتفى علماء النحو واللغة والتفسير بهذا القول فتناقلوه، فنقل عنه في: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٧٢)، تهذيب اللغة (١١/ ٤٦) (ج ر م)، الصحاح (٥/ ١٨٨٦) (جرم)، تفسير الماتريدي (٦/ ١١٥)، المكتفي في الوقف= =والابتدا لأبي عمرو الداني (ص١١٨)، جمال القراء وكمال الإقراء (ص٧١٠)، تفسير السمرقندي (٢/ ١٤٥)، درج الدرر (٣/ ٩٦٧)، زاد المسير (٢/ ٣٦٦)، القاموس المحيط (ص: ١٤٠٥) (باب الميم- فصل الجيم: جرم)، تاج العروس من جواهر القاموس (٣١/ ٣٩٠) (جَرَمَ).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤).

(٤) كتاب العين (٦/ ١١٩).

(٥) القاموس المحيط (ص: ١٤٠٥) (باب الميم- فصل الجيم: جرم)، وينظر: تاج العروس (٣١/ ٣٩٠) (جَرَمَ).

و"لا جَرَمَ" فيه ثلاثة أوجه [١]: أولها: أن معناه: "لا بد" فـ "جرم" اسم مبني مع "لا" ونسِب للكوفيين[٢].

الثاني: أنَّ "جرم" فعل ماض بمعنى كسب [٣] قال الأزهري: "وأصلها من جَرَمْتُ، أي كسبتُ الذنب"[٤]، و(لا) في الأصل رد لما سبق[٥] ثم يستأنف الكلام بـ "جرم" فقوله[٦]: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ "لَا" رد لقولهم، والمعنى: ليس ذلك كما وصفوا، جَرَمَ فعلُهم هذا أن لَهُم النَّارَ، أي: كسب فعلهم أن لهم النارَ[٧].

وهو مذهب الخليل، قال سيبويه: " وزعم الخليل: أن لا جرم إنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جرم أنهم سيندمون، أو أنه سيكون كذا وكذا"[٨].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٤)، تفسير النكت والعيون للماوردي (٢/ ٤٦٤)، وزاد العكبري معنى رابعا لم يذكره الفراء، وهو أنه "لا منع من أنهم خسروا" التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٩٣).

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٤).

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ٢٧٢).

(٤) تهذيب اللغة (١١/ ٤٦) (ج ر م)، وينظر: لسان العرب (١٢/ ٩٠) (جرم).

(٥) وعلى هذا الوجه يكون فاعل (جرم) ضمير مستتر عائد على الفعل المدلول عليه بمضمون الجملة المتقدمة المردودة بلا، و"أن" وما عملت فيه في موضع نصب مفعول به لـ "جرم" إذ هو بمعنى "كسب" أي: كسب ما تقدم ذلك، ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٣) تفسير اللباب (ص: ٢٨٣٨).

(٦) النحل: من الآية: ٦٢.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٢٠٧) وينظر: (٣/ ١٩٤)، درج الدرر في تفسير الآي والسور (٣/ ٩٦٧)، زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٣٦٦).

(٨) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٨).

الثالث: وهو قول سيبويه[١] ومن وافقه[٢]، أن جرم فعل ماض بمعني: ثبت وحقَّ، و"لا" زائدة للتوكيد[٣] كزيادتها في قوله تعالى[٤]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾[٥] وعلى هذا الوجه فإن "لا" و"جرم" كلمتان ركبتا وأدتا معًا معنى "حقاً"[٦]، وذكر ابن الحاجب أنَّ "لا" عند البصريين رَدٌّ لما قبلها[٧] كما في الوجه السابق، وأجاز الرضي الوجهين فيها[٨].

قلت: بالنظر إلى نص سيبويه الذي يقول فيه: "وأما قوله ﷻ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ .... ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار"[٩] نجد أن "لا" عنده زائدة- والله أعلم-.

وعند أكثر المفسرين "جَرَم" بمعنى "حقّ" [١٠] قال الفراء: "وكذلك فسّرها المفسّرون بمعنى الحقّ"[١١] فروي عن ابن عباس أنه قال في معنى "لا جَرَمَ": "يريد: حقاً إنهم الأخسرون"[١٢] وقال مقاتل: "لا جَرَمَ: حقا"[١٣] وقال الأخفش: "لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ"[١٤] "أي:

---

(١) نُسِب إليه في: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ٤٣).

(٢) ممن وافقه ابن السراج ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٧٩).

(٣) ينظر: تفسير النكت والعيون للماوردي (٢/ ٤٦٤).

(٤) البلد: الآية: ١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٧٩).

(٦) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٣٦).

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٣٣)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٤٣).

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٤٧).

(٩) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٣٨).

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٥، ١٩٤)، تفسير ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٨٠)، تفسير الثعلبي (١١/ ١٢٧) الهداية الى بلوغ النهاية (٥/ ٣٣٧١)، الوجيز للواحدي (ص٥١٧)، غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٣١٦)، تفسير البغوي (٥/ ١٥)، الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٠١)، المحرر الوجيز (٢/ ١٤٨).

(١١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨).

(١٢) زاد المسير في علم التفسير (٢/ ٣٦٦).

(١٣) تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ٢٧٨).

(١٤) من قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ ۝٨٩﴾ هود: الآية: ٨٩.

لا يحقنَّ لكم؛ لأن قوله ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ إنما هو حق أن لهم النار"[١] وقال الطبري: "لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ" هو: حقٌّ أنَّ لهم النار"[٢]، وقال السمرقندي: "لَا جَرَمَ أي: حقاً، يقال: لَا جَرَمَ يعني: لا بد"[٣].

ولقد جرت على ذلك، وكثُر استعمالهم إياها بمعنى: "حقّا" حتى صارت بمعنى القسم؛ لأن "حقّا" عندهم بمنزلة قسم [٤] للتأكيد الذي فيها[٥]؛ فلما تحول معناها إلى معنى القسم، أجيب عنها بـ"اللام" كما يجاب عن القسم بـ"اللام".

قال الفراء: "وكثر استعمالهم إيّاها، حتّى صارت بمنزلة "حقّا" ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لآتينك، لا جرم لقد[٦] أحسنت".

وجعل ابن مالك ما حكي عن بعض العرب أنهم كسروا همزة "إن" بعدها دليلا على إجرائهم إياها مجرى اليمين [٧] قالوا: لا جرم إنك ذاهب[٨] والغالب فيها الفتح بعد "لا جرم" [٩]

وأقول: إن كثرة استعمال "لا جرم" أدت إلى كثرة الأوجه التي استُعملت عليها، وقد يُعَدُّ كلُّ وجه استُعملت فيه هو طور مرت به هذه الكلمة، تطورت في الاستعمال مع كل واحد منها، وقد رصد الفراء التطور الذي حدث في استعمال الكلمة فأصلها "جَرَم" أي: كسب "من جرمت، أي: كسبت الذنب وجرّمته"[١٠] ثم استعملت بمنزلة "لا بدّ" و"لا محالة" ثم كثُر

---

(١) معانى القرآن للأخفش (١/ ٢١٥)، ونقل في: غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ٣١٦).

(٢) تفسير جامع البيان للطبري (٩/ ٤٨٣).

(٣) تفسير بحر العلوم للسمرقندي (٣/ ٢٠٧).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٦٤).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٤٧).

(٦) في معاني القرآن للفراء (٢/ ٨) أثبتت "قد" بدون اللام، لكن الصواب باللام لأن الحديث عليها، ولأنها كذلك عند من نقل قول الفراء، وأرى أنه من خطأ الطباعة- والله أعلم-.

(٧) شرح التسهيل (٢/ ٢٤)، التذييل والتكميل (٥/ ٩٢)، تمهيد القواعد (٣/ ١٣٣٨)، همع الهوامع (١/ ٤٩٩).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٢٢).

(٩) ينظر: شرح شذور الذهب (١٥/ ١٩).

(١٠) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨).

استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة: "حقّا" و"حقّا" عندهم بمنزلة قسم [١] فأجيب عنها باللام، كما يجاب عن القسم بـ"اللام"، فكثرة الاستعمال أدت إلى استعمال كلمة "لا جرم" على وجه مغاير لما وضعت له، فهي في الأصل لم توضع للقسم، لكنها استُعمِلت فيه بسبب كثرة الاستعمال- والله أعلم-.

حذف حرف الجر من الفعل اللازم:

علَّل ابن مالك لحذف حرف الجر من الفعل اللازم بكثرة استعمالهم للفعل المحذوف معه حرف الجر، فقال:

"وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألّا يحذف حرف الجر، فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه، فمن الذي كثُر قولهم: دخلت الدار والمسجد، ونحو ذلك، فيقاس على هذا: دخلتَ البلد، والبيت، وغير ذلك من الأمكنة"[٢].

الفعل اللازم هو ما لا مفعول به له أصلا، لا بنفسه، ولا بحرف جر، أو له مفعول به، ولكن لا يصل إليه إلا بواسطة فقط، من حرف جر، أو غيره [٣] نحو: مررت بزيد، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: مررت زيدا [٤] ومنه قول الشاعر [٥]:

تمرُّون الدِّيارَ[٦] ولم تَعُوجُوا ... كلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٦٤).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٤٩).

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو (ص: ١٧٥).

(٤) شرح ابن عقيل (٢/ ١٥٠).

(٥) البيت من الوافر، ورواية الديوان بلفظ:

أتمضون الرسوم ولا تحيَّى ... كلامكم عليَّ إذن حرام.

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (١/ ٢٧٨)، والبيت له في: الكامل (١/ ٣٣)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ٣٠٧)، ضرائر الشعر (ص١٤٦)، شرح شواهد المغني (١/ ٣١١)، خزانة الأدب (٩/ ١٢١)، وبلا نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص٢٢٢)، خزانة الأدب (٧/ ١٥٨).

(٦) أجاز الكوفيون للشاعر حذفُ باء الإلزاق، في قولهم: مررت بزيد، فأجازوا: مررت زيدًا، ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص٢٢٢)، الاقتضاب (٢/ ٣٠٧)، ضرائر الشعر (ص١٤٦).

و"كما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر، كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر، نحو: "وقفت في الدار" و"قمت في المسجد" و"جلست في مكة"؛ لأن الفعل لا يدل على أنه في الدار، أو المسجد أو مكة، فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه"[١].

أما قولهم: "دخلت البيت"، و"دخلت الدار" فالأصل فيه: استعمال حرف الجرّ (في) معها[٢] لكنه حذف وانتصب ما بعد الفعل (دخلت ونزلت) على الظرفية، وكذلك كل مكان دخلت عليه، مبهما كان، أو، لا، لما كثر استعمال هذه الأفعال، نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة[٣]، أما عند سيبويه فهو شاذ، وهو منصوب عنده على الظرفية تشبيها له بالمكان[٤].

قال سيبويه: "وقد قال بعضهم ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم؛ إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب[٥]، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهبت الشام دخلت البيت"[٦].

أما المبرد وافقه الزمخشري[٧]، وابن الحاجب[٨] وابن يعيش[٩] فأجازوا الوجهين فـ(دخلت) يجوز أن تتعدى بالحرف، ويجوز أن ينصب ما بعدها مفعولا، " تقول: "البيت دخلته"، وهو كقولك: "عبد الله نصحت له، ونصحته، وخشنت صدره، وخشنت بصدره، فتعديه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢٧).

(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٧٢).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٩٢)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٢٦).

(٤) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٧٢).

(٥) يقصد قولهم: ذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلسا حسنا، وقعدت مقعدا كريما، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجها من الوجوه؛ حيث إن الفعل هنا يتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان، وإلى المكان؛ لأنه إذا قال: ذهب أو قعد، فقد عُلِم أن للحدث مكانا، وإن لم يذكره، كما عُلِم أنه قد كان ذهاب. ينظر: الكتاب (١/ ٣٥).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٥).

(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٨٨).

(٨) الكافية في علم النحو (ص٢٣).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢٨).

إن شئت بحرف وإن شئت أوصلت الفعل"[١] فكذلك قلت: "دخلت الدار" و"دخلت فيها"[٢].

أما ابن مالك فالمعول عنده هو على كثرة الاستعمال، فالكثرة في هذا الموضع هي الشرط لاعتبار الحكم النحوي في هذه القاعدة؛ ولما كان الفعل "دخلت" انطبق عليه الشرط جاز فيه الخروج عن الأصل، وهو حذف الحرف الموصل إلى ما بعده.

وكثرة الاستعمال في هذا الموضع جاء تعليلا لمخالفة الأصل والقاعدة النحوية، وأرى أنه تعليل واقعي، لأن الأصول كثيرا ما تخالف عند شيوع الاستعمال، لأنه يتطلب الخفة والاختصار وهما يتأتيان بالحذف- والله أعلم-.

اتصال الضمير المنصوب في "كنته":

علَّل ابن مالك ترجيح الاتصال في منصوب "كان" إذا وقع ضميرا بكثرة استعماله متصلا، نظما ونثرا، فقال:

"وإذا كان الضمير كهاء "خِلتكه" في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى .... بخلاف هاء "كنته" فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء "ضربته" في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء "ضربته"، إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا خلافا لسيبويه [٣] ومن تبعه، ودليلنا على ذلك من وجهين: .... الوجه الثاني: أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال"[٤].

وقد اختلف النحويون في أيهما أرجح اتصال الضمير إذا وقع خبرا لـ "كان" أو انفصاله، فاختار الجمهور[٥] الانفصال، تقول: كنت إيّاه، وكان إيّاي، وكان إياه، ويجوز: كنته،

---

(١) المقتضب (٤/ ٣٣٨)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٢٨).

(٣) الكتاب (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٤).

(٥) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص٩٦)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٢).

وكانني، وكانه لكنه قليل [١]؛ لأنه خبر في الأصل ولو بقي على ما كان قبل الناسخ، لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحا[٢]،:

قال سيبويه: "وتقول: حسبتك إياه، وحسبتني إياه؛ لأن حسبتنيه، وحسبتكه، قليل في كلامهم؛ وذلك لأن "حسبت" بمنزلة "كان" إنما يدخلان على المبتدإ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد "حسبت" بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد "ليس" و"كان"[٣].

وهو رأي ابن السراج[٤]، والجوهري[٥]، والزمخشري[٦]، وابن الأثير[٧]، والعكبري[٨]، وابن يعيش[٩]، وأبو الفداء، وذكر أنهما لغتان[١٠].

أما ابن مالك فاختار الاتصال، مع جواز الانفصال "مرجوحا لا راجحا" كما قال، واختياره هذا تَبِعَ فيه أبا الحسن علي بن عيسى الرماني، وأبا الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة [١١]، وأجازهما دون ترجيح الأزهري، فقال:

"ويقال: جاءني القوم ليس أباك وليسك، أي: غير أبيك وغيرك، وجاءك القوم ليس إياك وليسني بالنون بمعنى واحد"[١٢].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١١٨)، البديع في علم العربية (١/ ٤٧١).

(٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٥٤).

(٣) الكتاب (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

(٤) الأصول في النحو (٢/ ١١٨)، وينظر: (٢/ ٢٨٩).

(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ٩٧٦) (ليس).

(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص١٧٠)

(٧) البديع في علم العربية (١/ ٤٧١).

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٧٠).

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٢٦).

(١٠) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٥٢).

(١١) نسب إلى الرماني فقط في: إرشاد السالك (١/ ١٢١)، وإليهما في: التذييل والتكميل (٢/ ٢٣٩)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٧٢)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ١١٢)، شرح الفارضي (١/ ١٧٩).

(١٢) تهذيب اللغة (١٣/ ٥١) (باب السين واللام).

وبنى ابن مالك رأيه على كون الاتصال هو الأصل[١] وأنه ثابت نظما، ونثرا، ومن الوارد من ذلك في النظم، دون ضرورة، قول الشاعر[٢]:

كم ليث اغترَّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَثَت ... فكأنني أعْظمُ الليثين إقداما

فقال: "فكأنني" مع تمكنه أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداما، جعل أعظم بدلا من الضمير، وفي النثر ورد منه قول النبي- ﷺ - لعمر- رضي الله عنه - في ابن صياد[٣]: "إن يكُنْه فلن تُسَلّط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله" ومنه قول بعض العرب: عليه رجلا ليسني[٤]، واستدل ابن مالك بقول سيبويه: "وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني"[٥]، وفسره المبرد، بأنه مثل "والأمثال تجرى في الكلام على الأصول كثيرًا"[٦]. كما استدل ابن مالك بقول رسول الله- ﷺ - لعائشة- رضي الله عنها: "إياكِ أن تكونيها يا حميراء"[٧] ولم أقف عليه بالوصل كما رواه، بل إنَّ الرواية بالفصل [٨] ولا شاهد فيه لابن مالك، بل يعد شاهدا لرأي سيبويه- والله أعلم.

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٢١).

(٢) البيت: من البسيط، نسب لبعض الطائيين في: التذييل والتكميل (١/ ٢٣٠) وبلا نسبة في: تمهيد القواعد (١/ ٥٣٤)، زهر الأكم في الأمثال والحكم (٢/ ٢١٤).

(٣) الحديث في صحيح البخاري(١/ ٤٥٤) رقم(١٢٨٩) بَاب "إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ"، وصحيح مسلم (٨/ ١٩٢) رقم(٩٥- ٢٩٣١) باب ذكر ابن صياد.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٥)، علل النحو (ص٣٥٦)، أساس البلاغة (٢/ ١٨٩).

(٥) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٥٩).

(٦) المقتضب (٣/ ٢٨٠).

(٧) ورد في: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣١)، شرح التسهيل (١/ ١٥٤)، التذييل والتكميل (٢/ ٢٤٠)، حاشيتان لابن هشام على الألفية (٢/ ١٢٠٧)، تمهيد القواعد (١/ ٥٣٥)، المقاصد الشافية (١/ ٣٠٣).

(٨) لم أقف عليه مسندًا في شيء من كتب الرواية بالوصل، والرواية: "انظري يا حميراء، أن لا تكوني أنت" في المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ١٢٩)، كتاب الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين (ص٧١)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣/ ٨٢) "باب النهي عن بيع فيض الماء ليملأ به الكلأ" ، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي (ص١٧٨) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٩٢) باب المسلمون شركاء في ثلاث، الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٧/ ٢٤٩) "باب القيامة: وصفة الجنة والنار".

قلت: إن قول ابن مالك: "الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم" يخالف الواقع اللغوي؛ حيث إنه قد ورد الانفصال في غير الاستثناء كثيرًا، ويؤكد ذلك أنه ورد في غير الاستثناء "ليس إياه"، وما رواه من قول النبي- ﷺ - "تكونيها" فالرواية فيه بالفصل، وليس الوصل؛ لذا فإن كثرة الاستعمال تنطبق على الانفصال أكثر من الاتصال- والله أعلم-.

كثرة استعمال (أنْ) في معنى التعليل:

علَّل ابن مالك ردَّه رأي الزمخشري، القائل بجواز وقوع "أن" مع صلتها ظرف زمان، كـ "ما" بكثرة استعمالها في معنى التعليل، فقال:

"وقد أجاز الزمخشري[١] مشاركة "أنْ" إياها في ذلك[٢] وجعل من ذلك قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ والذي ذهب إليه غير جائز عندي؛ لأن استعمال "أنْ" في موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق في هذا الموضع فلا يعدل عنه، واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغي أن يُعْتَرف به، لأن كلَّ موضع ادُّعي فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به مُوقِع في لبس، وأجاز الزمخشري أيضًا في قوله تعالى[٤]: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ ما أجاز في ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ وأن يكون حالا، كأنه قيل: مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين بالعفو"[٥].

---

(١) تفسير الكشاف (١/ ٣٠٥).

(٢) يقصد أنها تشارك (ما) المصدرية في جواز وقوعها هي وصلتها ظرف زمان وقال به الزمخشري، لكن ابن مالك قال: "ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها" شرح التسهيل (١/ ٢٢٥).

(٣) البقرة: من الآية: ٢٥٨.

(٤) النساء: من الآية: ٩٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٥).

وقد اختلف الزمخشري، مع أكثر النحويين؛ إذ قال بأنَّ "أنْ" تنوب عن ظرف الزمان المحذوف، كما تنوب عنه "ما" المصدرية [١] وأجاز مجيئها كذلك في عدد من الآيات، منها ما يلي:

قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ قال: "أَنْ آتاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ" متعلق بـ "حاجَّ" على وجهين: أحدهما: حاجّ لأن آتاه اللَّه الملك .... والثاني: حاجّ وقت أن آتاه اللَّه الملك"[٢].

وقوله تعالى[٣]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ قال في تفسيره: "في معنى الظرف تقديره: وقت أن يؤذن لكم .... كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبي- ﷺ - إلا وقت الإذن"[٤].

وقوله تعالى[٥]: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فذكر أنَّ محل "إلا أن يشاءَ اللهُ" نصب على الظرف، وأصله: إلا وقت مشيئة الله، ويؤيد هذا التوجيه قراءة ابن مسعود[٦]: "إلا ما يشاء الله"[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ فقال: "كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسا"[٨]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٦)، التذييل والتكميل (٣/ ١٥٣)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٧٧)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤١٨).

(٢) تفسير الكشاف (١/ ٣٠٥).

(٣) الأحزاب: من الآية: (٥٣).

(٤) تفسير الكشاف (٣/ ٥٥٤).

(٥) الإنسان: من الآية: ٣٠، والتكوير: من الآية: ٢٩ .

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن الكريم (ص: ١٦٧)، تفسير الكشف والبيان للثعلبي (٢٨/ ٢٦٤)، البستان في إعراب مشكلات القرآن (٤/ ٢٢٥)، حاشية الطيبي على الكشاف (١٦/ ٢١٧)، البحر المحيط (١٠/ ٣٧٠)

(٧) ينظر: تفسير الكشاف (٤/ ٦٧٦).

(٨) تفسير الكشاف (١/ ٥٥٠).

ولم يكن الزمخشري سابقا في هذا القول، فكان قبله الزجاج، وافقهما العكبري[١]، وحكاه أبو حيان، وابن هشام عن ابن جني [٢] وفي المحتسب ما يخالف حكايتهما، وقاله من المفسرين: البيضاوي[٣]، والنسفي[٤]، والطيبي[٥]، والنيسابوري[٦]، والإيجي[٧]، وأبو السعود [٨]، والشوكاني[٩].

قال الزجاج في تفسير قوله تعالى[١٠]: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: "والقول الصحيح عندي أنَّ "أنْ" لا تلغى ههنا، وأن المعنى: وأيُّ شيء لنا في أنْ لا نقاتل في سبيلِ اللَّه، أي: أيُّ شيء لنا في ترك القتال .... ولَكِنَّ "في" سقطت مع "أنْ" لأنَّ الفعلَ مُستَعمل مع "أنْ" دالا على وقت معلوم، فيجوز مع "أن" يحذف حرف الجر"[١١].

أما الجمهور وافقهم ابن مالك، فذهبوا إلى القول بعدم جواز وقوع "أنْ" موقع ظرف الزمان[١٢] وأن الوقوع موقع الظرف مختص بالمصدر الصريح دون المؤول، فلا يقال: آتيك أن يصيح الديك، وإنما يقال: آتيك صياح الديك، أما استعمال "أنْ"

---

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/ ١٠١).

(٢) قال أبو حيان: " وأجاز ابن جني أن تقع أن ظرفا، كما يقع صريح المصدر" البحر (٦/ ٢٩٧)، وقال ابن هشام: "ولا تشارك ما في النيابة عن الزمان "أن" خلافا لابن جني" المغني (ص: ٤٠١).

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي (١/ ١٥٥)، (٤/ ٣٨٣).

(٤) ينظر: تفسير النسفي (١/ ٢١٢)، (٣/ ٤١).

(٥) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٣/ ٤٩٩)، (١٢/ ٤٦٨).

(٦) ينظر: تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) (٢/ ٢٢).

(٧) ينظر: تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن (٣/ ٣٦٤).

(٨) ينظر: تفسير أبي السعود (١/ ٢٥١)، (٢/ ٢١٥).

(٩) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٤/ ٣٤١).

(١٠) البقرة: من الآية: ٢٤٦.

(١١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٢٧).

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٥)، التذييل والتكميل (٣/ ١٥٣)، مغني اللبيب (ص: ٤٠٢)، الدر المصون (ص: ٢٥٨١).

في موضع التعليل فمجمع عليه، وهو المعنى اللائق بكلِّ موضع ادُّعي فيه ذلك صالح للتعليل[١].

قال سيبويه: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أنْ" كما حذفت من "أنَّ"، جعلوها بمنزلة المصدر .... ومثل ذلك قولك: لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه، كأنه قال: لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك، وقال ﷻ[٢]: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ وقال تعالى[٣]: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ ١٤﴾ كأنه قال: ألآن كان ذا مال وبنين؟ .... فـ "أن" هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال "أنَّ" وتفسيرها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر" [٤].

وهو رأي ابن جني، يقول: "أن" لا تكون ظرفا، ألا ترى أن من قال: زيارتك إياي مقدم الحاج، لا يقول: زيارتك إياي أن يقدم الحاج؟ وذلك أنَّ لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من "أن" وصلتها التي بمعنى المصدر، إذا كان اسما لحدث، والظرف اسم للوقت، والوقت يكاد يكون حدثا"[٥].

وقد وردت "أنْ" للتعليل كثيرا في القرآن الكريم"[٦] وكثر الجار معها، ومن ذلك قوله تعالى[٧]: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ فـ "أن" "في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه"[٨] و"أن آتاه" في موضع نصب مفعول لأجله، والكلام على تقدير حذف لام الجر، وهو مطرد مع"أنَّ" و"أنْ"[٩]

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٥).
(٢) البقرة: من الآية: ٢٨٢.
(٣) القلم: الآية: ١٤.
(٤) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٤).
(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٥٤).
(٦) معاني النحو (٣/ ١٥٥).
(٧) البقرة: من الآية: ٢٥٨.
(٨) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤١٨).
(٩) التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١/ ٥٩٣).

وتقديره: لأن أتاه[١] ونُسِب إلى الخليل القول بأنه في موضع جر[٢] لكن ما حكاه عنه سيبويه ينافي ذلك.

قال سيبويه: "فإن حذفت اللام من أن فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبا هذا قول الخليل"[٣].

ومن مجيء "أنْ" للتعليل قوله[٤]: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ "أن صدوكم" مفتوحة الألف في قراءة "نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي"[٥] في موضع نصب مفعول من أجله؛ لأنها على حَذْفِ لام العلة، أي: لأن صدوكم أو جر على الاختلاف في نظائره[٦].

وقوله[٧]: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ قوله: "أَلَّا يَجِدُوا" محله نصب على أنه مفعول له، وتقديره: لئلا يجدوا، وناصبه المفعول له الذي هو "حزنًا"[٨] وعلى هذا الوجه يكون "أن لا يَجِدوا" علةً العلة، يعني أنه يكون عَلَّلَ فيْضَ الدمع بالحزن، وعَلَّل الحزن بعدم وُجْدان النفقة[٩].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٣٣١).

(٢) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٢)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٠٦).

(٣) الكتاب (٣/ ١٢٧).

(٤) المائدة: من الآية: ٢.

(٥) السبعة (ص٢٤٢)، وينظر: النشر (٢/ ٢٥٤)، إتحاف فضلاء البشر(ص٢٥٠) .

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٥)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤١٧)، الدر المصون (ص: ١٢٩٤)، التفسير البسيط (٧/ ٢٣٨)، تفسير البغوي (٢/ ٩).

(٧) التوبة: من الآية: ٩٢.

(٨) في إعراب "حزنا" وجهان: مفعولا لأجله أو حال، وعليه فهو عامل في "ألا يجدوا" أو يكون: مصدر وعليه فلا عمل له؛ لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامِله، الدر المصون (٦/ ١٠٢).

(٩) ينظر: الكشاف (٢/ ٣٠١)، تفسير النسفي "مدارك التنزيل وحقائق التأويل" (١/ ٧٠٢).

وقوله[١]: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١﴾ يجوز أن يكون "أن دعوا" في موضع نصب على حذف حرف الجر- وهو اللام- مع (أن) وهو مطرد[٢].

وقدَّر الفراء الحرف بـ (اللام) أو(من) أي: "لأن دعوا" أو "من أن دعوا" فقال: "وقوله: "أن دعوا" لأن دعوا، ومن أن دعوا، وموضع "أن" نصب لاتصالها"[٣]. وأجاز أبو البقاء، وأبو حيان أن يكون في موضع جر على تقدير اللام [٤] وحكاه الفراء عن الكسائي، فقال: "والكسائي كان يقول: موضع "أن" خفض"[٥].

وردَّ أبو حيان، قول الزمخشري بأنه إنْ عنى أنَّه على حذف مضاف، فيمكن ذلك إلا أنَّ فيه بُعدًا، من جهة أن المحاجَّة لم تقع وقت أن آتاه الله الملك؛ لأن إيتاء الله الملك إياه سابق على المحاجَّة، وإن عنى أنَّ "أن والفعل" وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك: "جئت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك" فلا يجوز؛ لأن النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أن يصيح الديك، ولا جئت أن صاح الديك[٦]، وفسَّره الشهاب، على أنه "تفسير معنى لا صناعة؛ لأنه بتقدير: إلا وقت أن تفعل"[٧].

ورده ابن مالك، معللا بكثرة استعمال "أنْ" في معنى التعليل واطراده، وصلاحية هذا المعنى في المواضع المستشهد بها، بالإضافة إلى كثرة حذف حرف الجر معها.

حذف حرف الجر مع "أنْ":

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال، حذف حرف الجر مع "أنْ"- بنون مفردة ساكنة- كما حُذِف مع "أنَّ"- مشددة النون-.

---

(١) مريم: من الآية: ٩٠، والآية: ٩١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٩)، الدر المصون (ص: ٣٢٢٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧٣).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٨٣)، البحر المحيط (٧/ ٣٠٢).

(٥) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٧٣).

(٦) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٦٢٦).

(٧) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (عنايه القاضي وكفاية الراضي) (٢/ ٣٣٦).

"وأجاز الزمخشري أيضًا في قوله تعالى[١]: ﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْۚ﴾ ما أجازه في[٢]: ﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾[٣] وأن يكون حالا، كأنه قيل: مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين بالعفو، وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على "أن"، وهو مطرد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشري"[٤].

وقال في موضع آخر: "وتقديرها [من] مع "أنْ" كافٍ نحو: إياك أن تسيء، على تقدير: إياك من أن تسيء، وحذفت "مِنْ" لأنَّ مثل هذا في "أنْ" مطرد"[٥].

وحذف حرف الجر مع "أنْ" الناصبة للفعل، كثير مطرد، كما كَثُر مع "أنَّ" المشدّدة الناصبةِ للاسم، نحو قوله: "لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمرٌ تكرهه، كأنه قال: لأن يصيبك أو: من أجل أن يصيبك، وقال ﷻ[٦]: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ وقال ﷻ[٧]: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ ١٤﴾ كأنه قال: لأنْ كان ذا مال"[٨].

ولو قلت في: "أنا راغبٌ في أنْ ألقاك" أو قلت: "أن ألقاك" من غير حرف جرّ؛ جاز، ولو صرّحت بالمصدر، فقلت: "أنا راغبٌ في لِقائك"، لم يجز حذفُ حرف الجرّ، كما جاز مع "أنْ"؛ لأنّ "أنْ" حرف موصول بما بعدها من الفعل، وما يتعلّق به، وهما بمعنى

---

(١) النساء: من الآية: ٩٢.

(٢) البقرة: من الآية: ٢٥٨.

(٣) وهو أنَّ "أنْ" ظرفية زمانية وتقديره: "حاجّ وقت أن آتاه اللّه الملك" تفسير الكشاف (١/ ٣٠٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٦)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٧٥٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦٠).

(٦) البقرة: من الآية: ٢٨٢.

(٧) القلم: الآية: ١٤.

(٨) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٨٥).

المصدر، فطال مع نفي الإلباس، فجوّزوا معه حذف حرف الجرّ تخفيفًا [١] أما المصدر فلا طول فيه.

قال سيبويه: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أنْ" كما حذفت من "أنَّ" جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشر، أي: بحذر الشر، ويكون مجرورا على التفسير الآخر .... فـ"أنٍ" هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال "أنَّ" وتفسيرها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر، وتقول: ما منعك أن تأتينا، أراد من إتياننا، فهذا على حذف حرف الجر"[٢].

وعند الزمخشري فإن "أنْ" وما في حيزها يجوز أن تؤول بظرف زمان، فقال: "فإن قلت: بم تعلق "أَنْ يَصَّدَّقُوا"، وما محله؟ قلت: تعلق بـ"عليه" أو بـ"مسلمة"، كأنه قيل: وتجب عليه الدية أو يسلمها، إلا حين يتصدقون عليه، ومحلها النصب على الظرف، بتقدير حذف الزمان، كقولهم: اجلس ما دام زيد جالسا، ويجوز أن يكون حالا من أهله بمعنى إلا متصدقين"[٣] وهما الوجهان اللذان أجازهما في قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾[٤]، وقوله: "بم تعلق ﴿أَن يَصَّدَّقُواْ﴾" إشارة إلى أن الاستثناء مفرغ[٥] وهو إما أن يكون استثناء من أعم الأحوال، أي: إلا في حال الصدقة، فهي حال، من الأهل، أو القاتل[٦]، أو من أعم الظروف، أي: إلا حين يتصدّقون.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨١٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/١٥٤، ١٥٥).

(٣) تفسير الكشاف (١/ ٥٥٠)، ونقل في: البحر المحيط (٤/ ٢٤)، الدر المصون (ص: ١١٨٩)، تفسير الرازي : مفاتيح الغيب (١٠/ ١٨٦).

(٤) وهو القول الذي نقله عنه ابن مالك في: شرح التسهيل (١/ ٢٢٦).

(٥) ينظر: حاشية الطيبي على الكشاف (٥/ ١١٤).

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي (٢/ ٢٣٥)، روح المعانى (٣/ ١٠٩).

ورُدَّ توجيها الزمخشري؛ لعدَّة أوجه، هي:

- ردَّه ابن مالك، بأنه على تقدير حذف حرف الجر من "أن يصدقوا" وهو مطرد، والتقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهو تقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع عليه؛ إذ ليس فيه إلا حذف حرف الجر الداخل على "أن"، وهو كثير مطرد، بخلاف ما ادعاه الزمخشري [١].
- أن النحويين نصوا على عدم جواز وقوع "أنْ" واقعة ظرف الزمان[٢]، وأن ذلك مما انفردت به "ما" المصدرية، فلا تقول: "أجيئك أن يصيح الديك، يريد وقت صياح الديك".
- أن النحويين نصوا على عدم جواز أن ينسبك من "أن والفعل" مصدر فيكون في موضع الحال لأن المستقبل لا يكون حالا[٣] ذكرهما أبو حيان.

قال سيبويه: "وأما قول الناس للرجل: أما أن يكون عالما فهو عالم ،وأما أن يعلم شيئا فهو عالم ..... فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر؛ لأنَّ "أن" مع الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر، كأنك قلت: أما علما وأما كينونة علم فأنت عالم، ألا ترى أنك تقول: أنت الرجل أن تنازل أو أن تخاصم، كأنك قلت: نزالا وخصومة، وأنت تريد المصدر الذى في قوله: فعل ذاك مخافة ذاك، ألا ترى أنك تقول: سكت عنه أن أجتر مودته، كما تقول: اجترار مودته، ولا تقع أن وصلتها حالا يكون الأول في حال وقوعه، لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد"[٤].

أما موضع "أنْ" وما في حيزهما إذا حذف عنها حرف الجر، فمذهب الكسائي أنها في موضع جر، بإضمار حرف الجر؛ لأن حرف الجر أسقط من اسم في موضع لا يصح تسلط

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٢٦).
(٢) الدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ٢٥٨١).
(٣) البحر المحيط (٤/ ٢٤).
(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٩٠).

الفعل عليه، فوجب إضماره، نحو: الله لأفعلنَّ، وكقول رؤبة: خيرٍ، إذا قيل له: كيف أصبحت؟[١].

قال الفراء: "وكان الكسائي يقول في "أن": هي في موضع خفض" وقال أيضًا: "وكان الكسائي يقول: هي في موضع خفض، في كثير من أشباهها"[٢].

ومذهب الخليل[٣] والجمهور[٤] والفراء، وابن مالك [٥] إلى أنها في موضع نصب؛ لأن حرف الجر أسْقِط من اسم، فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه، كما في قوله تعالى: "واختار موسى قومة"، و"أمرتك الخير"[٦] ولأن القول بأنهما في موضع جر يؤدي إلى "إضمار حرف الجر وإعماله، وهو قليل شاذ، فلا ينبغي أن يحمل عليه مع إمكان ما هو الكثير السائغ"[٧].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره[٨]: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾ فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال: ونظيرها "لإيلاف قريش" لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا، فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من "لإيلاف" كان نصبا، هذا قول الخليل"[٩].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٢).

(٢) معاني القرآن (١/ ٥٨)، (١/ ٢٩٦).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٤٦)، وإملاء ما من به الرحمن (١/ ٢٦، ٤٢).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٨٠)، تفسير القرطبي (٥/ ٣٢٣)، البحر المحيط (٤/ ٢٤)، الدر المصون (ص: ١١٨٩)، حدائق الروح والريحان (٦/ ٢٨٧).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٠١).

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٢، ٧١٣).

(٧) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧١٤).

(٨) المؤمنون: الآية: ٥٢.

(٩) كتاب سيبويه (٣/١٢٦، ١٢٧).

يقول الفراء: " وقوله: "سبحانه أن يكون له ولد" يصلح في "أن" [من وعن] فإذا ألقيتا كانت "أن" في موضع نصب"[١].

ونقل عن سيبويه القول بأنها في موضع نصب، لكنه لم يصرح فيه بمذهب، بل قَوَّى كونها في موضع جر، دون أن يبطل قول الخليل أو يرده[٢]، فقال بعد أن ذكر مذهب الخليل: "ولو قال إنسان: إنَّ "أنْ" في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثُر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار ..... لكان قولا قويا، وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك"[٣].

وعلى القول بالنصب فإنَّ المصدر المنسبك من "أنْ" والفعل منصوب على الاستثناء[٤] المنقطع[٥] "أي: إلا أن يصدق أهل المقتول بالدية على القاتل"[٦].

وكثرة الاستعمال في هذا الموضع ورد تعليلا لحكم نحوي، وقد استخدم ابن مالك في الدلالة عليه قوله: "الاستعمال المجمع على مثله".

نصب الزمان إذا وقع بعد مرفوع:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال استحسان النصب في ظرف الزمان إذا كان خبرا لمرفوع حاصل في بعض الظرف أو أكثره، فقال:

"ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة،

---

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٩٦).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٣٤٦).

(٣) كتاب سيبويه (١٢٨/٣).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان) (٩/ ٣١)، روح المعانى (٣/ ١٠٩).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٨٠)، تفسير القرطبي (٥/ ٣٢٣)، البحر المحيط (٤/ ٢٤)، الدر المصون (ص: ١١٨٩)، حدائق الروح والريحان (٦/ ٢٨٧).

(٦) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٨٠).

ورُوِي قول النابغة[١]:

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتنَا غَدًا ... وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرابُ الأَسْوَدُ.

بنصب "غد" ورفعه، ذكر ذلك السيرافي[٢]، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع إلا أن النصب أجود، لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر، وإلى هذا أشرت بقولي: وربما رُفع الزمان الموقوع في بعضه"[٣].

أسماء الزمان يجوز أن تكون أخبارا عن اسم المعنى [٤] ويجوز أن تكون ظروفا له، نحو: القتال يوم الجمعة، ومقدم الحاج؛ وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خبرا لما ليس بجثة للفائدة الواقعة في الخبر، لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع هذا المعنى، فهو فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت[٥]؛ إذ كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلا للخبر، فلهذا صح الكلام[٦].

---

(١) البيت: من بحر الكامل، في ديوان النابغة (ص: ٨٩) وفيه "الغُداف" بدلا من "الغراب" والغداف: غراب القيظ الضخم الوافي الجناحين، ينظر: تهذيب اللغة (٨/ ٩٤)، ونسِب إليه في: جمهرة أشعار العرب (ص٧٦)، الحيوان (٣/ ٢١٠)، الشعر والشعراء (١/ ١٥٦)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص٤٧٥)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص٣٨)، اللامع العزيزي (ص١٣٧)، سر الفصاحة (ص: ١٨٥)، التذكرة الحمدونية (٧/ ٢٨٠)،

الدر الفريد وبيت القصيد (١/ ١٢٩) وفيه "وَبِذَاكَ تنعَى بِالغُرَابِ".

(٢) قال السيرافي: "وأجمع البصريون والكوفيون: أن الوقت يُرفع ويُنصب إذا كان خبرا لمرفوع ابتدأ في حال تعريف الوقت وتنكيره، فالتعريف نحو قولك: القتالُ يومُ الجمعة، واليومُ، وإن شئت قلت: اليومُ يومَ الجمعة، وأمّا التنكير فقولك: رحيلُنا غدًا وغدٌ، كما قال ... أن رحلتنا غدا ... ويروى "غدُ" شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٢).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢١).

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات (ص١٩٦)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٣٧)، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص٥٠).

(٥) أما إذا كان المعنى حاصل في جميع الظرف فيجوز الوجهان، الرفع وهو الأكثر إن كان نكرة، والنصب، قال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًاۚ﴾ [الأحقاف: من ١٥] وقال ﷻ: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌۖ﴾ [سبأ: من ١٢]، وكذا الحاصل في أكثره كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌۚ﴾ [البقرة: من ١٩٧] بتصرف: تمهيد القواعد (٢/ ١٠١٣).

(٦) ينظر: المقتضب (٤/ ١٣٣)، علل النحو (ص٢٦٧).

فأجمع الكوفيون والبصريون على أنه يجوز رفعه "إذا كان خبرا لمرفوع ابتدأ في حال تعريف الوقت وتنكيره"[١] ويجوز نصبه فالتعريف، نحو: القتال يومُ الجمعة، أو: يومَ، والتنكير، نحو: القتال غدٌ، أو: غدًا[٢].

والخبر المفرد غير الظرف إذا لم يقصد به التشبيه كان نفس المبتدأ في المعنى، و"يوم" أو "غدا" ليس نفس "القتال" ؛ لذا كان لا بد من تقدير مبتدأ محذوف، وهو "وقت" أو "زمن" و"يوم" و"غدا" خبر عن ذلك المقدر المضاف الذي حذف وأقيم المضاف إليه مقامه [٣]، وتقديره: وقت القتال يوم، أما إذا نصب فبإضمار فعل، كأنك قلت: القتال يقع اليوم أو وقع، وعلى هذا: زيارتنا عشيٌّ، وعشيًّا، ورواحٌ ورواحًا[٤].

قلت: التقدير السابق في وجه الرفع هو تقدير السيرافي، وقدره ابن السراج بـ "القتال مستقر يوم الجمعة" وقال: "فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال"[٥] فهو عنده على حذف الخبر، والظرف قائم مقام الخبر المحذوف، لكن مفهوم الكلام عند ابن مالك والمنقول عن السيرافي أن المحذوف مبتدأ مضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والظرف خبر له - والله أعلم-.

واستحسن ابن مالك النصب، وعلَّل ذلك بأن الحذف معه أقيس، واستعمال الظرف منصوبا أكثر من استعماله مرفوعا[٦].

حذف حرف الجر من المعطوف:

علَّل ابن مالك الجر في المعطوف بدون جار، بكثرة استعمال حذف حرف الجر مع المعطوف، لدلالة مثله عليه، فقال:

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٢)

(٢) ذكر أبو حيان أنَّ مَن قال بجواز الوجهين بإجماع ليس بصحيح، فهشام يوجب الرفع في النكرة، ولا يجيز النصب، والفراء يجيزهما في النكرة كالبصريين، ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٦٥).

(٣) بتصرف: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠١٥).

(٤) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٢)

(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٦٣)، وكذلك عند الفارسي، ينظر: المسائل الحلبيات (ص١٩٢).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢١)، تمهيد القواعد (٢/ ١٠١٤).

"وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى[١]: "وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ" فحذف "في" الجارة لـ "اختلاف الليل والنهار" لدلالة الجارة لـ "خَلْقِكُمْ" عليها"[٢].

والجرُّ في قوله تعالى: "وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ" مؤوَّل على عدة أوجه، منها: أنه معطوف وحده على المجرور السابق "وَفِي خَلْقِكُمْ" على تقدير حرف جر مماثل للجار في المعطوف عليه[٣] وقُدِّر بـ "في" غير الأولى[٤].

ويؤيد ذلك أنها وردت في قراءة عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- [٥]، "وفي اختلاف اللّيل والنهار" قال الفراء: "فهذا يقوّي خفض الاختلاف"[٦]، وقال ابن عطية: "وكذلك هي في مصحف ابن مسعود: "وفي اختلاف"[٧].

---

(١) الجاثية: من الآية (٤)، والآية (٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٧، ٣٨٨).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٣٩)، حجة القراءات (ص: ٦٥٩)، مشكل إعراب القرآن - القيسي (٢/ ٦٥٩)، أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٩٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٧)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ١٥٧)، الكناش (١/ ٢٣١).

(٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٢٣٢)، شرح الشاطبية (إبراز المعاني من حرز الأماني) (٢/ ٤١٣)، فتح الرحمن في تفسير القرآن (٦/ ٢٦٢).

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ص: ١٣٨)، الكشاف (٤/ ٢٨٥)، تفسير النسفي (٣/ ٢٩٨)، حاشية الطيبي على الكشاف (١٤/ ٢٣٣).

(٦) معاني القرآن للفراء (٣/ ٤٥)، وينظر: الأصول في النحو (٢/ ٧٣).

(٧) المحرر الوجيز (٥/ ٨٠).

وأوِّل بالعطف على عاملين[١] بحرف واحد، وهما: "إنَّ" و"في"، قال به الأخفش[٢]، ووافقه الزمخشري، وبعض البصريين، ولم يجزه أكثر النحويين، منهم سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وابن خالويه، والفارسي، والعكبري[٣].

قال الزمخشري: "فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقام فيه، وقد أباه سيبويه، فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده، أحدهما: أن يكون على إضمار "في" والذي حسنه تقدّم ذكره في الآيتين قبلها، ويعضده قراءة ابن مسعود، والثاني: أن ينتصب "آياتٍ" على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفًا على ما قبله، أو على التكرير"[٤].

وقد يعترض على هذا التأويل بأنه لِمَ حُمِل على حذف الجار ولَمْ يُحمل على العطف على عاملين، وكلاهما ضعيف؟ ويُردُّ عليه بأن حذف الجار وإن كان ضعيفا، إلا أنه قد ورد في كلامهم، فمنه ما حكي عن رؤبة أنه قيل له: "كيف أصبحت"؟ فقال: "خير عافاك الله"، أي: بخير، فحذف الباء لوضوح المعنى، ومنه قراءة حمزة بجر "الأرحام"[٥]

---

(١) العطف على عاملين، هو: أن يتقدّم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثمّ تعطف عليهما من غير إعادة العامل، ومثاله: قام زيدٌ وضربت عمرًا وبكرٌ وخالدًا، فقد تقدّم مرفوع، وهو :"زيد" ومنصوب، وهو "عمرو" ثم عطفت "بكرا" على" زيد"، و" خالدا" على" عمرو" وهذا هو الذى وقع فيه الخلاف، كأنّك قلت: قام زيد وضربت عمرا، وقام بكر وضربت خالدا، ينظر: البديع (١/ ٣٨٢).

(٢) لم أقف عليه عند الأخفش، وحكاه عنه المبرد، وابن السراج، والزمخشري، قال المبرد: "وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين .... وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه وقد قرأ بعض القراء {وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ ...} فعطف على "إنَّ" وعلى "في" وهذا عندنا غير جائز" المقتضب (٤/ ١٩٥)، وينظر: الأصول في النحو (٢/ ٧٣)، الكشاف (٤/ ٢٨٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٤٣١، ٤٣٢)، الأصول (١/ ٩٠)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٣٣٨، ٣٣٩)، إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٣١١)، الإيضاح العضدي (ص١١٢)، التعليقة (١/ ١٠٢)، اللباب (١/ ٤٣٣).

(٤) الكشاف (٤/ ٢٨٥).

(٥) ينظر: السبعة في القراءات (ص٢٢٦)، القطع والائتناف (ص٣٥٥).

في قوله تعالى[١]: "وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ" عطفًا على الهاء في "به"[٢] والتقدير: "تساءلون به وبالأرحام[٣]، فأضمر الخافض"[٤].

وهذا التوجيه ليس ببعيد؛ وبهذا يكون حذف حرف الجر ثابت في الاستعمال، وان كان قليلا، لكن العطف على عاملين، لم يثبت في الاستعمال، فكان حمله على ما له نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين، كما أن له وجه من القياس، وهو أن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف، وشاركه الحرف في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة[٥].

لذا فإن ابن مالك لجأ إلى تأويل العطف على المجرور اعتمادا على كثرة وروده، فكثرة الاستعمال استخدمها في القول بوجه وإن كان ضعيفا، إلا أنه ليس في ضعف العطف على عاملين لعدم وروده في الكلام- والله أعلم-.

إعمال المتنازع الثاني:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال صحة قول البصريين بإعمال المتنازع الثاني، فقال:

"وقد يجوز: ضربت وضربني زيدًا؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، والوجه متى رأيت أو قلت زيدٌ منطلقٌ، فدل نقل سيبويه[٦] مجردًا عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم وقد تضمنه القرآن

---

(١) النساء: من الآية: ١.

(٢) ينظر: معاني القراءات للأزهري (١/ ٢٩٠).

(٣) وفيه عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، ولم يجزه البصريون وأجازه الكوفيون، واحتجّوا للقراءة بإضمار الخافض، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله، يريد: بخير، ينظر: الحجة في القراءات السبع (ص١١٩).

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها (ص٨٠).

(٥) بتصرف: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٨)، وينظر: الكشاف للزمخشري(٤/ ٢٨٥).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه (١/ ٧٦، ٧٧).

المجيد في مواضع كثيرة، منها قوله تعالى[١]: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾، وقوله تعالى[٢]: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾ وقوله تعالى[٥]: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾ وهذا كله من إعمال الثاني"[٦].

لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في جواز إعمال المتنازع السابق أو المجاور[٧]، وإعمال السابق اختيار الكوفيين، وإعمال المجاور اختيار البصريين[٨] وصُحِّح؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل[٩]، ويؤيد ذلك نقل سيبويه الذي يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل[١٠].

قال سيبويه: "ولو تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومُك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومُك، وإذا قلت: ضربني، لم يكن سبيل للأول؛ لأنك لا تقول: "ضربني" وأنت تجعل المضمر جميعا، ولو أعملت الأول، لقلت: مررت ومرَّ بي بزيد، وإنما قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم يُنْقَض معنى"[١١].

---

(١) النساء: من الآية: ١٧٦.

(٢) الكهف: من الآية: ٩٦.

(٣) المنافقون: من الآية: ٥.

(٤) الحاقة: من الآية: ١٩.

(٥) الجن: الآية رقم: ٧.

(٦) شرح التسهيل (٢/ ١٦٧).

(٧) كتاب سيبويه (١/ ٧٣، ٧٤).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٤٢).

(٩) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٨٧).

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٤٢)، تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٧).

(١١) كتاب سيبويه (١/ ٧٦، ٧٧).

ولو أعمل الأول، في الآيات السابقة، لقيل: "﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾، و ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾، و ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، و ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾، و ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾، ﴿وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا ٧﴾؛ لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله؛ فيلزم من ذلك تقدير تقديمه على العامل الثاني"[١] ولقلة إعمال الأول، فإنه لا يكاد يوجد في غير النظم، بخلاف إعمال الثاني؛ فإن استعماله كثير نثرًا ونظمًا، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة، وفي الحديث النبوي، ومنه قوله- ﷺ-: " إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَخَهم" [٢] وهذا من أفصح الكلام، وقد أعمل فيه الثاني، ولو عمل فيه الأول لقيل: إن الله لعن أو غضب عليهم سبطًا[٣].

وكثرة الاستعمال هنا وردت مؤيدة لرأي نحوي على آخر.

جريان اسم الفاعل مجرى المصدر:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال ردَّه قول المبرد بأن انتصاب نحو: "أقائمًا، وأقاعدًا، وعائذًا بك" على أنها مصادر، جاءت على "فاعل" فقال:

"وقد حمل المبرد "عائذًا بك" و"أقاعدًا وقد سار الركب" ونحوهما، على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل، كقولهم: فُلِج فالِجا [٤] وما ذهب إليه غير صحيح .... لأن استعمالها في غير

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٧٨٨).

(٢) الحديث في مسند أحمد (١٨/ ١٤٢)، مسند أبي سعيد الخدري رقم: (١١٥٩٩)، وفيه: "فَمُسِخُوا دَوَابَّ"، صحيح مسلم (٣/ ١٥٤٦) رقم(٥١- ١٩٥١) باب إباحة الضب، وفي شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٣٣) رقم: (٣٢٨٣) باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله- ﷺ- وشرح معاني الآثار (٤/ ١٩٨) رقم: (٦٣٤٣) باب "أكل الضباب" بلفظ "إن الله سخط على سبط من بني إسرائيل فمسخهم" ولا شاهد فيه.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد (٤/ ١٧٨٨).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٢٩).

المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى"[١].

اختلف النحويون في وجه النصب في نحو: "عائذًا بك، وأقائمًا وقد قعد الناس؟ وأقاعدًا وقد سار الركب؟ وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس، فقيل: إنها أسماء فاعلين، منصوبة على الحال، والعامل فيها أفعال من ألفاظها ملتزم إضمار، فهي حال مؤكدة لعاملها، الملتزم إضماره، والتقدير: أتقوم قائمًا، على حد قولك: "أقيامًا والناس قعود" [٢] وهو رأي سيبويه، وافقه ابن مالك، وصحَّحه أبو حيان[٣].

قال سيبويه: "ومما ينتصب أيضا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب: حدَّث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقا والله، أو أنشدك شعرا، فتقول: صادقا والله، أي: قاله صادقا؛ لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا .... وتُرِك ذكر الفعل لما يُرَى من الحال"[٤]، وقال في "باب ما ينتصب من الأسماء": "وإذا ذكرت شيئا من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه، كما كنت في باب "حمدا، وسقيا" وما أشبهه، إذا ذكرت شيئا منه في حال تزجية وإثبات، وأجريت "عائذًا بالله" في الإضمار والبدل مجرى المصدر، كما كان هنيئا بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك"[٥].

القول الآخر، وهو قول المبرد، وافقه الزمخشري، والجزولي[٦]، وناظر الجيش[٧]، وقصره ابن الأثير على السماع فلا يقاس عليه [٨] وقالوا: بأنها صفات جرت مجرى المصادر.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٠٤)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٤٨١).

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٧٨).

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ١٧١، ١٧٢).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤١).

(٦) المقدمة الجزولية (ص٢٧٨).

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٨٦٩).

(٨) البديع في علم العربية (١/ ١٣٢).

قال المبرد في "باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة": "وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت: أقائما وقد قعد الناس، فإنما جاز ذلك؛ لأنه حال، والتقدير: أتثبت قائما، فهذا يدلك على ذلك المعنى"[١].

وقال الزمخشري: "وقد تجري أسماء غير مصادر[٢] ذلك المجرى، وهي: .... صفات نحو قولهم: هنيئًا، مريئًا، وعائذًا بك، وأقائمًا وقد قعد الناس، وأقاعدًا وقد سار الركب" [٣].

والصفات التي قامت مقام المصادر منصوبة بأفعال مضمرة "مقصودا بها الحالية على سبيل التوكيد ... فوقعت الصفات في مواقع المصادر، لتضمنها إياها، وجعلت أحوالا مؤكدة لعواملها المقدرة استُغنِي بها عن المؤَكَّد كما استغني بالمصادر، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها، فإن ذلك واقع في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ﴾"[٤]

وقد بيَّن ابن الحاجب وجه التلاقي بين كونها صفات، وبين كونها جرت مجرى المصادر، فذكر أن "هنيئًا" ونحوه، في الأصل صفات وُضِعت للذات التي قام بها المعنى، إلا أنها في هذا المحل استعملت للمعاني أنفسها، فهي مصادر باعتبار أنها أسماء لمعان قام بها فاعلُ الفعل المذكور، وهي غير مصادر باعتبار أنها في الأصل اسم للذات التي قام بها المعنى، فـ "هانئ" اسم فاعل من "هنأ" فإذا قلت: "هنيئاً لك الظفر" لم تُعْنَ إلا "ليهنك الظفر" وقد وقع "هنيئاً" موقع الفعل، وهو الذي يُعْنَى به المصدر، وكذلك "قائم" تقوم مقام "أتقوم" في: أقائماً وقد قعد الناس، فيجب أن يكون مصدرا[٥].

---

(١) المقتضب (٣/٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) قال ابن الحاجب شارحا قول الزمخشري: "يعني بقوله: غير مصادر، أنها ليست جارية على أفعال كالانطلاق الجاري على انطلق" أمالي ابن الحاجب(١/ ٤٣٥).

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص٥٧)، ونقل عنه في: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٦٩).

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٨٦٩، ١٨٧٠).

(٥) بتصرف: أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٣٦).

وقد نسب ابن مالك وغيره للمبرد[١] أنه حمل نحو: "عائذًا بك" و"أقاعدًا وقد سار الركب" على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل، وردَّه بوجهين، هما[٢]:

- أن "عائذا وقاعدا، ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادُّعِي فيها المصدرية، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليه، فلا يقبل مجرد الدعوى".
- أنه "لو سُلِّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة في الصفات المشار إليها؛ لأن استعمالها في غير المصدرية أكثر من استعمالها في المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى".

وبالنظر في نص المبرد نجد أنه قد صرَّح بجواز وقوع اسم الفاعل موقع المصدر، وعلَّل لجواز ذلك بأنه حال، وليست مصادر على وزن فاعل كما نسب إليه- والله أعلم- ولذلك فإن المبرد حسب نصه في المقتضب يتفق مع ما قاله سيبويه بأنها صفات، منصوبة على الحالية، لكنه زاد على قول سيبويه أنه وضع موضع المصدر[٣]- والله أعلم-.

استعمال "حاشا" حرفا:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال على مانعي استعمال "حاشا" فعلا، فقال: "وتعصَّب بعض المتأخرين مانعًا فعلية حاشا بقول بعض العرب: حاشاي، ولم يقل حاشاني وأنشد[٤]:

---

(١) نُسِب له في: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٠٥)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٣)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٧٨)، التذييل والتكميل (٧/ ٢٢١)، تمهيد القواعد (٤/ ١٨٧١)، المساعد (٢/ ٣٩).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٤).

(٣) وهذا لا يعني أن المصدر يأتي على وزن فاعل كما نُسِب إليه- والله أعلم-.

(٤) البيت من بحر الكامل، نسب إلى: جرير في: كتاب الأفعال لابن الحداد (ت: ٤٠٠) (١/ ١٩٦)، ولم أقف عليه في ديوانه، ونسب إلى المغيرة بن الأسود، الأقيشر، في شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٢١) وبلا نسبة في: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٧٧٧) وفيه بلفظ "في عصبة"، توجيه اللمع (ص٢٢٦)، التذييل والتكميل (٨/ ٣١٢)، أوضح المسالك (١/ ١٢٥)، همع الهوامع (٢/ ٢٧٩).

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلههم ... حاشايَ إنِّي مسلمٌ معذورُ

والجواب أن هذا ورد على استعمالها حرفا، لأنه أكثر من استعمالها فعلا"[١].

اختلف النحويون في فعلية "حاشا" فذهب البصريون إلى أنه حرف جر[٢]، واستدلوا بالسماع والقياس ومن القياس: قولهم: حاشايَ، فلو كانت فعلًا لقيل: حاشاني، كما يقال عداني، ورماني، ولا يقال: عداي، ورماى[٣].

يقول سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء .... ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما"[٤].

وذهب الفراء[٥]، وبعض الكوفيين، إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة: عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل، استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها[٦].

وذهب المبرد إلى جواز الوجهين في الاستثناء، قال: "فإن قلت فكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ واحد فإن ذلك كثير منه حاشا"[٧] وهو قول ابن مالك حيث أجاز فيها الوجهين في الاستثناء، كـ "عدا" و"خلا" فالمستثنى إن كان منصوبا بها، فهي فعل مستحقة منع التصرّف؛ لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بها مجرورا فهي حرف جر، وهو المشهور، فقال:

"وكون "حاشا" حرفًا جارًّا هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠٧).

(٢) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٢٦)، أسرار العربية (ص١٩٠)، توجيه اللمع (ص٢٢٦)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٢).

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٤١١)، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي (٢/ ٨٢)، توجيه اللمع (ص٢٢٦)، الجنى الداني (ص٥٦٦).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٩، ٣٥٠).

(٥) لم أقف على توثيق لرأيه في مظانه.

(٦) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٢٦)، التبيين (ص٤١٠)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٣٣).

(٧) المقتضب (٤/ ٤٢٦).

بعضهم: "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ"[١] بنصب "الشيطان" و"أبا" بـ"حاشا"[٢].

وأجاب على احتجاجهم بـ "حاشاي" بوروده على وجه الحرفية فيها، وهو أكثر استعمالا من وجه الفعلية[٣] وكثرة الاستعمال هنا رجحت وجهًا من وجهين أجازهما ابن مالك.

جواز فتح المنادى الموصوف بـ "ابن":

علَّل ابن مالك الفتح في المنادى الموصوف بـ"ابن" كثرة الاستعمال؛ لذا قال: "ويجوز في المنعوت بـ "ابن" نحو: يا زيدُ بن عمرو، الضم استصحابا لحاله قبل النعت، والفتح إعرابا نحو: يا زيدَ بن عمرو .... وسبب هذا الفتح كثرة الاستعمال، فجاز في: يا زيدَ بنَ عمرو، وامتنع في: يا زيد ابن أخينا"[٤].

العلم إذا كان مفردا، موصوفا بـ"ابن" أو "ابنة" متصلا به، مضافا إلى علم، أو كنية[٥] أو لقب[٦]، نحو: "يا زيد بن عمرو" و"يا جعفر بن أبي خالد" و"يا زيد بن بطة" فحكم الصفة النصب على كل حال[٧]، أما المنادى فيجوز فيه وجهان[٨]:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٠٦).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٨٨)، المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٨٧).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٢٠٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٣، ٣٩٤).

(٥) ذكر الفارسي أنَّ "الكنية في هذا الباب كالعلم" الإيضاح العضدي (ص٢٣٦).

(٦) فإذا أُضيف (ابن) إلى كنية أو لقب، فإنه يأخذ حكم ما أُضيف إلى العلم، نحو: يا جعفر بن أبي خالد، ويا زيد بن بطة، ويا كرز بن زيدٍ، أو كان "الابن" بين لقبين، نحو: يا كرز بن بطة؛ لأن الألقاب أعلام، وكذلك الكنى، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣١)، المقاصد الشافية (٥/ ٢٧٦).

(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٤٥)، المرتجل في شرح الجمل (ص١٩٧).

(٨) حُكِي عن الأخفش وجه ثالث، وهو: تبعية حركة ابن لضمة زيد فتقول: يا زيدُ بنُ عمرو، كما تبعت حركة زيد لحركة (ابن) في الفتحة حين قالوا: يا زيدَ بنَ عمرو، ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٨).

الأول: فتح المنادى على الاتباع[١] فيفتح الموصوف [زيد في المثال المتقدم] إتباعا لفتح الوصف [النون في ابن][٢] ولا يعتد بالفاصل الساكن [الباء في ابن] لأنه غير حصين[٣] وهو المختار عند الجمهور- غير المبرد- وهذا الوجه جائز في: يا زيدَ بنَ عمرو، وممتنع في: يا زيد ابن أخينا[٤] لعدم العلمية في المضاف إليه [أخينا].

وهذا الوجه على خلاف الأصل؛ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، لكن هنا حدث العكس، فتبع الموصوف الصفة؛ والعلة في ذلك أنهما جُعِلا كالاسم الواحد؛ ولشدَّة انعقادهما شَبَّه سيبويه حركة الدال من "زيد" بحركة الراء من "امرِئ" وحركة النون من "ابنُم" فكما أن الراء من "امرئ" تابعة للهمزة [لام الكلمة] والنون في "ابنم" تابعة للميم، كذلك أتبعوا الدال من "زيد" النون من "ابن" وعلة ذلك، هي كثرة الاستعمال؛ ذلك أنَّ كلَّ إنسان معزوٌّ إلى أبيه؛ سواء أكان علمًا أم كنية أم لقبا، فيوصف بذلك، فجُعِلا كالاسمين اللذين رُكِّب أحدهما مع الآخر[٥].

قال سيبويه: "باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد، ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف، وهو ابنم وامرؤ ..... ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بن عبد الله، ويقولون: هذه هندُ بنت عبد الله، فيمن صرف، فتركوا التنوين ها هنا؛ لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد؛ لما كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن"[٦].

---

(١) ينظر- أيضا- مسألة "جعل الموصوف والصفة كالشيء الواحد".

(٢) اختلفوا في الفتح، أفتح إعراب أم بناء؟ فذهب الفارسي إلى أنهما مبنيان، وذهب السيرافي إلى أن الأولى حركة بناء والثانية إعراب، شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٢٠)، فغلبت حركة البناء حركة الإعراب وردَّه ابن الأثير؛ لأنه "في جعل "فتحة (ابن) فتحة بناء إشكال؛ لأجل الإضافة" البديع (١/ ٤٠٤).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٠٦٣)، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٦).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٤)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٤٩)، أوضح المسالك (٤/ ١٦)، إرشاد السالك (٢/ ٦٦٦)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣/ ٢٤).

(٥) ينظر: الأصول (١/ ٣٧٠)، شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٢٠)، المفصل (ص٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣١، ٣٣٢).

(٦) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠٣، ٢٠٤)، وينظر: (٣/ ٥٠٦).

فلو كان "ابن" بدلاً، أو عطف بيان، أو منادى مضافًا، أو مفعولاً بفعل مضمر، أو كان ما قبله غير علم، نحو: يا غلام ابن زيد، أو أُضيف إلى غير العلم، نحو: يا زيدُ ابن أخينا، ويا عمرُو بن صاحب المال، أو كان مفصولاً بينه، وبين منعوته، نحو: يا زيد الكريم بن عمرو، لم يكن في المنادى إلّا الضم[١] وأجريت الصفة "ابن" على مالها من الإعراب بالنصب[٢].

الثاني: ضم المنادى على الأصل؛ لأنّه منادى مفرد، و"ابن" بحاله منصوبا؛ لأنّه وصف مضاف[٣] وأجازه المبرد واستحسنه؛ لأنه الأصل[٤]، ووصفه ابن يعيش بأنه "لغة فاشية"[٥].

قال المبرد: "هذا باب الاسمين اللذَيْن يجعلان بمنزلة اسم واحد، وإنما الثاني في الحقيقة نعت للأول، ولكنهما جعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله ..... وذلك قولك: يا زيد بن عمرو، فجعلت "زيدا" و"ابنا" بمنزلة اسم واحد وأضفته إلى ما بعده، والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرٍو، على النعت والبدل"[٦].

وتعليل ابن مالك لوجه الفتح في المنعوت [الوجه الأول] بكثرة الاستعمال جاء لخروج الحكم عن الأصل؛ إذ الأصل الضم، وهذا التعليل ورد كثيرا عند النحويين، فعلَّل به سيبويه[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن الناظم[٩]، ورضي الدين[١٠] وابن الصائغ[١١].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٠٤)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٨).

(٢) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص١٩٨).

(٣) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٤٠٤).

(٤) ينظر: المساعد (٢/ ٤٩٤)، تمهيد القواعد (٧/ ٣٥٤٩)، همع الهوامع (٢/ ٥٣).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣٢).

(٦) المقتضب (٤/ ٢٣١).

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠٤).

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٤١).

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم (ص٤٠٤).

(١٠) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي (٢/ ١٠٣٢).

(١١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٠٦).

وأضاف ابن يعيش علة أخرى إلى كثرة الاستعمال، وهي: شدة اتحاده، فقال: " لأن الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال، فقوي الاتحاد، ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول، ويبتدأ بالثاني، فيقال: "ابن فلان"[١].

عطف المعرفة على النكرة:

علَّل ابن مالك بـ "كثرة الاستعمال" و"القياس" نصب المعطوف المعرف بالإضافة على النكرة ، فقال:

"أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف[٢]، كما فُعل في قولهم: كم ناقةً وفصيلَها لك؟ فقدّر بـ "كم ناقة وفصيلًا لها"، وكما فعل سيبويه في قوله: كلُّ شاةٍ وسخلَتها بدرهم، فقال: "وإنما يريد كل شاة وسخلةً لها بدرهم"[٣] وحكى عن بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، على تقدير هذه ناقة وفصيل لها راتعان، ثم قال[٤]: "والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين؛ لأن هذا كثر في كلامهم وهو القياس"[٥].

إذا عُطِف على النكرة معرَّفٌ بالإضافة، قُدِّر تنكير المضاف، فيُنوى بالإضافة التنوين والانفصال، وعليه فالمضاف حينئذٍ غير مُعرَّف بالإضافة؛ لانفصاله عن المضاف إليه، نحو: ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين، قُدِّر فيه انفصال المضاف، والتقدير: رُبَّ رجلٍ وأخ له، فقد نجد معطوفًا على شيء لا يلزم فيه ما يلزمه لو كان المعطوف عليه؛ فلا يقولون: رُبَّ أخيه[٦].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٣٢).

(٢) ورد هذا القول، عندما تحدث ابن مالك عن مميز الجملة وأنه قد يعرض تعريفه بالإضافة، كقول العرب: "غُبن فلان رأيَه، ووجِع بطنَه، وأُلِم رأسَه" فيقدَّرُ- على أحد التوجيهات- تنكيرُه، فيُنوى بالإضافة التنوين والانفصال، فالمضاف لا يتعرف بالإضافة ويحكم بتنكيره، ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٨٦)، المساعد (٢/ ٦٥)، ورَدَّ أبو حيان هذا التخريج، بأن الإضافة في "غبن زيد رأيه، ووجع بطنه" ليست من مواضع انفصال الإضافة، فالإضافة فيه محضة، والضمير عائد على معرفة، ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٥٤).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٥).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٨٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٦).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل (٦/ ٣٣٣).

قال سيبويه: "وأما رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين، ففيها قُبحٌ حتى تقول: وأخ له ..... ولا يجوز لك أن تقول: رُبَّ أخيه، حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة"(١).

ومنه قولهم: كم ناقةً وفصيلَها لك؟ [فصيلها بالنصب وبالرفع] فالنصب، على أنه تابع لـ "ناقة" وجاز النصب في "فصيلها" وهو مضاف إلى الضمير لأن التأويل: وفصيلا لها، والرفع على أنه تابع لما في "لك" (٢) وذلك كما فعل سيبويه: "كلُّ شاة وسخلتها بدرهم"، إذ قدَّر انفصال المضاف "سخلة" عن المضاف إليه "ضمير الغائبة" والمراد: كل شاة وسخلة لها، وقُدِّر ذلك؛ لأنه لا يريد أن يدخل السخلة في الكل؛ لأن "كل" لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة، فلا يجوز ذلك حتى تذكر قبله نكرة، فيعلم أنك لا تريد شيئا بعينه(٣)، فلا تقول: كل سخلتها، ولا رُبَّ أخيه، حتى تقدم النكرة(٤).

قال السيرافي: "ولا يجوز حتى تذكر قبلها نكرة، فيعلم أنّك لا تريد شيئا بعينه، وأنك تريد شيئا من أمة كل واحد منهم رجل، وضممت إليه شيئا من أمة كلهم، يقال له: أخ، ولو قلت: وأخيه، تريد به شيئا بعينه كان محالا" (٥).

ومنه: هذه ناقة وفصيلها راتعين- نصبا- فيمن جعل فصيلها معرفة، وهي أفصح اللغتين، والأكثر؛ للحظ التعريف فيه، وذلك على جعل "الفصيل" معرفة، و"راتعين" حال، وحكى سيبويه قول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، فجعل "فصيل" نكرة، على تقدير انفصال المضاف إليه، وتقديره: وفصيل لها، و"راتعان" نعت(٦).

قال سيبويه في "باب ما غلبت فيه المعرفةُ النكرةَ": "وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين ..... ومن قال: كل شاة وسخلتها، فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقا لم يقل في

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٤).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٢٣).

(٣) ينظر: الكتاب (٢/ ٨٢)، المقتضب (٤/ ١٦٤)، الأصول في النحو (١/ ٣٢٣)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤١٠)، البديع في علم العربية (١/ ٣٨٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ٢١٣).

(٥) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ١٣٤، ٢٥٤)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣١٥).

الراتعين إلا النصب؛ لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل؛ لأن "كل" لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة"[١].

والرفع- راتعان- هو أردأ اللغتين أما أفصحهما فهو النصب- راتعين-[٢] وتعليل فصاحة النصب هو أنه أكثر في كلام العرب من الرفع، وضُمَّ إلى الكثرة أنه على القياس[٣].

قال سيبويه: "والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب"[٤].

وكثرة الاستعمال انضمت إلى القياس فرجحت وجهًا لغويًّا عن آخر.

حذف همزتي "خير" و"شر":

علّل ابن مالك حذف همزتي "خير" و"شر" بكثرة استعمالهما، فقال:

"ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروهما فحذفوا الهمزة، وقالوا في المدح والذم: هو خيرٌ من كذا، وشرٌّ من كذا"[٥].

وأصلهما "أخير" و"أشرّ"[٦] على وزن "أفعل" نُقِلت حركة العين إلى الفاء، وحذفت الهمزة، وأُدغِمت الراء الأولى في الثانية في "شرّ" [٧]، وحذف الهمزة منهما لكثرة الاستعمال[٨]، وقال الفارضي: "حذفت الهمزة تخفيفًا"[٩]، ونقل عن الأخفش سبب آخر،

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٨١، ٨٢).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤١٠)، تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٨٥).

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات (ص٢٤٥).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٨٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٥٢، ٥٣)، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١٩٦).

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٠٦).

(٧) الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٣٤٠)

(٨) ينظر: الإنصاف (٢/ ٤٩١)، التذييل والتكميل (١٠/ ٢٥٢)، المقاصد الشافية (١/ ٨)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص٦٨)، شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٢٣).

(٩) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٠).

وهو أنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[١].

قال ابن مالك: "قولهم: "خير من كذا" و"شر من كذا" الأصل فيه "أخير" و"أشر"، ولا يكادون يستعملون الأصل"[٢].

إبدال الهمز ياء في "بئس":

علّل ابن مالك بكثرة الاستعمال تخفيف في "بئس" إلى: "بَيْس" بما نشأ عن الكسرة [الياء] فقال:

"وما حكى أبو علي من قولهم: "بَيْس" فالوجه فيه أن أصله "بِئس" فخُفِّف "بَيْس" ثم فُتِحت الباء التفاتًا إلى الأصل، وتُرِك ما نشأ عن الكسرة؛ لأن استعمالها أكثر فكانت جديرة بأن تنوى مع رجوع الفتحة؛ لشبهها بالعارضة في قلة الاستعمال"[٣].

وذكر أكثر العلماء أن "بَيْس" لغة في " بِئْسَ" [٤] بإبدال الهمزة ياء.

قال الصاحب بن عباد: "ويقولونَ: "بَيْسَ الرجُلُ أنْتَ- بفَتْح الباء-"[٥].

حكاها أبو علي فيما نسب إليه[٦]، ونسبت له، وللأخفش عند بعض العلماء[٧].

وذكر أبو حيان أن إبدال الهمزة ياء فيها على غير قياس، ونُقِل عنه القول بأنها شاذة لا لغة [٨].

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٩٢).

(٢) شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٢٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٧، ٨)، وينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٥٣٢).

(٤) المحيط في اللغة للصاحب ابن عباد (٨/ ٣٩٨)، الخصائص (٣/ ١٥٢)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٥٨٨)، التكملة والذيل والصلة للصغاني (٣/ ٣٢٨)، تاج العروس (١٥/ ٤٧٦).

(٥) المحيط في اللغة (٨/ ٣٩٨).

(٦) لم أقف عليه، ونسب إليه في: الخصائص (٣/ ١٥٢)، المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٥٨٨)، شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٧، ٨)، تاج العروس (١٥/ ٤٧٦).

(٧) لم أقف عليه في مظانه، ونسب إليهما في: التذييل والتكميل (١٠/ ٧٨، ٨٠)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٢)، همع الهوامع (٣/ ٢٧).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٤٢)، ونقل عنه في همع الهوامع (٣/ ٢٧) أنها شاذة لا لغة.

وفي التعليل لها ذكر ابن مالك أن إبدال الهمز من الياء؛ "لأن استعمالها أكثر فكانت جديرة بأن تنوى" وهو تعليل يشهد له الواقع اللغوي إذ الهمزة من أكثر حروف العربية تخفيفا، سواء بالإبدال، أو التسهيل بين بين أو الحذف؛ لأن صوتها لا يخلو "من صعوبة في النّطق؛ لبعد مخرجها في الحَلْق، وقد أشار إلى ذلك سيبويه ... ولعلّ هذا ما جعلهم يتّبعون مذاهب العرب في أدائها؛ من حيث التّحقيق، والتّخفيف، والبدل"(١).

قال سيبويه: "واعلم أن الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا من لم يُخفّفها؛ لأنه بَعُدَ مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تُخْرَج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فثَقُل عليهم ذلك، لأنه كَالتَّهَوّع"(٢).

الحذف والتسكين في "مِنْ":

علَّل ابن مالك التخفيف في "مِنْ" بكثرة الاستعمال، فقال:

"حكى الفراء أن بعض العرب يقول في "مِنْ": مِنا، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون"(٣).

ذهب الفراء(٤) فيما حكي عنه إلى أن "مِنْ" فتحت النون فيها؛ لأن الأصل "مِنَا" في لغة عن بعض العرب، وهي لغة في قضاعة (٥)، فحذفت الألف لكثرة الاستعمال(٦) كما حُذِفت الياء من "يدي" فأصبحت "يد"(٧).

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (١/ ٣٨١).

(٢) كتاب سيبويه (٣/ ٥٤٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٣٠).

(٤) لم أقف عليه في مظانه، ونسب إليه في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٣٠)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٤٥)، همع الهوامع (٢/ ٤٦٠).

(٥) وحكي عنهم- أيضا- أنهم يفتحون نون "من" عند اللام، وألف الوصل، فيقولون: منَ القوم، ومنَ ابنك؛ ووجِّه بأن الفتحة دلت على أصلها، وهو "منا" فلما جعلت أداة حذفت الألف وبقيت النون مفتوحة. ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ١٣٨) (ع ن)، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٢) (م ن)، لسان العرب (١٣/ ٤٢٢) (فصل الميم).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ١١٦).

(٧) ينظر: الإبانة في اللغة العربية (١/ ٢٥٢، ٢٥٣).

ومعزوًّا إلى الكسائي[١] عند السيرافي[٢]، والرضي الاستراباذي[٣]، وابن سيده[٤]، ونقله دون عزوٍ الأزهري، وسلمة بن مسلم العوثبي[٥].

قال الأزهري: "وتقول: جاءنا من الخبر ما أوجب السكر، فتفتح النون؛ لأن .... "مِن" أصلها "مِنَا"، فدلت الفتحة على سقوط الألف"[٦].

وأنشد الفراء[٧]، والكسائي[٨] عن بعض بني قضاعة[٩]:

مِنَا أن ذَرَّ قَرنُ الشَّمسِ، حَتَّى ... أغاثَ شَرِيدَهُم فَنَنُ الظَّلامِ.

واعترض على هذا الرأي السيرافي، والرضي؛ لأنه لم يأت ذلك بحجة مقنعة[١٠]، وشبهه الرضي بقوله: "أصل كَمْ كَمَا"[١١].

وليست لغة عند سيبويه، ومن وافقه[١٢]؛ لذا لم يوجه الفتح بأنه إشارة على الأصل، الذي هو "مِنَا"، بل هو لكثرته في كلامهم جعلوا له أخف الحركات،

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٤٦، ٢٤٧)، تاج العروس من جواهر القاموس (٣٦/ ٢١٦).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٣).

(٣) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٢/ ٢٤٦).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٢).

(٥) الإبانة في اللغة العربية (٤/ ٢٤٩).

(٦) تهذيب اللغة (٣/ ١٣٨).

(٧) ينظر: الألفاظ لابن السكيت (ص٢٨٤).

(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٢) (م ن).

(٩) من الوافر، ونسب إليهم في: المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٧٢) (م ن)، لسان العرب (١٣/ ٤٢٢) (م ن)، التذييل والتكميل (١١/ ١١٦)، المساعد (٢/ ٢٤٥)، وبلا نسبة في: الألفاظ لابن السكيت (ص٢٨٤)، تهذيب اللغة (٣/ ١٣٨) (ع ن)، الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص٤٥١)، المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ٤٦٣) (ف ن ن)، ارتشاف الضرب(٥/ ٢٣٨٢)، تاج العروس (٣٥/ ٥١٧) (فنن).

(١٠) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٣).

(١١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي (٢/ ٢٤٦).

(١٢) وافقه أبو حيان، ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٨٢)

فقال: "والفتح في حرفين أحدهما قوله[١] ﷻ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾..... ونظير ذلك قولهم: من الله، ومن الرسول، ومن المؤمنين؛ لما كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلا، وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بـ"أين" و"كيف"[٢].

وسواء جُعِلت لغة، أو غير لغة، فقد كان التعليل بكثرة الاستعمال هو المعتبر عند النحويين، وكثرة الاستعمال هنا أثرت في حذف الألف، وإسكان المتحرك في الكلمة على رواية الكسائي، أما عند سيبويه وأكثر النحويين فتأثيرها في اختيار أخف الحركات لحرف الجر "من".

إضافة المصدر محضة:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال تضعيف قول مَنْ قال: إن إضافة المصدر غير محضة، فقال:

" وزعم ابن برهان أن إضافته غير محضة؛ لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه، كـ "قيام زيدٍ وأكل الطعامِ"، فالأول مثل: حسن الخلق، والثاني مثل: ضارب العبد، قلت: والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف في أربعة أوجه: أحدها: أن المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ما هو أقل استعمالا أصلا وهو خلاف المعتاد"[٣].

المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول؛ لتعلقه بكل واحد منها، فتعلقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، وجاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول؛ من قِبَل أن المصدر غير الفاعل وغير المفعول، فلا يستغنى بذكره عن ذكرهما[٤] فإن أضيف إلى أيهما جُرَّ، وأُجرِي ما بعده على حكمه، إن كان فاعلا فمرفوع، وإن كان مفعولا فمنصوب، نحو: عجبت من دقّ الثوبِ القصار، إذا أضفت إلى المفعول،

(١) آل عمران: الآية: ١، ومن الآية: ٢.

(٢) كتاب سيبويه (٤/ ١٥٣).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٨).

(٤) بتصرف: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢/ ٤٦).

ومن دقّ القصارِ الثوب، إن أضفت إلى الفاعل، فمن إضافته إلى الفاعل ونصب المفعول، قوله تعالى[١]: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ و[٢]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ و[٣]: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و[٤]: ﴿وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾ ونحو ذلك مما يكثر وجوده.

أما إضافته إلى المفعول وارتفاع الفاعل، فليس بالكثير، ولم يجئ في القرآن منه إلا ما رواه يحيى بن الحارث الذماري[٥] عن ابن عامر[٦] ورويت عن أبي العالية[٧] أنه قرأ بكسر "رَحْمَةِ" وضم الدال في "عَبْدُهُ" قوله تعالى[٨]: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢﴾ على أن المصدر مضاف إلى المفعول، وفاعل الذكر هو عبده[٩]، وفي الحديث[١٠] "وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"[١١].

---

(١) البقرة: من الآية: ٢٠٠.

(٢) البقرة: من الآية: ٢٥١.

(٣) النساء: من الآية: ١٦١.

(٤) المائدة: من الآية: ٦٢، ٦٣.

(٥) يحيى بن الحارث الذماري أخذ القراءة عرضا عن ابن عامر وخلفه في إمامة الجامع الأموي بدمشق وانتصب للإقراء بعده، مات سنة خمس وأربعين ومائة وله تسعون سنة. ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٤٣)، طبقات القراء السبعة (ص١٩٣)، غاية النهاية (٢/ ٣٦٧).

(٦) نسبت إليهما في: التذييل والتكميل (١١/ ٨٩)، وإلى ابن عامر في: تفسير الرازي (٢١/ ٥٠٦).

(٧) ينظر: تفسير القرطبي (١١/ ٧٥)، فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٧٩).

(٨) مريم: الآية: ٢.

(٩) ينظر: فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٧٩).

(١٠) الحديث في (الأربعون) لابن المقرئ (ص٥٦) ولفظه: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" وفي: شعب الإيمان (٤/ ٢٦٦) رقم: (٢٤٩٧) باب فضل الوضوء.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٨٨، ٨٩).

واختلف النحويون في إضافة المصدر لمرفوعه، أو منصوبه، أمحضة أم غير محضة؟ فذهب الجمهور إلى أن إضافته محضة [١]، وصححه ابن مالك[٢] وتبعه المرادي[٣].

قال ابن السراج: "وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلا كان أو مفعولا فقلت: عجبت من ضرب زيد بكرا، ومن ضرب زيدا بكر، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول: عجبت من الضرب زيدا بكر، لا يجوز أن تخفض "زيدا" من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان" والألف واللام لا تجتمع مع الإضافة في الإضافة الحقيقية أو المحضة؛ ودليلا على ذلك قوله: "وإنما دخلت الألف واللام- وهي لا تجتمع مع الإضافة- على الحسن الوجه وما أشبهه لأن إضافته غير حقيقية"[٤].

وذهب ابن برهان، وابن الطراوة [٥] إلى أن إضافته غير محضة [٦]؛ "لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه، كـ "قيام زيدٍ" و"أكْل الطعامِ"، فالأول مثل: حسن الخلق، والثاني مثل ضارب العبد" وضعفه ابن مالك في أربعة أوجه [٧]، منها : أن المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف [٨] وكثرة استعمال المصدر المضاف يؤيده الواقع اللغوي.

"بأجمعهم" ليست من ألفاظ التوكيد:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال عدم دخول "أجمعهم" في ألفاظ التوكيد، فقال:

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٩٤)، المرتجل (ص٢٤٤)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٥).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٨).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢١٥)، (٢/ ٧٨٦).

(٤) الأصول (١/ ٥٣)، وينظر: البديع (١/ ٤٠٣)، الكناش (١/ ١٦٣).

(٥) نسب إلى الأول في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٨)، وإليهما في: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢١٥)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٢)، وإلى الثاني في: شرح شذور الذهب للجوجري (١٠/ ٢٧).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٠٥)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٣٣٢).

(٧) ينظر: تمهيد القواعد (٧/ ٣١٧٠، ٣١٧١)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ١٢٦).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٢٨).

"قالوا: جاءوا بأجمعهم- بضم الميم وفتحها[١]- وفيه معنى التوكيد، وليس من ألفاظه، إذ لو كان من ألفاظه لجاز استعماله بلا باء، بل كان استعماله بلا باء أكثر، كما كان كذلك في النفس والعين"[٢].

ولفظ "أجمعهم"[٣] فيه معنى التوكيد، وليس من ألفاظه، ولا يستعمل دون باء، فاستعماله بها هو الأكثر[٤].

قال ابن الوراق: "فإن قال قائل: فلم كرهوا: مررت بالقوم أجمعهم؟ قيل له: لأن "أجمع" على وزن "أفعل"، ومن شرط "أفعل" إذا أضيف إلى شيء أن يكون بعضه، فلو قالوا: مررت بالقوم أجمعهم، لتوهموا أن القوم بعض الهاء والميم، وإنما غرضهم أن يخبروا عن جميع القوم، فلذلك عدلوا عن إضافته في اللفظ، وأتوا بالواو والنون، ليدلوا بذلك على استغراق المذكورين"[٥].

---

(١) لغتان فيها حكاهما ابن السكيت عن الأخفش، وبعده ابن قتيبة، وابن دريد، قال ابن السكيت: "قالَ لنا أبو الحسنِ: يقالُ: بأجمَعِهم وبأجمُعِهم" كتاب الألفاظ (ص٢٩) وينظر: إصلاح المنطق (ص١٠٣)، أدب الكاتب (ص٥٦٤) وهما عند ابن مالك في معنى واحد، ولا أثر لاختلاف حركة عين الكلمة، وتبعه في ذلك رضي الدين الاستراباذي، ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٦١)، بينما اعتبرهما ابن جني وتبعه ابن هشام، والحريري، والبرماوي، كلمتين، قال ابن جني: "وينبغي أن تكون "أجمع" هذه المضمومة العين جمعًا مكسرًا لا واحدًا مفردًا، من حيث كان هذا المثال مما يخص التكسير دون الإفراد، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو، فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع "جَمْع" من قول الله سبحانه ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ۝٤٥﴾". الخصائص (١/ ٨٦، ٨٧)، ومن أدلة ذلك "إِضَافَته إِلَى الضَّمِير وَإِدْخَال حرف الْجَار عَلَيْهِ، وَأجْمع الْمَوْضُوع للتوكيد لَا يُضَاف وَلَا يدْخل عَلَيْهِ الْجَار بِحَال" درة الغواص في أوهام الخواص (ص٢٠٢)، وينظر: الفوائد السنية في شرح الألفية (٣/ ١٣١٢، ١٣١٣)، مغني اللبيب (ص٧٧٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٠).

(٣) وأجمعهم غير "أجمع" المفرد دون ضمير فهذه من ألفاظ التوكيد؛ لأن التواكيد المعنوية ألفاظها محصورة، وجملتها تسعة، وهي: نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جمع، كلاهما، كلتاهما، وتوابعُ أجمعُ، وهي: أكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ، ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٤٠٧)، حاشية الآجرومية (ص: ٨٨، ٨٩) ومن أحكامه أنه لا يدخل عليه حرف جر، وأنه لا يضاف إلى ضمير، وأنه يأتي بعد "كل" وقد يأتي بدونها، ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص (ص٢٠٢)، البديع (١/ ٣٣٨).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٦١)، المساعد (٢/ ٣٨٥)، تمهيد القواعد (٧/ ٣٢٨٧).

(٥) علل النحو (ص٣٨٩).

واستدل ابن مالك على كون "أجمعهم" ليست من ألفاظ التوكيد، بكثرة استعماله بالباء؛ إذ لو كان من ألفاظه لكثُر استعماله بدونها كما في "النفس، والعين" فينفردان بجواز زيادة الباء معهما[١]، والأكثر استعمالهما بدونها.

إيلاء "جميعًا" و"عامة" للعامل:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال جواز إيلاء "جميعًا" و"عامة" العامل، فقال: "ولا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد إلا "جميعا" و"عامة" مطلقا .... واستثنيت جميعا وعامة بلا قيد؛ لأن استعمالهما في التوكيد قليل، واستعمالهما في غير التوكيد كثير، بخلاف غيرهما، فيقال: القوم مررت بجميعهم وعامتهم، ومررت بهم وجميعهم يتحدثون، وعامتهم نيام"[٢].

الألفاظ التي وضعت للتوكيد لا يلي شيء منها العوامل، إذا كان باقيًا على حاله في التوكيد، فلا يقال: زيد رأيت نفسه، ولا إخوتك كان أنفسهم منطلقين؛ لأن "نفسه" و"أنفسهم" وَلِيَتْ "رأيت" و"كان"[٣]، وهي الحال الذي يكونان عليه إذا قصد بهما التوكيد، مع عدم قصده [٤] فلو كانا على غير الحال المستعمل في التوكيد وليا كل عامل، كقولك: رأيت نفس زيد، وأنفس إخوته، وعمرو ضربت عينه، وقام كلا أخويك، وكلتا أختيك.

لكن يجوز أن يلي العامل من ألفاظ التوكيد، وهي باقية على قصد التوكيد خمسة ألفاظ، منها[٥]: "عامة" و"جميع" مطلقًا [٦] نحو: القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٤٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٦، ٢٩٩).

(٣) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٣٣٦).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٩).

(٥) ومنها: "كُلًّا" و"كِلَا" و"كلتا" مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلّة. تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٠١).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٠١)، شرح الأشموني (١/ ٢٠٦).

جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم وعامتهم[١] لأن استعمال "جميع" و "عامة" في التوكيد قليل، واستعمالهما في غير التوكيد كثير بخلاف غيرهما من ألفاظ التوكيد[٢].

النعت بالنسب غير الحقيقي:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال عدم اعتبار النسب غير المقصود في أنواع النعت المفرد، فقال: "وقيَّدتُ "النسب" بـ "المقصود" [٣] احترازًا من نحو "قمريّ" و"زئنيّ" من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة ما لا تعرض فيه للنسب"[٤].

والنسب على قسمين[٥]، قد يكون حقيقيا[٦] وهو غير مقصود في هذا الموضع، وقد يكون غير حقيقي، وهو: ما لا يدل على نسبه إلى شيء من ذلك، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب، فتلحقه في آخره ياء مشددة كياء النسب، نحو: "كرسيّ"، و"برديّ"، و"قمريّ"، و"بختيّ" فهذه أسماء حقيقة، ليست منسوبة؛ إذ لو كانت منسوبة لخرجت إلى حيز الصفة، فتصير في حكم المشتق، وتعامل معاملة الصفة المشبهة، في رفعها الظاهر والمضمر باطراد، ويعرب مرفوعها نائب فاعل، تقول: عليٌّ مصري أبوه، وأمه أجنبية، ويجوز النعت به، لكن لما كثُر استعمالها دالة على الأجناس، دلالة ما لا تعرض فيه للنسب، لم تأخذ حكم المشتق؛ فلم ينعت بها[٧].

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٢١).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٠١).

(٣) وَرَدَ هذا القول عندما عدَّد أنواع النعت المفرد، فقال: "والمفرد مشتق لفاعل، أو مفعول، أو جارٍ مجراه أبدًا أو في حال، فالجاري أبدًا كـ "لَوْذَعِيّ، وجُرْشع، وصمحمح، وشَمَرْدَل، وذي بمعنى صاحب وفروعه، وأولي، وأولات، وأسماء النسب المقصود" تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص١٦٨).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٤).

(٥) ينظر: المفصل (ص: ٢٥٩)، البديع (٢/ ١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٠)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٤٦٦).

(٦) هو: ما كان مؤثرا في المعنى، أي: دالًّا على نسب الاسم إلى جهة ما، كأن ينسب للأب كهاشميّ، أو البلدة، كبصريّ، أو الصناعة، كملحميّ، فعند إلحاق ياء النسب بالاسم يصير في حكم المشتق. شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٥٨٧).

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٣٧).

فكثرة استعمالها على صفة معينة، وهو استعمالها دالة على الأجناس، منعتها أن تأخذ حكم ما ماثلها في الصفة.

النعت بأسماء الإشارة:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال حكمَه بجعل اسم الإشارة يجري مجرى المشتق في حال دون أخرى، فقال:

"وجعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتق في حال دون حال[١]؛ لأن استعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتا بها"[٢].

قد ينعت بأسماء الإشارة من الأسماء ما كان علمًا، نحو: رأيت زيدا هذا، ومررت بعمروٍ ذاك، عند البصريين [٣]، وافقهم ابن مالك، وصح الوصف به وإن كان جامدًا؛ لشبهه بالأسماء الظاهرة [٤] إذ هو بمنزلة: رأيت زيدًا الحاضر، أو المشار إليه، ومررت بعمروٍ الحاضر، أو المشار إليه؛ فهو مؤول بمشتق[٥].

واستعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتًا بها[٦]؛ لذا جعلها ابن مالك في باب النعت تجري مجرى المشتق في حال دون حال، "بمعنى: أنه يستعمل نعتا، وغير نعت" [٧].

وجوب حذف الفعل في النداء:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال، حذف عامل المنادى وجوبا، إضافة إلى ظهور المعنى، وقصد الإنشاء، قال ابن مالك:

---

(١) وَرَدَ هذا القول عندما تكلم على أنواع النعت المفرد، فقال: "والمفرد .... والجاري في حال دون حال مطّرد وغير مطرد، فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية" التسهيل (ص: ١٦٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٨٢)، وذهب الكوفيون، وتبعهم السهيلي إلى أنه لا يجوز أن ينعت بها؛ لجمودها، ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩١٨)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٩٥٢).

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ١٦٣).

(٥) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٩).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩١٨)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٤١٠).

(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٣٩).

"المنادى مفعول في المعنى، لأنه مدعو، فيستحق النصب لفظا إن كان معربا قابلا لحركة الإعراب، كـ "يا عبدَ الله" وتقديرا إن كان مبنيا أو معربا غير قابل لحركة الإعراب، كـ "يا زيدُ"، و"يا رقاشِ"، و"يا فتى"، و"يا أخي"، وناصبه "أنادي" لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه، وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار"[١].

اتفق النحويون على أنَّ المنادى منصوب في المعنى، وإن كانوا قد اختلفوا في عامل النصب، وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى، على قولين[٢]:

أولهما: إلى أنه منصوب بـ"يا" نفسها؛ لأنها نابت عن أدعو، أو أنادي، أو أريد[٣]؛ لأنه فارق سائر الكلام، فقولك: "يا فلان" ينوب عن: أنادي فلانا[٤] وإليه ذهب المبرد[٥]، وابن السراج، وابن جني[٦] وابن بابشاذ[٧].

ثانيهما: أن العامل فيه فعل مقدر، لازم الحذف فلا يجوز إظهاره أو ذكره؛ و"يا" عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض[٨]، وتقديره: أدعو زيدًا، أو: أنادي زيدا[٩] وليس لـ "يا" عمل؛ لأنها حرف والأصل في الحروف ألا تعمل؛ ولأنها لو عملت لكانت علة عملها هي شبهها بالفعل، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها- لا سيما الهمزة "أ" في قولهم: أزيد"

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٥).

(٢) ينظر: توجيه اللمع (ص٣١٩).

(٣)ومن أدلتهم على نيابة "يا" عن الفعل جواز إمالتها، والإمالة لا تجوز في الحروف، إلا أنه لما قام "يا" مقام الفعل جازت إمالته، ينظر: أسرار العربية (ص: ٢٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١٧) ومن أدلتهم أيضا تعلق لام الاستغاثة بها، نحو: يا لزيد، وهي حرف جر، فلو لم تكن "يا" قد قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدل على أنها قد قامت مقام الفعل، الإنصاف (١/ ٣٢٧).

(٤) الأصول في النحو (١/ ٣٣٣).

(٥) المقتضب (٤/ ٢٠٢).

(٦) ينظر: الخصائص (٢/ ٢٧٩).

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٥).

(٨) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٠٢).

(٩) ينظر: أسرار العربية (ص: ٢٠٧).

وهي على حرف واحد- فتعين أن يكون العامل فعلا لكنه استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه[١] وهو قول سيبويه، وافقه ابن مالك.

قال سيبويه: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله ..... وصار "يا" بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: "يا، أريد عبد الله" فحذف "أريد" وصارت "يا" بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده"[٢] وقال في موضع آخر: " اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"[٣].

وعلى القولين في العامل في المنادى، هناك فعل محذوف وجوبا، لا يجوز إظهاره ولا اللفظ به؛ لأن "يا" قد نابت عنه؛ ولأنه إذا صُرِّح بالفعل كان إخبارا عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد، فتقول: "ناديت زيدا"[٤].

أما علة الحذف، فلم يذكر سيبويه إلا علة واحدة، هي: "كثرة استعمالهم هذا في الكلام"[٥].

أما ابن مالك فإضافة لكثرة الاستعمال ذكر أسبابا أخرى لوجوب حذف الفعل، وهي: ظهور معناه وقصد الإنشاء- فالفعل إذا أُظهر تغير الكلام عن وجهه فيصير خبرا ووجهه الإنشاء- ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه، ثم قال: "وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم الإضمار"[٦].

وكثرة الاستعمال في هذا الموضع كانت سببا في نقل الحكم من الجواز إلى الوجوب؛ لأن الأصل هو جواز إضمار الفعل وإظهاره إذا دل عليه دليل.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٢٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٩١).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٨٢).

(٤) ينظر: الرد على النحاة (ص٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣١٧).

(٥) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٩١).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨٥).

حذف حرف اللين من "أمّ" و"عمّ":

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال حذف حرف اللين من المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان (أمًّا) أو (عمًّا)، قال ابن مالك:

"وإذا كان المضاف إلى الياء "أمًّا" أو "عمًّا" حُذِفَت وأُبقِيَ كسرُ ما قبلها أو فتحه، وهما لغتان فصيحتان، ومنه قوله تعالى: قوله تعالى[١]: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ و[٢]: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ﴾ قرأهما بالفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأهما بالكسر ابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي[٣]، والأصل: يا ابن أمي، ويا ابن أمَّا، بإبدال الياء ألفًا، لكن التُزِم غالبا لكثرة الاستعمال حذف حرف اللين"[٤].

تضاف الأسماء إلى جملة من الضمائر، منها ياء المتكلم، فتثبت الياء، ويلزم بسببها تغير آخر الاسم، فيكسر لأجلها، بخلاف المضاف إلى غيرها من الضمائر والظواهر، كقوله تعالى[٥]: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ﴾[٦] كذا إذا نودي فالأصل فيه أن يُحذَف إعرابُه، ويُكسَر حرفُ الإعراب، ويُؤتى بالياء التي هي اسم المتكلم، فتقول: يا غلامي، وزيدي[٧].

---

(١) الأعراف: من الآية: ١٥٠.

(٢) طه: من الآية: ٩٤.

(٣) ينظر: السبعة (ص٢٩٥، ٤٢٣)، الحجة للقراء السبعة (٤/ ٨٩)، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص٢٥١)، العنوان (ص٩٨، ١٣٠)، سراج القارئ (ص٢٢٨)، وزاد في المبسوط (ص٢١٥) في قراءة الفتح أبا جعفر، ويعقوب، وفي قراءة الكسر زاد خلفا.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٠٦).

(٥) يوسف: من الآية ١٠٨.

(٦) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٥١٦، ٥١٧).

(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٣٤٠).

فإذا كان الاسم منادى، وهو مضافًا إلى مضاف إلى الياء؛ فالياء ثابتة لا غير؛ كقولك: "يا ابن أخي" و"يا ابن خالي"[١] إلا إذا كان المنادى أضيف إليه "أمًّا" أو "عمًّا" فالأصل فيهما إثبات الياء، فتقول: يا ابن أمي، ويا ابن عمي[٢]، إلا أنهما لما كثُر استعمالهما خُصَّا بالتخفيف؛ بحذف الياء، وحذفت الياء من المضاف إليه فيهما- أمي، وعمي- والأصل فيها الحذف من المضاف دون المضاف إليه، إذا قلت: "يا غلامَ غلامي" ؛ لأنَّ "يا ابن أم" و"يا ابن عم" قد كثر استعماله، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره[٣].

وتعددت اللغات فيهما[٤] منها لغتان فصيحتان، أولاهما: حذف الياء، وفتح ما قبلها، [٥]؛ وذكروا لذلك عللا عدَّة، منها: ما أُرجع إلى كثرة الاستعمال، ذلك أنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدًا، بمنزلة "خمسة عشر" وما ماثلها، فكما تقول: عندي خمسة عشر، وهو جاري بيت بيت، ولقيته كفة كفة، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال، ولا يستعملون ذلك في غيرهما[٦].

ووجهت أيضا بأنَّ الأصل (ابْن أمّا) - بالألف- فَحذف الْألف لطول الْكَلَام اجتزاء بالفتحة[٧]، وساغ ذلك لأن الألف بدل من الياء؛ لذا حذفت كما تحذف الياء في: "يا غلامي" في قولك: "يا غلامِ" فلم تثبت ياء المتكلم فيه كما لم يثبت التنوين في الاسم المفرد، نحو: "يا زيد"؛ لأنها بمنزلته؛ إذ كانت بدلا منه، وذلك أن الياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أن تكون في الاسم المضاف إليها، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه إلا أن يكون في اسم،

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٣٣).

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦١٧).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٥٦) .

(٤) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ١٧٠٣) .

(٥) الأصل "يا بن أمي" فقيل: قلبت الياء ألفا، فصارت "يا بن أما" ثم حذفت الألف؛ لأن الفتحة تنوب عنها، ينظر: حجة القراءات (ص٢٩٧).

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٠٩)، التذييل والتكميل (٩/ ٣٨٤).

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٣٤١)، التذييل والتكميل (٥/ ٢٣٨).

فلما كانت الياء كالتنوين، وبدلا منه، حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال[١].

قال سيبويه: "اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل من التنوين ..... فحذف وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء"[٢].

وذكر لهذه اللغة توجيهين آخرين، ليس مرجعهما كثرة الاستعمال، هما: أنهما مبنيان [٣]، وأنهم أرادوا الندبة [٤].

ثانيهما: حذف الياء وإبقاء كسر ما قبلها، وذكروا لذلك، عدة أسباب هي:

الأول: أنهما جُعِلا اسمًا واحدًا، فخفف بحذف الياء، لكثرة الاستعمال.

يقول المبرد: "ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رحم بينه وبينه: "يا ابن عم" و"يا ابن أم" حتى صار كلاما شائعا مخرجا عمن هو له، فلما كان كذلك خُفِّف فجُعِل اسما واحدا ..... ولم يكن ذلك في غير هذا؛ إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا"[٥].

الثاني: "أن يكون أضاف "ابنا" إلى "أم"، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل "يا غلام غلامي" لكنه لما كثر استعماله، جاز فيه ما لم يجز في نظائره[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٤٩، ٣٥٦).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠٩) .

(٣) وبنيا لتضمنهما لحرف الجر، وكثرة استعمالهما، ووقوعهما موقع ما يجب له البناء كـ: يا زيد، ويا عمرو، فبنيا لاجتماع هذه المعاني، ينظر: علل النحو (ص٣٤٩)، الحجة في القراءات السبع(ص١٦٤).

(٤) أي: يا ابن أماه، ويا ابن عماه، فرخم، فرخّم، فبقيت الميم على فتحها. ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها (ص ١٢٨)، حجة القراءات (ص٢٩٧)، الحجة في القراءات السبع (ص٢٤٧).

(٥) المقتضب (٤/ ٢٥١).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٥٦، ٣٥٧) .

وقرئ باللغتين قوله تعالى[١]: ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ وقوله[٢]: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ﴾ فحجة من كسر، فقال: (ابْنَ أُمِّ) أضاف (ابْنَ) إلى (أُمِّ)، وحذف ياء الإضافة؛ ودلَّ على حذفها كسرة الميم [٣].

"أما من فتح الميم فله ثلاثُ حجج: إحداهن: أن يكون أراد: يا ابن أماه فرخم، والثانية: أن يكون جعل الاسمين اسما واحدا نحوه. بعل بك، ومعد يكرب، وجاري بيت بيت، والثالثة: أن يكون أراد يا ابن أما؛ لأنَّ العرب تقول: يا أمَّا، بمعنى: يا أمي، ويا ربَّا، بمعنى: يا ربي"[٤].

خولف الأصل في "أم" و"عم" لعلة كثرة الاستعمال فحذف حرف اللين منهما.

"إنْ" العاملة في المضارع:

علَّل ابن مالك بكثرة الاستعمال عمل "إنْ" الجزم في المضارع، فقال:

"وأما إنْ .... وتعمل الجزم، كقولك: إنْ تقم أقم؛ لأنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي، فلما غلب استعمالها مع المضارع، كانت بمنزلة ما لازمه واختص به، فقبِلتْ أن تؤثر فيه وتعمل، فعملت الجزم"[٥].

من أدوات الجزم "إنْ" وهي حرف باتفاق، تجزم فعلين، فعل الشرط، وجوابه[٦]، وتدل على التعليق بينهما [٧] فتعلق المستقبل على المستقبل، وبها يحكم بسببية الجملة الأولى ومسببية الثانية[٨].

---

(١) الأعراف: من الآية: ١٥٠.

(٢) طه: من الآية: ٩٤.

(٣) معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٢٥) .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها (ص: ٢٦٩).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦٧).

(٦) "الجملة الأولى: فعلية لا غير، ويجوز أن تكون الثانية اسمية" شرح الفارضي (٤/ ١٣).

(٧) والتعليق هو وقوف دخول الشيء في الوجود، على دخول غيره فيه، شرح المفصل (٤/ ٢٠٥).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٦٦)، المرتجل (ص٢١٦)، اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٤١).

يقول ابن السراج: "ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ..... وحق "إنْ" في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل؛ لأنك إنما تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره"[١].

والفعلان- اللذان تعمل فيهما الجزم- إن كانا مستقبلين كانا مجزومين، وظهر الجزم فيهما مثل: إن تقم أقم[٢] وكان الجزم فيهما واجبا، لكون كل منهما معربا، والجازم موجود[٣].

وعلَّل ابن مالك لعملها الجزم في المضارع؛ أنها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي، فلما غلب استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لازمه، واختُصَّ به فقَبِلت أن تؤثر فيه وتعمل فعملت الجزم[٤] فنوع العمل ارتبط بكثرة الاستعمال.

المطلب الثاني: التعليل لكثرة الاستعمال

علَّل ابن مالك لكثرة الاستعمال، في موضعين فقط، وفيما يلي دراستهما.

تطابق "السين" و"سوف" في الدلالة على مطلق الاستقبال:

علَّل ابن مالك لكثرة استعمال "السين" بأنها أخف من "سوف"، فقال:

"إن العرب عبَّرت بـ "سيفعل" و"سوف يفعل" عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك ..... فهذا كله صريح في توافق "سيفعل" و"سوف" يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت من قرب وبعد، إلا أن "سيفعل" أخف، فكان استعمالها أكثر"[٥].

خفة السين في هذا الموضع كانت سببا لكثرة استعمالها، وقد اختلف النحويون فيها، أهي بعض سوف؟ أم أصل برأسها؟ قولان، فالبصريون ومن وافقهم [٦] قالوا بأن

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ١٥٨).

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٤٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ١٠٨).

(٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٢٥).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٣٢١).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦، ٢٧).

(٦) وافقهم ابن يعيش، وأبو حيان، وابن إياز، ينظر: شرح المفصل (٥/ ٩٥) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٣١)، المحصول

السين غير مقتطعة من "سوف" بل هي أصل برأسها[١]، وأنهما مختلفتان في الأصل، وإن توافقتا في بعض الحروف.

قال ابن يعيش فقال: "والذي عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل، وإن توافقا في بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتهما"[٢] وقال أبو حيان: "وليست السين مقتطعة من سوف، خلافًا لمن زعم أنها فرع من سوف"[٣]

ودلَّلوا على قولهم بعدة أدلة، منها[٤]: أن مُدَّةُ التسويف بـ "السين" و"سوف" ليست سواء، بل إن التسويف بـ "سوف" أطول من السين [٥] فهي أشد تراخيا في الاستقبال من "السين" وأبلغ وأشد تنفيسا منها[٦] فقولك: سأكرمك، أقرب إلى زمن الوجود من قولك: "سوف أكرمك" وهذا القول أشد تراخيا وبُعْدًا في زمن المستقبل من "سأكرمك"[٧] فـ "السين" منقوص من "سوف"، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل"[٨] ولذلك يقال: "سوفته" إذا أطلت الميعاد[٩].

(ص/ ٤٠)، أما ابن هشام فوافقهم في القول بأن السين أصل ثابت برأسها، وخالفهم في قولهم بأن "سوف" أدخل في الاستقبال من "السين" فقال: "السين المفردة ... ليس مقتطعا من "سوف" خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع "سوف" خلافا للبصريين .... وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد" المغني (ص١٨٤، ١٨٥).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٣٢)، (٢/ ٦٤٦)، الجنى الداني (ص٥٩).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٥).

(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٣١).

(٤) ومنها أن "السين" تتصل بالفعل اتصالاً أشد من اتصال "سوف" به؛ لأن "السين" أشبه في اللفظ بما عليه غالب الحروف، لكونها على حرف واحد، أما "سوف" فهي قريبة الشبه من صيغ الأسماء، لكونها على ثلاثة أحرف؛ لذا ساغ دخول اللام على "سوف" كما في قوله تعالى: "وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ" ولم يجز دخولها على السين، ومنها: الفرق بينهما في التسمية بهما فإذا سمي بـ"سوف" أو أجريت اسماً بالإخبار عنها، يقال فيها: هذا سوفٌ، وإنَّ سوفًا، ولو أريد هذا في السين لقيل: ساءٌ، ينظر: المرتجل (ص: ١٧).

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٤٩)، الجنى الداني (ص٦٠).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٥، ٩٦).

(٧) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٦).

(٨) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٦).

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٦)، البديع في علم العربية (٢/ ٤٣٨).

ومما يدل على أن التراخي في "سوف" أطول منه في "السين" قوله تعالى على لسان يعقوب- عليه السلام- لبنيه[١]: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾ وقوله على لسان إبراهيم- عليه السلام- لأبيه[٢]: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ﴾ فوعد يعقوب أطول من وعد إبراهيم؛ لذا جاء معه بـ "سوف" وبـ "السين" الدالة على القرب مع وعد إبراهيم[٣].

قال ابن إياز: "إن التراخي في "سوف" أشد منه في "السين" بذا دل استقراء كلامهم، قال الله تعالى[٤]: ﴿وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ فطال الأمد والزمان، وقال تعالى[٥]: ﴿۞سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ فتعجل القول"[٦].

قلت: إن مفهوم التراخي لم تفده "سوف" كما أن مفهوم التعجيل لم تفده "السين" بل هما مفادان من سياق الكلام- والله أعلم-.

أما الكوفيون وافقهم ابن مالك، فقالوا بأنها ليست أصل برأسها بل مقتطعة من "سوف" [٧] وإنما حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال [٨] .

واضطلع ابن مالك بالرد على دليل البصريين السابق بالقياس[٩] والسماع، وهو أن العرب عبرت عن المعنى الواحد، الواقع في الوقت الواحد بـ "سيفعل"

---

(١) يوسف: من الآية: ٩٨.

(٢) مريم: من الآية: ٤٧.

(٣) معاني النحو (٤/ ٢٦).

(٤) الزخرف: من الآية: ٤٤.

(٥) البقرة: من الآية: ١٤٢.

(٦) المحصول في شرح الفصول (ص/ ٤٠).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٧٤) شرح التسهيل (١/ ٢٦) أسرار العربية (ص: ١٩٢)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٣٢).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٩٥).

(٩) القياس هو: "أن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي، دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال، دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس" شرح التسهيل (١/٢٦).

و"سوف يفعل"[١] قال: "ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ١٤٦﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ وقوله تعالى[٤]: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ٤﴾ و[٥]﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٣﴾ ومنه قول الشاعر[٦]:

وما حالةٌ إلا سيُصرَفُ حالُها ... إلى حالةٍ، أخرَى، وسوفَ تزولُ

فهذا كله صريح في توافق "سيفعل" و"سوف" يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت من قرب وبعد"[٧].

علَّل ابن مالك هنا كثرة الاستعمال في "السين" لخفتها، وليس لأنها أصل برأسها كما ذهب إليه البصريون.

حذف "كان":

علَّل ابن مالك لكثرة استعمال مثل: أمّا أنت ذا نفر، بقلَّة المحذوف منه، وهو الفعل الناسخ فقط "كان" بخلاف "إمّا لا" فالمحذوف كثير، وهو "كان" ومعمولها،

---

(١) ينظر: الجنى الداني (ص٦٠).

(٢) النساء: من الآية ١٤٦.

(٣) النساء: من الآية ١٧٥.

(٤) النبأ: الآية ٤.

(٥) التكاثر: الآية ٣.

(٦) البيت من الطويل، وبلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة (ص٧٤٩)، شرح حماسة أبي تمام للفارسي (٢/ ٤٧٩)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (٢/ ٤٠١)، التذييل والتكميل (١/ ١٠١)، الجنى الداني (ص٦٠)، تمهيد القواعد (١/ ٢٠٣)، همع الهوامع (٢/ ٥٩٤)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٢/ ٣٣٣)، المعجم المفصل في شواهد العربية (٦/ ٣٠٢).

(٧) شرح التسهيل (١/ ٢٦، ٢٧)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٠٣).

فقال: "ومثال التزام إضمار كان بعد "أنْ" معوضا منها، قول الشاعر[١]:

أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ.

أراد: لأن كنت، فحذف اللام، فبقي "أنْ كنت" ثم حذف "كان" وجاء بالمنفصل خلفا عن المتصل، وبـ "ما" قبله عوضا من كان، فالتزم حذفها، لئلا يجتمع العوض والمعوض منه .... وأمثال: أمّا أنت ذا نفر، كثيرة، بخلاف "إما لا" فإن استعماله قليل، لأن الحذف فيه أكثر"[٢].

ومما اختصت به "كان" عن أخواتها أنه كَثُر حذفها وحدها، بشروط، منها[٣]: أن تقع صلة لـ "أن" المصدرية، في مثل: "أمَّا أنت منطلقا انطلقت"، أصله: انطلقت لِأنْ كنت منطلقا، ثم قدمت اللام وما بعدها على "انطلقت" للاختصاص، ولأجل الاختصار حذفت اللام، ثم حذفت "كان"، فانفصل الضمير، ثم زيدت "ما" عوضا عن الفعل المحذوف[٤] والتُزِم حذفه لئلا يجتمع العوض والمعوض منه، ثم أدغمت نون "أَنْ" في ميم "ما"[٥] و"ما" ليست فقط عوضًا من الفعل، بل مُصْلِحةً للفظ لكي تزول مباشرةُ "أنْ" الاسمَ[٦].

---

(١) البيت من بحر البسيط قائله: خفاف بن ندبة، ويكنى أبا خراشة، في: الحيوان (٥/ ١٢)، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين (ص٣٩) وفيه "إمّا كنتَ ذا نفَرٍ"، وقاله عبَّاس بن مرداس السلمي وكان يهاجي خفاف، في: الشعر والشعراء (١/ ٣٢٩)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (١/ ١١٠)، (٢/ ١١٤) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٩)، وبلا نسبة في: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ٥٨)، شرح ديوان الحماسة (ص٥٥٥)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص٤٠١)، مجمع الأمثال (٢/ ٨٤)، شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٤٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٥، ٣٦٦).

(٣) أما باقي شروط حذفها، موجودة في شاهد ابن مالك، وهي: أن يدخل على "أن" حرف التعليل، وأن تتقدم العلة على المعلول، وأن يحذف الجار، وأن يؤتى بـ "ما" كقولهم: أما أنت منطلقا انطلقت. شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٤١).

(٤) "ما" مفصولة من "أن" في الحقيقة، وإن كان بعض الكتاب يكتبها موصولة للإدغام، والأولى أنْ تفصل؛ ليتبين أنهما حرفان، ولا تلتبس بقولك: "أمَّا" التي هي حرف واحد، في قولك: أمَّا زيد فمنطلق" منازل الحروف (ص٣٩، ٤٠).

(٥) ينظر: أوضح المسالك (١/ ٢٦٢)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٢/ ٦١٣).

(٦) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٣).

قال سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: أمَّا أنت منطلقا انطلقت معك، وأمَّا زيد ذاهبا ذهبت معه .... فإنَّما هي "أنْ" ضمت إليها "ما" وهى "ما" التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء"[١].

وحسُن حذف الفعل، فلا يجوز إظهاره؛ لأنّ "أمّا" كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صار كالمثل المستعمل[٢] والأمثال وما يجري مجراها تقال كما سمعت، ولا يطرد فيها قياس، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة "ما"[٣].

وذلك بخلاف حذف "كان" مع معموليها، بعد "إنْ" في قولهم: "افعل هذا إما لا"، أي: إنْ كنت لا تفعل غيره، فـ "ما" عوض من الفعل، و"لا" نافية للخبر[٤].

"ومثله قول الراجز[٥]:

... أو ثَلَّةً من غَنَم إمّا لا

أراد: إن كان لا يكون لك غيرها"[٦].

وكما لا يجوز إظهار الفعل مع "أنْ" المفتوحة، لا يحذف مع المكسورة معوَّضًا منه "ما" إلا في هذا، فلو قلت: "إمَّا كنت منطلقا انطلقت معك" فـ "ما" ليست بعوض، ولا تحذف "كان" وتكون "ما" عوضا، فلا تقول: إما أنت منطلقا انطلقت معك[٧].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٩٠)، المقاصد النحوية (٢/ ٦١٣).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٣٤).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ٢٦٥).

(٥) رجز ولم أقف على قاله، وتمامه:

أمْرعَت الأرضُ لو أنَّ مالا ... لَو أنَّ نوقًا لكَ أو جِمالا

أو ثلَّة من غنم إمَّا لا.

وهو بلا نسبة في: البيان والتبيين (٢/ ١١٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ١٥٧) (ع ل ن)، تقويم اللسان (ص: ٧٧)، شرح الكافية الشافية (١/ ٤١٥)، لسان العرب (٨/ ٣٣٥) (مرع)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٣٨١)، زهر الأكم في الأمثال والحكم (٣/ ٥٥).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٦).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٩٠)، التذييل والتكميل (٤/ ٢٣٤، ٢٣٥).

وكثرة الاستعمال سببها هو قلة المحذوف من مثل "أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ" أما مثل "إمَّا لا" فإنَّ استعماله قليل، لأنَّ الحذف فيه أكثر[١] وكلمة "كثيرة" أدت معنى كثرة الاستعمال، وهي التي استخدمها ابن مالك في هذا الموضع.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٦).

المبحث الثاني: الوصف بكثرة الاستعمال

وردت كثرة الاستعمال في شرح ابن مالك على تسهيل الفوائد وصفًا للحالة التي عليها المفردة أو التركيب أو الحكم، في ثمانية عشرة موضعًا، وفيما يلي دراستها.

استعمال (ما) في النفي:

وصف ابن مالك بكثرة الاستعمال ورود "ما" لمعنى النفي، وورودها لنفي الحال، وذلك في حديثه عن "لا" والخلاف الواقع في تخصيصها لنفي المستقبل، فقال:

"والذي غَرّ الزمخشريَّ وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه في "باب نفي الفعل": "وإذا قال: هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل"[١] فاستعمل "ما" في نفي الحال و"لا" في نفي المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير "ما" موقع "ما" ولا من إيقاع غير "لا" موقع "لا" ..... ولكنه قصد في "باب نفي الفعل" التنبيه على الأولى في رأيه، والأكثر في الاستعمال، وذلك أن استعمال "ما" في النفي أكثر من استعمال "إنْ" ونفي الحال بها أكثر من نفيه بـ "لا"[٢].

تتفق "لا" و"ما" و"إنْ" في أنها تؤدي معنى النفي مع الفارق بينها[٣].

فـ "لا" حرف يفيد النفي مطلقًا، وهي تشبه "ليس" مع نقصان المشابهة بينهما؛ لأن "ليس" لنفي الحال، و"لا" فهي للنفي المطلق[٤]، واختلف النحويون في تخليص المضارع للاستقبال، إذا نُفيَ بها، أو احتماله للحال والاستقبال على مذهبين:

---

(١) الكتاب (٣/ ١١٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠).

(٣) ينظر: الكناش (١/ ١٥٤)، (٢/ ١٤٧).

(٤) ولهذا الشبه الناقص عملت في النكرات، في لغة أهل الحجاز بشروط إعمال "ما"، واقتصر عمل (لا) على مورد السماع نحو قوله : من صد عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براح.

أي: ليس لي براح، ينظر: الفوائد الضيائية (ص: ١٨٠)، شرح شذور الذهب (١٥/ ٨).

أولهما: ذهب الزمخشري[١]، إلى أنَّ "لا" إذا دخلت على الفعل المضارع نفته في المستقبل، وهو مذهب المبرد- كما وقفت عليه- وابن السراج[٢]، وافقهم أبو الفداء[٣]، ومعظم المتأخرين[٤].

يقول المبرد في "باب ما جاء من الكلم على حرفين"[٥]: "ومنها "لا" وموضعها من الكلام النفي فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا، وذلك قولك: لا يقوم زيد، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم، كقولك: ليقومنَّ زيد، فتقول: لا يقوم يا فتى، كأنك قلت: والله ليقومنَّ، فقال المجيب: والله لا يقوم"[٦].

ويقول الزمخشري: "ولا لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه: "وأما لا فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل، ولم يقع الفعل"[٧]

وقالوا: إنه ظاهر مذهب سيبويه، واستدل الزمخشري بقول سيبويه: في: "باب نفي الفعل" "وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه: لا يفعل"[٨] وفسره على أن "لا" تكون لنفي المستقبل.

آخرهما: مذهب الأخفش، والمبرد، فيما نسب إليه[٩] ووافقهما ابن مالك، وقالوا: بأن "لا" تنفي الفعل المضارع، ويصلح مع وجودها للحال، ولم يمتنع كونه للاستقبال، لكنه لم يتخلص معناه للاستقبال[١٠].

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣٦٥).

(٢) يقول ابن السراج في الأصول في النحو (١/ ٩٣): "فإن قلت: ما يقوم زيد غدا، كان أقبح، لأن هذا الموضع خصت به "لا" يعني نفي المستقبل". الأصول في النحو (١/ ٩٣).

(٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ١٤٧).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٨٧).

(٥) المقتضب (١/ ٤١).

(٦) المقتضب (١/ ٤٧).

(٧) المفصل في صنعة الإعراب (ص٤٠٦) .

(٨) الكتاب (٣/ ١١٧).

(٩) نسب إليه في: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٣٠)، التذييل والتكميل (١/ ٨٧) المساعد (١/ ١٢).

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٩٦).

يقول الأخفش: "قال[١]: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ﴾ لأن "لا" تجري مجرى "ما" [٢]

وفي كتاب سيبويه ما ينطق بهذا الرأي، إذ يقول: "وأما قوله، وهو الفرزدق[٣]:

عَلَى حلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلمًا ... ولا خارجًا من فيَّ زورُ كلامِ

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجا، ألا تراه ذكر عاهدت في البيت الذى قبله، فقال[٤]:

ألمْ تَرنِي عَاهدتُ رَبِّي وإنَّنِي ... لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومَقَامِ

ولو حمله على أنه نَفَى شيئا هو فيه، ولم يرد أن يحمله على "عاهدت "جاز" [٥].

ومعنى: "لو حملته على أنّه نفى شيئا هو فيه" أي: نفي الحال، وهو قوله: لا أشتم، ولا خارجا[٦].

وردَّ ابن مالك رأي الزمخشري، بأنَّ الذي غَرّه هو وغيرَه من المتأخرين قولُ سيبويه في "باب نفي الفعل ....." ثم بَيَّن علة عدم تمثيل سيبويه لنفي الفعل بـ"ما" و"لا" في حالتي الحال والاستقبال، بأنه قصد التنبيه على الأولى- وذلك في رأيه- والأكثر في

(١) الكافرون: الآيبة : ٢ ومن الآية ٣.

(٢) معانى القرآن للأخفش (٤/ ٥٣).

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (ص/ ٥٣٩) بلفظ: "عليّ قسم .... سوء كلام" وفي: شرح نقائض جرير والفرزدق (١/ ٢٩٦) وفيه "سوء كلام" بدلا من "زور كلام"، المقتضب (٤/ ٣١٣)، الكامل في اللغة والأدب (١/ ١٠٢)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٣٤)، الممتع في صنعة الشعر (ص٢١٨)، أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد (١/ ٦٤)، رسالة الغفران (ص١٢١)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٣) (خ ر ج)، وبلا نسبة في: المقتضب (٣/ ٢٦٩).

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (ص/ ٥٣٩) وفي: شرح نقائض جرير والفرزدق (١/ ٢٩٦)، المقتضب (٤/ ٣١٣)، الكامل للمبرد(١/ ١٠٢)، الممتع في صنعة الشعر (ص٢١٨)، أمالي المرتضى (١/ ٦٣)، رسالة الغفران (ص١٢١)، وبلا نسبة في: المقتضب (٣/ ٢٦٩).

(٥) كتاب سيبويه (١/ ٣٤٦).

(٦) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٣٥).

الاستعمال، وهو أن استعمال "ما" في النفي أكثر من استعمال "إنْ" فيه، ونفي الحال بها- ما- أكثر من نفيه بـ "لا"[١]

وارتكز ابن مالك في ردِّه رأي الزمخشري، على عدَّة نقاط، هي:

- أنه لا خلاف في جواز استعمال "ما" في نفي الحال، و"لا" في نفي المستقبل، وأنه بالرغم من استعمال سيبويه "ما" في نفي الحال، و"لا" في نفي المستقبل، إلا أنه ليس في عبارته ما يمنع وقوع غير "ما" أو "لا" موقعهما.

وقال سيبويه في "باب نفي الفعل": "وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه "ما فعل"؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه "لا يفعل"[٢].

وتفيد "ما" عند أكثر النحويين نفي الفعل المضارع في الحال[٣] "غالبا"[٤] عند الإطلاق[٥] وشبهت بـ"ليس" لذلك[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠).

(٢) الكتاب (٣/ ١١٧).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٩٣) و(٢/ ٢١٠)، (٣/ ١٧٣)، الكتاب (٣/ ١١٧)، الكناش (٢/ ١٤٧)، إرشاد السالك (١/ ٢٠٧).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٠٦).

(٥) شرح ابن عقيل (١/ ٣٠٢).

(٦) ألحق أهل الحجاز "ما" بـ"ليس" فعملت عملها في لغتهم؛ لأنها لنفي الحال غالبا، وبها ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف: ٣١، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ المجادلة: ٢، ولإعمالها شروط: هي: فَقْدُ "إن" الزائدة، فيبطل العمل في نحو: "ما إن زيد قائم"، وألَّا ينتقض النفي بـ"إلا" نحو: ما رجل إلا قائم، والترتيب، وهو ألَّا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: "ما قائما رجل، وفي هذين الشرطين خلاف؛ لأنها قد تعمل ، موجبا بـ"إلا"، وفاقا ليونس، متوسطا خبرُها، وفاقا لسيبويه، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفا أو مجرورا، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو: "ما طعامك زيد آكل" وأجاز ابن كيسان نصب "آكل" ونحوه "مع" تقديم المعمول، وأهملها بنو تميم، وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء؛ فتدخل على الاسم والفعل وحق الحرف العامل أن يختص. ينظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٩)، توضيح المقاصد والمسالك (١/٥٠٦، ٥٠٧) شرح الأشموني (١/ ١٢٦).

قال ابن السراج: "ومن الحروف "ما" وهي تكون نفي "هو يفعل" إذا كان في الحال" [١]، ويقول رضي الدين: "أن "ما" و"ليس"، للنفي المطلق، فظاهرهما الحال"[٢].

أما اختصاصها بنفي شيء معين، فذهب الزمخشري إلى أنها تختص بنفي الحال، فقال: "ما" و"لا" ... وشبههما بـ"ليس" في النفي إلا أن "ما" أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال"[٣]، وذهب أبو الفداء إلى أنها تختص بنفي الماضي المتصل بالحال [٤]، ولم أقف عليه عند غيرهما، وذلك بالمخالفة مع قول سيبويه، فقد استعمل "ما" لنفي الفعل الماضي المحض، والمضارع، وفيه دليل على عدم اختصاص "ما" بالحال أو بالماضي المتصل به، كما استعمل "لا" في نفي المستقبل دونما يدلل على اختصاصها به- والله أعلم.

- ذكر ابن مالك في ردِّه رأي الزمخشري أن سيبويه لم يذكر في باب "نفي الفعل" "إنْ" لكنه بَيَّن في موضع آخر أنَّ "إنْ" النافية مساوية لـ "ما" فيلزم أن تُسْتَعمل "إنْ" لنفي الحال كـ "ما".

وقال سيبويه في "باب آخر من أبواب إنْ": "وأما "إنْ" فتكون ..... في معنى "ما" قال الله ﷻ[٥]: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ۝٢٠﴾ أي: ما الكافرون إلا في غرور".[٦]

(١) الأصول في النحو (٢/ ٢١٠).
(٢) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٩٣).
(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٣).
(٤) قال أبو الفداء: "فـ "ما" لنفي الحال ولنفي الماضي المقرّب من الحال أيضا" الكناش (٢/ ١٤٧).
(٥) الملك: من الآية ٢٠.
(٦) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٢) .

وتستعمل "إنْ"[١] مثل "ما" في نفي الحال، وهي تدخل على الجملة بنوعيها: الاسميّة، والفعليّة، نحو: إنْ يأتي زيد، وإنْ زيدٌ آتٍ، ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقوله[٣]: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[٤].

- بَيَّن سيبويه أنَّ "لن" لنفي سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـ "لا"، ولم يتعرض لذلك في "باب نفي الفعل"، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير "ما".

قال سيبويه في "باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها": "وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل"[٥] أما في باب "نفي الفعل" فلم يتعرض في "باب نفي الفعل" لنفي

---

(١) أما إعمالها فذهب الكوفيون خلا الفراء إلى أنها تعمل عمل "ليس" وقال به من البصريين المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك وإعمالها لغة أهل العالية "أهل نجد" وقد ورد السماع به، ومنه ماحكاه الكسائي: "إن ذلك نافعَك ولا ضارَّك"، و"إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية" وعليها وردت قراءة سعيد بن جبير "إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ" الأنعام: من الآية ٥٧، بتخفيف "إن" ونصب "عبادا" و"أمثالكم" ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٨٤)، المحتسب (١/ ٣٨٤)، وقول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين"

وذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا، لعدم اختصاصها، فهي تدخل على الجملتين الفعلية والإسمية كقولك: إن يقوم زيد، وإن قائم، قال تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] وقال تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقال ﷻ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص٦١)، المفصل (ص٤٠٧)، البديع (٢/ ٤٢٤)، أوضح المسالك (ص: ٢٨٤)، شرح شذور الذهب (١/ ٣٧٧)، تعليق الفرائد (٣/ ٢٥٣)، شرح ابن عقيل (١/ ٣١٧)، همع الهوامع (١/ ٤٥٣).

(٢) الأنعام: من الآية ٥٧.

(٣) الأنعام: من الآية ١١٦.

(٤) ينظر: أوضح المسالك (ص: ٢٨٤)، البديع في علم العربية (٢/ ٤٢٤)، التذييل والتكميل (٤/ ٢٧٨)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣٠٥)، تعليق الفرائد (١/ ١٠٣)، همع الهوامع (١/ ٤٥٣).

(٥) الكتاب (٣/ ١١٥).

"سيفعل" بل تعرض لنفي "سوف يفعل" فقال: "وإذا قال: سوف يفعل، فإن نفيه "لن يفعل"[١] و" السين" ليست مقتطعة من "سوف" عند سيبويه بل هي أصل برأسها.

قلت: تعرضت أغلب مؤلفات النحويين للإعمال في حروف النفي "ما، ولا، وإن" وندر تعرضهم لمعاني هذه الحروف، ذلك أنهم اكتفوا ببيان علة الإعمال، وهي الاتفاق مع "ليس" في المعنى، لكن ابن مالك تعرض لمعاني هذه الحروف بتفصيل جميل وتحليل دقيق- والله أعلم-.

اعتبار اللفظ في "كلا" و"كلتا":

وصف ابن مالك اعتبار المعنى في خبر "كلا" و"كلتا" بكثرة الاستعمال، فقال:

"وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى، قال الله تعالى[٢]: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ ولو اعتبر المعنى لقال "آتتا" وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله[٣]:

كِلَاهُما حِينَ جدَّ الجرْيُ بَيْنَهُما ... قَدْ أقْلَعَا وكِلَا أنْفَيْهِمَا رَابِي"[٤]

---

(١) كتاب سيبويه (٣/ ١١٧).

(٢) الكهف: من الآية: ٣٣.

(٣) البيت من بحر البسيط، قاله جرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب (٢/ ١٠٢١)، والفرزدق في: النوادر لأبي زيد (ص٤٥٣)، كتاب الشعر للفارسي (ص١٢٨)، الخصائص (٣/ ٣١٧)، شرح المعلقات السبع للزوزني (ص١٩٠)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٦٧٢) وفيه "وكِلَاهُما أنْفَيْهِمَا"، وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٢٣)، شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٠٢).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٦٧).

"كلا" و"كلتا" أمفردان في اللفظ أم مثنيان؟ أو- بمعنى آخر- "ألف كلا" أهي ألف تثنية أم من بنية الواحد؟[١] فيها خلاف على رأيين، منهما[٢]: رأي البصريين، ومن وافقهم[٣]- منهم ابن مالك- وذهبوا إلى أنَّهما اسمان مفردان يفيدان معنى التثنية، والألف ليست علامة على التثنية؛ إذ لو كانت كذلك لجاز: رأيت كلي أخويك ومررت بكلي أخويك[٤].

قال ابن السراج: "كلا وكلتا" "لا يجوز أن يثنى ولا يجمع؛ لأنهما يدلان على اثنين فلو ثنيا لزال ما وضعا له"[٥].

لذا جاز عندهم أن يُرَدَّ الضمير إليهما بالإفراد اعتبارا باللفظ، وتارة بالتثنية اعتبارا بالمعنى[٦] واستحسن كثير من العلماء إفراد الضمير العائد إليهما[٧] منهم ابن جني، والزوزني، وابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، وابن الخباز، والمطرزي، وأبو حيان وغيرهم[٨].

كذلك وصف ابن مالك بالكثرة اعتبار اللفظ في خبرهما، وضميرهما، فكثرة الاستعمال جاء وصفا وتقريرا لاستعمال الضمير مع "كلا" و"كلتا" بصورة معينة، وهي صورة الإفراد مراعاة للفظهما.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٩٠).

(٢) الثاني: رأي الكوفيين وذهبوا إلى أنهما مثنيان لفظا ومعنى، وأصل "كلا" هو "كلّ" فخفّفت اللام وزيدت الألف للتثنية، والتاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، ورُدَّ بأنها قد جاءت مضافة إلى التثنية، فلو كانت تثنية لم يجز إضافتها إليها؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ينظر: كتاب الشعر (ص١٢٨)، الإنصاف (٢/ ٣٥٩).

(٣) ينظر: اللمع لابن جني (ص٨٦)، المرتجل في شرح الجمل (ص٦٧)، شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٠٢)، اللباب (١/ ٣٩٨)، مفتاح العلوم (ص١٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٥٨).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٩٠)، المقاصد الشافية للشاطبي (١/ ١٦٣).

(٥) الأصول في النحو (٢/ ١٧).

(٦) ينظر: أسرار العربية (ص: ٢٥٥)، شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٠٢).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٤).

(٨) ينظر: الخصائص (٣/ ٣١٧)، شرح المعلقات السبع (ص١٩٠)، المرتجل (ص٧٠)، الإنصاف (٢/ ٣٦٦)، توجيه اللمع (ص٢٧٣)، المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٢٣٢)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٤).

إشباع حركة الميم في ضمير المخاطبين:

وصف ابن مالك إشباع حركة الضمير البارز المتصل المرفوع، وهو "تاء" إذا وليها ميم الجمع، بأنه أكثر استعمالا من الاختلاس، فقال:

"ومن البارز المتصل المرفوع "تاء" .... وضمها متلوة بميم ساكنةٍ، أو مضمومة باختلاس، أو إشباع، دليل على ذكور مخاطَبِين، والإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس"[١].

"التاء" من الضمائر البارزة المتصلة المرفوعة[٢]، فإذا كانت في الجمع للمخاطَبِين تضاف إليها "ميم الجمع"، نحو: "ضربتم"، و"فعلتم"[٣] ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه، وفيه ثلاثة أوجه[٤]، هي:

- أن يكون بسكون الميم مطلقًا وهو أحسن الأوجه الثلاثة[٥].
- أن يكون بضمها موصولة بواو مطلقًا، أو مع همزة القطع، أو غير موصولة.
- أن يكون بضم الميم مختلسة.

والوصل بواو "الإشباع" هو الأصل؛ قياسًا على لزوم الإشباع في التثنيةً في نحو: "ضربتما"؛ ولذلك رجع إليه إذا اتصل بهذه الميم ضمير نصب متصل[٦]، والوصل بالواو أكثر وأعرف،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٢).

(٢) و"التاء" يختلف لفظها حسب معناها فإذا كانت للمتكلم فهي مضمومة، يستوي فيه المذكر والمؤنث، وتفتح مع المخاطب، وتكسر مع المخاطَبَة؛ للفرق بينهما، وفي التثنية تضاف إليها "ما"، كـ: "ضربتما" و"فعلتما" قال ابن يعيش: "فإن قيل: كيف اختلفت صيغ المضمرات، والأسماء لا تختلف صيغها؟ قيل: لما كانت الأسماء المضمرة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، وليس فيها إعراب يدل على المعاني المختلفة فيها، جعلوا تغير صيغها عوضا من الإعراب، إذ كانت مبنية" شرح المفصل (٢/ ٢٩٤).

(٣) والميم في الجمع لمجاوزة الواحد، وكذلك الواو فيه، كما كانت التثنية بألف بعد الميم، لمجاوزة الواحد، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٤).

(٤) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ق ١/ ٢/ ٧٢).

(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٢٨).

(٦) تسَكَّن ميم الجمع إذا كانت آخرًا، أي: لم يلها ضمير متصل أعرف منها، فإن وليها فيجب تحريكها،

نحو: أعطيتكموه[١] ومنه قوله تعالى[٢]: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالبًا[٣]، وقد يحذف الواو من الجمع لأمن اللبس، إذ الواحد لا ميم فيه، وإذا حذفت الواو، سكنت الميم مطلقًا؛ لأنه أبلغ في التخفيف؛ ولأنه لما لم يكن بد من الحركة قبل حرف اللين، كانت من لوازمه وأعراضه، فلما حذف الواو، زالت الأعراض معه، وهي الحركة؛ إذ كانت من لوازمه، وبقي على الأصل وهو السكون[٤].

و"ضربتُمْ" - بسكون الميم- أعرف من "ضربتمو" - بضم الميم ووصلها بواو- ومن "ضربتُم" – بضم الميم مختلسةً- [٥] والاختلاس أقل الوجوه وهو أقيس من الإسكان.

قال أبو حيان: "ولقلة الاختلاس لم يتعرض له في المتن[٦]، وهو أقيس من الإسكان، والوصل بواو هو الأصل"[٧].

ورد كثرة الاستعمال وصفا، وتقريرا لحالة الضمير في صورة معينة، وهي اشباع حركة ميم الجمع بعد تاء الفاعل، وهو ما ذكره غيره من النحويين.

حذف النون في "يكن" المجزوم:

ذكر ابن مالك أن ثبوت نون "كان" المجزوم أكثر من حذفها، سواء أكان ما يليه ساكنًا أم متحركًا، أما الحذف قبل السكون فقد جاء في كلام العرب كثيرا، فقال:

خلافًا ليونس، الذي أجاز تسكينها، كما ذكر ابن مالك، ونفى أبو حيان أن يكون جوازه عند يونس فقط، فقال: "وليس تجويزه مختصًا بيونس، كما زعم ابن مالك، بل نص على جوازه سيبويه" وقول سيبويه يؤكد ما قاله أبو حيان إذ يقول: "وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه، وأعطيتكمها، كما يقول في المظهر" ويعني بالأول ما قدمه في قوله: "أعطيتكموه"، كتاب سيبويه (٢/ ٣٧٧)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢١)، ارتشاف الضرب (٢/ ٩١٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٨٤).

(١) ينظر: الكتاب (٢/ ٣٧٧)، ارتشاف الضرب (٢/ ٩١٣)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٨٤).

(٢) آل عمران: من الآية: ١٤٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٣٣، ١٣٤)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٢٨).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦)، شرحان على مراح الأرواح (ص٣٢).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد(ص: ٢٢، ٢٣).

(٧) التذييل والتكميل (٢/ ١٣٣، ١٣٤).

"ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما .... إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى[١]: ﴿ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ وفي قوله[٢]: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا، ومنه قول الشاعر[٣]:

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه ... رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرَر

.... ولا ضرورة في هذه الأبيات، لإمكان أن يقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه"[٤].

إذا جزم المضارع من "كان" قيل: لم يكن، بحذف الواو لالتقاء الساكنين، والأصل "يكون" فحَذَفَ الجازمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان "الواو والنون" فحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ لم يكن[٥]، والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، فإذا لقيها ساكن، فمذهب سيبويه ومن تابعه[٦] أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: "لم يك" في: لم يكنِ الرجلُ قائمًا، ولم يكن ابنك قائمًا [٧].

قال سيبويه: "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال ..... كما قالوا: لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك، فلم يشبه بلا أدر"[٨]، وقال السيرافي: "وهذا هو المعروف"[٩].

---

(١) النساء: من الآية: ١٣٧.

(٢) البينة: من الآية: ١.

(٣) البيت من بحر الرمل: قاله: حُسَيْل بن عُرْفُطَة بن نضلة الأسدي، جاهلي، في: النوادر لأبي زيد (ص: ٢٩٥)، شرح كتاب سيبويه (٥/ ٥٧)، الوساطه بين المتنبي وخصومه (ص٤٤١)، لسان العرب (١٣/ ٣٦٤) (ك ن) وفيه: "الحسن بن عرفطة" وأحسبه خطأ، وبلا نسبة في: المسائل العسكريات (ص٩٢، ١٢٩)، الخصائص (١/ ٩١)، اللامع العزيزي (ص٢٧٤)، المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ١٤٥) (ك ون)، شرح ديوان المتنبي للعكبري (١/ ٢٤٣)، ضرائر الشعر (ص١١٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٦، ٣٦٧).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٩).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ١٦٧)، الأصول (٢/ ٣٨٣)، شرح الكتاب (٥/ ٥٧)، التعليقة (٤/ ٢٢٤).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٠٢).

(٨) الكتاب لسيبويه (٤/ ١٨٤).

(٩) شرح كتاب سيبويه (٥/ ٥٧).

لأن "النون" في "يك" إذا وليها "أل" أو "ألف وصل" تُحَرَّك لالتقاء الساكنين، فخرجت عن شبه حروف المد واللين، فتثبت، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (١) وقوله(٢): ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾، وكذلك إذا وليها ضمير متحرك كقوله- ﷺ-(٣): "إن يكنه فلن تسلط عليه".

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال، سواء أكانت تامة، أو ناقصة كقوله تعالى(٤): ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ وقوله(٥): ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ بالرفع في: "مثقال" و"حسنة" على "كان" التامة، وبالنصب على الناقصة، وهو حذف جائز لا لازم، وأجاز حذفها يونس(٦) إذا وليها ساكن(٧)، تمسكا بقوله(٨):

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٥٧)، التعليقة على كتاب سيبويه (٤/ ٢٢٥).

(٢) النساء: من الآية: ١٣٧.

(٣) الحديث في: صحيح البخاري (١/ ٤٥٤) باب إذا أسلم الصبي (رقم: ١٢٨٩)، صحيح مسلم (٨/ ١٩٢) باب ذكر ابن صياد رقم (٩٥-٢٩٣١)، مسند الشاميين للطبراني (٣/ ٤٣) (مسند الزهري عن سالم رقم: ١٧٧٣).

(٤) لقمان: من الآية: ١٦.

(٥) النساء: من الآية: ٤٠.

(٦) ينظر: المسائل العسكريات (ص٩٢)، التفسير البسيط للواحدي (١/ ٤٧٤)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٠٢)، شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٣٧٢)، شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٢٩٩)، شرح الأشموني للألفية (١/ ٢٥١)، شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٤٢٧).

(٧) قال الشيخ محمد محي الدين- رحمه الله- "قد جاء هذا الحذف كثيرا جدا في كلام العرب نثره ونظمه، فمن أمثالهم "إن لم يك لحم فنفش" والنفش: الصوف، ويروى "إن لم يكن" وهذه الرواية تدل على أن الحذف جائز لا واجب، ومن شواهد ذلك قول علقمة الفحل:

ذَهَبَتْ منَ الهجْرَانِ فِي غَيرِ مَذْهَبِ ... ولم يَكُ حَقًّا كُل هَذَا التَّجَنُّبِ".

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٩) الحاشية رقم (١).

(٨) البيت من الطويل، قائله: الخنجر بن صخر الاسدي في: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ١٤٥) (ك ون)، لسان العرب (١٣/ ٣٦٤) (ك ن)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٠) ونسب لبعض بني أسد في: التمام في تفسير أشعار هذيل (ص١٧٦)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٢٣)، شرح ابن الناظم (ص١٠٢)، شرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٣٧٢)، همع الهوامع (١/ ٤٤٦).

ويعضده قراءة من قرأ، وهي قراءة شاذة: "لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا"[١].

ووافقه ابن مالك واحتج لما ذهب إليه بأن النونَ لم يُحذف لأجل ما ذُكِر- سابقًا- من شبهها بحرف اللين على الإطلاق؛ بل لأجل التخفيف، وثِقلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى[٢].

قال ابن مالك: "فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى"[٣].

على أن بعض النحويين ذكر أن سبب حذف النون هو كثرة استعمال "كان" في كلامهم[٤]، ولا ينفك طلب التخفيف- كما ذكر ابن مالك- عن كثرة الاستعمال؛ إذ أن الكثرة في الاستعمال سبب لطلب الخفة- والله أعلم-.

قال السيرافي: "قد بيّنا أن القياس في "لم يكن" إثبات النون، وإنما شبّهوا النون بحروف المدّ واللّين، لما كثر في كلامهم هذا الحرف، وطلبوا خفّة اللفظ به، فالذي أوجب الحذف اجتماع معنيين: أحدهما شبه النّون بحروف المدّ واللين، والآخر كثرته في الكلام"[٥].

ثم إنَّ ابن مالك أثبت كثرة الاستعمال للوجهين، حيث يقول: "إلا أنَّ الثبوت دون ساكن، ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن .... وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا"[٦].

---

(١) لم أقف على تخريج لها في مظانها، وذكرت دون نسبة في: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٠٥) (حاشية رقم ١)، شرح ابن عقيل (١/ ٢٩٩)، شرح الأشموني (١/ ٢٥١)، شرح الفارضي (١/ ٤٢٧).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢/ ٢١٢)، همع الهوامع (١/ ٤٤٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٦).

(٤) ينظر: إعراب لامية الشنفري للعكبري (ص١٣٤، ١٣٥)، الكناش (٢/ ٩، ١٠)، ارتشاف الضرب (٣/ ١١٩٣)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٩).

(٥) شرح كتاب سيبويه (١/ ١٨٠).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٦٦، ٣٦٧).

حذف حرف الجر من صفة المجرور:

وَصَفَ ابن مالك جرَّ وَصْفِ خبر "ليس" بباء مقدرة لوجود "باء" سابقة دالة عليها بكثرة الاستعمال، فقال:

"إن كان خبر "ليس" مجرورا بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وهو كثير في الكلام، ومنه قول الشاعر[١]:

وليس بمُدْنٍ حَتْفه ذو تقدم ... لحرب ولا مُسْتَنْسِئ العُمر مُحْجِم

ومنه قول الآخر[٢]: فَلَيْسَ بِآتِيْكَ مَنْهِيُّها ... ولا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأمُورُهَا

ومنه قول الآخر[٣]: وليس بمعروف لنا أنْ تَرُدَّها ... صِحاحا ولا مُسْتنكرٍ أن تُعَقّرا

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه"[٤].

"الباء" قد تدخل في خبر "ليس" توكيدا للنفي، فإذا قلت: ليس عبد الله بحسنٍ ولا كريمًا، فتنصب "كريما" عطفا على موضع "بحسنٍ" والباء فيه لتأكيد النفي.

وتقول: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أخوه، فتُجرِي "ذاهبا" على "خارج" وترفع "أخوه" بـ "ذاهب"؛ لأنه ملبس بـ "زيد" وهو من سببه، فكأنك قلت: ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا خارجٍ، ولا يجوز حملُ "الأخ" على "ليس"؛ لكيلا تعطف على عاملين مختلفين[٥]، وهما: "ليس" وهي

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٧)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٢١)، المساعد (١/ ٢٩١)، تمهيد القواعد (٣/ ١٢٥١).

(٢) من المتقارب، وقبله: هون عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها.

قائله الأعور الشني في ديوانه (ص: ٢٤)، الكتاب لسيبويه (١/ ٦٣)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه (١/ ٣٣)، الحماسة البصرية (٢/ ٢)، وبلا نسبة في: الشعر والشعراء (٢/ ٦٢٤)، المقتضب (٤/ ١٩٦)، الأصول في النحو (٢/ ٦٩)، مجمع الأمثال (١/ ٣١٤)، التذكرة الحمدونية (٧/ ٣٠)، الدر الفريد وبيت القصيد (٦/ ١٥٦)، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٤)، خزانة الأدب للبغدادي (٤/ ١٣٦).

(٣) البيت من الطويل، للنابغة الجعديّ في ديوانه (ص: ٧٠)، الكتاب لسيبويه (١/ ٦٤)، الأصول (٢/ ٧٠)، أمالي المرتضى (١/ ٢٦٧)، زهر الآداب وثمر الألباب (٢/ ٣٥٩)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (٢/ ١٦٤)، البديع (١/ ٣٨٣)، حماسة القرشي (ص١٤٤)، وبلا نسبة في: المقتضب (٤/ ١٩٤)، شرح مقامات الحريري (٣/ ٢٥٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٧).

(٥) العطف على عاملين سبق بيانه في مسألة "حذف حرف الجر من المعطوف" في المبحث الأول، والذي قال بجوازه الأخفش، وافقه الزمخشري وبعض البصريين، ولم يجزه أكثرهم، ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٥)، الكشاف (٤/ ٢٨٥).

عاملة، و"الباء" وهي عاملة أيضًا [١]، ولو وُضِع مكان "الأخ" أجنبيا فيقال: ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمرو، لم يجز؛ لأنك قد عطفت بالواو على عاملين [٢].

ولكي لا يعطف على عاملين مختلفين، ذهب ابن مالك إلى جواز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وأن ذلك ورد كثيرا في الكلام [٣]، أي: أن الحمل على ما ورد كثيرا أولى من غيره، وعليه فُسِّر الجر في: "ولا مُسْتَنْسِئ" و"ولا قاصرٍ" وعلى هذا فتأويل قوله: "وليس بمعروف لنا أنْ تَرُدَّها" معناه: ليس بمعروف لنا ردها، فـ "ردها" اسم ليس و"بمعروف لنا" الخبر، ثم قال: "ولا مُسْتنكرٍ أن تعقرا" أي: ولا مستنكرٍ عقرها، فلا يكون إلا منقطعا عن الأول؛ لأن العقر مضاف إلى ضمير الخيل، ولا يرجع إلى الرد؛ لأن الرد غير الخيل[٤].

وهو مذهب سيبويه حيث ذهب في جميع هذه ألا يعطف على عاملين، ويَذْكُر أن في جميعها تأويلا يرده إلى عمل[٥].

قال سيبويه في قوله "ولا قاصر عنك مأمورها": "وقد جره قوم فجعلوه المأمور للمنهى، والمنهى هو الأمور؛ لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنثه".

وقال في قوله: "ولا مستنكر أن تعقرا": "وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ويؤنث لأنه من الخيل"[٦].

كسر همزة "إنَّ" بعد القسم:

وردت علة كثرة الاستعمال هنا وصفا وإثباتا للحكم، حيث أثبت ابن مالك أن كسر همزة "إن" بعد القسم أجود وأكثر في كلام العرب ناقلا عن الزجاجي، فقال:

---

(١) ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٥)، الأصول في النحو (١/ ٩٠، ٩١).

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي (ص١١٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٨٧).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٤، ١٩٥).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/ ١٩٦)، الأصول في النحو (٢/ ٧١).

(٦) الكتاب (١/ ٦٤).

"وقال الزجاجي في جمله[١]: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسا، كذا قال أبو القاسم"[٢].

وإذا أجيب بـ "إنَّ" عن اليمين- سواء أدخلت اللام بعدها أم لم تدخل[٣]- ففيها أوجه: منها[٤]:

الأول: الكسر نحو: والله إن زيداً قائم؛ لأن القسم يجاب بالجمل، فيجاب بالابتداء والخبر؛ نحو: والله لزيد قائم، وبالفعل والفاعل؛ نحو: والله ليقومنَّ زيد؛ ونحو: والله لقد قام زيد؛ لأن جواب القسم من المواضع غير المختصة بأحد القبيلين[٥] وهو القياس، وبه ورد السماع[٦]، قال تعالى[٧]: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ﴾ وقال[٨]: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ وقال[٩]: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ

---

(١) الجمل (ص/ ٥٧، ٥٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤).

(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٢٣٥).

(٤) ومنها: جواز الوجهين والفتح أكثر إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام، ونسب إلى الكسائي، والبغداديين، وعامة الكوفيين، ونسب إلى أبي القاسم السهيلي وحُكي عنه أنه قال: "لأن القسم جملة تؤكد أخرى، فإن كسرت "إن" فلأنها عليه، يعمل فيه أحلف وأقسم"، ومنها وجوب الفتح، ونسب إلى عبد الله الطوال، الفراء، تقول: والله أن زيدًا منطلق، بفتح أن، وقال الصبان حاكيا: "أن القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط" حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٤٠٤)، وينظر: الأصول (١/ ٢٧٩)، التذييل والتكميل (٥/ ٦٩، ٧١، ٩٣) تمهيد القواعد (٣/ ١٣٤٤)، المقاصد الشافية (٢/ ٣٣٣).

(٥) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص١٧٣)، الكناش (٢/ ٩٢)، أوضح المسالك(ص: ٣٢٧)، شرح المكودي على الألفية(ص: ٧٠)، شرح شذور الذهب للجوجري(١٥/ ١٦).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٧٠).

(٧) الزخرف: الآيتان ١، ٢، ومن الآية: ٣ .

(٨) الدخان: الآيتان ١، ٢، ومن الآية: ٣.

(٩) الجاثية: الآيتان ١، ٢، ومن الآية: ٣ .

ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وقال[١]: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾﴾ وهو مذهب البصريين، قال ابن السراج:

"وكل موضع تقع فيه "إنَّ" بمعنى: اليمين، وصلة القسم، فهي مكسورة، فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معنى اليمين: أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جيد ما معك، وهؤلاء الذين إن أجبتهم لأشجع من شجعائكم "[٢].

وبه قال ابن مالك وعلَّل لقوله بأن "الكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لـ "أن" الواقعة فيه الكسر قياسا؛ ولذلك اجتمعت القراء على كسر: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ في أول الدخان، و: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾ في أول الزخرف، مع عدم اللام"[٣].

فإن ورد "أن" بفتح الهمزة في جواب القسم حكم بشذوذه، أو يُحْمَل على إرادة حرف الجر "على" المحذوف، وعليه حُمِل قول الراجز[٤]:

لتقْعُدِنّ مقعد القصيِّ ... مِنِّيَ ذي القاذورة المَقْلِيِّ

أو تحلفي بربك العَلِيِّ ... أني أبو ذيّالك الصبي

حيث رُوِي بالوجهين: الكسر، والفتح، فالكسر: على جعل "أنْ" جواب القسم، والفتح على تأويل "أنْ" بمصدر معمول لفعل القسم، بإسقاط الخافض، أي: على أني أبو الصبي، وبذلك يتضح أنه لم يُجعَل جوابًا للقسم على الفتح؛ لأن الفتح متوقف على كون

(١) يس: الآيات: ١، ٢، ٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٦٣).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤، ٢٥).

(٤) من الرجز، قاله رؤبة في ملحقات ديوانه (ص: ١٩٩) ونسب إلى أعرابي في: بلاغات النساء (ص١٠٧)، وبلا نسبة في: اللمع لابن جني (ص٢١٩)، الحماسة البصرية (٢/ ٤٠٣)، شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٢٥)، اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٦٧٢)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٢٠)، التذييل والتكميل (٥/ ٩٣)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ٢٢٠).

المحل "مغنيا" فيه المصدر عن "أن" وصلتها، وهو مفرد، وجواب القسم لا كون إلا جملة[١].

الثاني: جواز الوجهين واختيار الكسر، وهو رأي الزجاجي، حيث يقول.

"وتكسر "إن" بعد القسم، كقولك: والله إن زيدا قائم، وتالله إن أخاك منطلق، قال الله ﷻ: "والطور وكتاب مسطور" ثم قال: "إن عذاب ربك لواقع" وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود، وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، كما ذكرته"[٢].

وردَّه ابن مالك، بأن عبارة: "والكسر أجود وأكثر في كلام العرب" "تقتضي أن يكون الفتح مستعملا في كلامهم استعمالا أقل من استعمال الكسر، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياسا، وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحلِّ مغنيًا فيه المصدر عن العامل والمعمول، وجواب القسم ليس كذلك، والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك"[٣].

كثرة استعمال "لدن" و"عند" فضلة:

ذكر ابن مالك أحكام "عند" و"لدى"، ووصف استعمالهما فضلة بالكثرة، فقال:"وبنيت "لدُن"[٤] .... بخلاف "عند"[٥] و"لدى"[٦] فإنهما لا يلزمان استعمالا واحدا،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤، ٢٥)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٢٨).

(٢) الجمل (ص/ ٥٧، ٥٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٤، ٢٥)، وينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٩٣).

(٤) يقول ابن مالك: وبنيت "لدُن" في أكثر اللغات؛ لشبهها بالحروف في لزومِ استعمالٍ واحدٍ، وامتناع الإخبار بها، وعنها، بخلاف "عند" و"لدى" شرح التسهيل (٢/ ٢٣٦)، وينظر: تمهيد القواعد (٤/ ٢٠٠٧).

(٥) "عند" معربة، وكان القياس يقتضي بناءها، كأختيها "لدن" و"لدى"؛ لأنها في معناهما، لكنهم أعربوها؛ لأنهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما في الحضرة، وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر، فقالوا: عندي زيد، أي: حاضر، وقالوا: عندي مال، وإن لم يكن حاضرا، يريدون أنه في ملكي، وقالوا: عندي علم، ولا يعنون به الحضرة، فلهذا القدر من التصرف أعربوها وإن كان حكمها البناء، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢٨)، مغني اللبيب (ص٢٠٩).

(٦) "لدى" ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى "عند"، مبني على السكون؛ والذي أوجب بناءه فرطُ إبهامِهِ؛ إذ ليس في ظروف الأمكنة أبهمُ منها، وذلك بوقوعه على كل جهة من الجهات الست؛ ولذلك لزمت الظرفية، لعدم تمكنها تمكن =

فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويستعملان فضلة وعمدة، فاستعمالهما فضلة كثير"[١].

"لدى" تعاقب "عند" مطلقًا[٢]، كقوله تعالى[٣]: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ﴾ وكقوله[٤]: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ وقوله[٥]: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾، وهما يصلحان في موضع "لدن"، ولا تصلح في مواضعهما، إلا فيما هو مبدأ غاية، نحو: جئت من لدنه؛ وقد اجتمعتا "عند" و"لدن" في قوله تعالى[٦]: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾.

ويخالفانها في أنهما لا يلزمان استعمالا واحدا، فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويستعملان عمدة، كقوله تعالى[٧]: ﴿۞وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وكقوله[٨]: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ وكقوله[٩]: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ وكقوله[١٠]: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ ويستعملان فضلة، وهو كثير[١١].

= غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه، وإذا أخبر به عن شيء فلا يتجاوزون به حضرة الشيء، فلا تقول: لدي مالٌ، إلا إذا كان حاضرا، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢٧، ١٢٨).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٣٦)، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٣/ ٤٠٠).

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٢٠٦)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ١٦٢)، حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٣٩٦).

(٣) آل عمران: من الآية: ٤٤.

(٤) يوسف: من الآية: ٢٥.

(٥) غافر: من الآية: ١٨.

(٦) الكهف: من الآية: ٦٥.

(٧) الأنعام: من الآية: ٥٩.

(٨) الزخرف: من الآية: ٨٥.

(٩) المؤمنون: من الآية: ٦٢.

(١٠) ق: من الآية: ٣٥.

(١١) ينظر: مغني اللبيب (ص٢٠٦)، تمهيد القواعد (٤/ ٢٠٠٧).

واكتفى ابن مالك بقوله "كثير" وصفا لاستعمال "لدى" و"عند" فضلة، ولم يمثل له دلالة على انتشاره وكثرته في اللغة.

التمييز ومخصوص "حبذا":

وصف ابن مالك بكثرة الاستعمال اجتماع التمييز المذكور مع مخصوص "حبذا" سواء أكان قبله أم بعده، ووصف استعماله مقدما على المخصوص أولى وأكثر، اتفاقًا مع قول النحويين[١]، قال ابن مالك:

"وقد يكون قبل مخصوص "حبذا" أو بعده تمييز مطابق أو حال[٢]، فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله مطابقا للمخصوص فيما له من إفراد وتذكير وفروعهما، كقولك: حبذا رجلا الحارث، وحبذا غلامين ابناك، وحبذا رجالا الزيدون، وحبذا امرأة هند، وحبذا جاريتين ابنتاها، وحبذا نسوة الفواطم ..... فإذا قدم عليه المخصوص وأخر هو في كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير، إلا أن الأول الأولى والأكثر، فمن تقديم التمييز على المخصوص قول الشاعر[٣]:

ألا حبّذا قومًا سُلَيْمٌ فإنّهم ... وَفَوا إذْ تواصوا بالإعانة والنَّصْر

ومن تأخير التمييز على المخصوص قول رجل من طيء[٤]:

حبّذا الصبرُ شيمةً لامرئ را ... مَ مُباراة مُولَع بالمعالي"[٥]

---

(١) ينظر: الأصول (١/ ١٢٠)، اللمع في العربية (ص١٤٢)، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٨، ٣٨٥)، المفصل (ص٣٦٥)، توجيه اللمع (ص٣٩٣)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤١٩)، الكناش في (٢/ ٥٦)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٦٢).

(٢) إن كان الاسم النكرة جنسا انتصب على التمييز، وإن كان مشتقا انتصب على الحال، كقولك: (حبذا زيد ضاحكا) وتقول: حبذا رجلًا زيد أي: من رجل فتنصبه على التمييز. ينظر: شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٨)، توجيه اللمع (ص٣٩٢)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤١٩).

(٣) البيت من الطويل ولم ينسب لقائل واستشهد به في: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٨)، التذييل والتكميل (١٠/ ١٦٦)، تحرير الخصاصة (٢/ ٤٦٥)، حاشيتان لابن هشام على الألفية (رسالة دكتوراه) (١/ ٩٢٠)، تمهيد القواعد (٥/ ٢٥٩٥)، المقاصد الشافية (٤/ ٥٦٠)، همع الهوامع (٣/ ٤٢)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٧).

(٤) البيت من الخفيف، لرجل من طِّيء في: التذييل والتكميل (١٠/ ١٦٦)، حاشيتان لابن هشام على الألفية (١/ ٩٢٠)، تمهيد القواعد (٥/ ٢٥٩٥)، همع الهوامع (٣/ ٤٢)، شرح أبيات المغني (٧/ ٢٧).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧، ٢٨).

فـ"قوما" تمييز جاء قبل المخصوص "سليم"[١] وهو الأولى والأكثر من تأخير التمييز، كما في البيت الثاني، حيث تقدم المخصوص "الصبر" على التمييز "شيمة".

وهنا وصف ابن مالك بالكثرة ثلاثة أشياء، هي:

- وقوع قبل مخصوص "حبذا" أو بعده تمييز مطابق، أكثر من وقوع الحال.
- تقديم المخصوص على التمييز فيما ذُكر من أمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير، فيقال في حبذا رجلا الحارث: حبذا الحارث رجلا، وفي حبذا غلامين ابناك: حبذا ابناك غلامين، وفي حبذا رجالا الزيدون: حبذا الزيدون رجالا، وفي حبذا امرأة هند: حبذا هند امرأة، وفي حبذا جاريتين ابنتاها: حبذا ابنتاها جاريتين، وفي حبذا نسوة الفواطم: حبذا الفواطم نسوة.
- أن تقديم التمييز على المخصوص أولى من تأخيره وأكثر.

"أيٌّ" تأتي للتعجب:

وصف ابن مالك مجيء "أي" في الاستفهام المراد به التعجب بكثرة الاستعمال، فقال: "استعمال "أيّ" في الاستفهام المتضمن تعجبا كثير، كقوله[٢]:

أيُّ فتى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها"[٣].

---

(١) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٤٦٥) (حاشية المحقق رقم ١).

(٢) صدر بيت من بحر: الطويل، والبيت بتمامه:

أيُّ فتى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها ... إذا ما رجال بالرجال استقلت.

وبلا نسبة، في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٥)، الأصول في النحو (٢/ ٣٩)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧)، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٤٧)، التذييل والتكميل (١٠/ ٣٥١)، المقاصد الشافية (٣/ ٥٧٤)، شرح أبيات المغني (٨/ ١٠٠)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (١/ ٢١٨).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣).

للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه، منها "أي"، نحو: أي رجلٍ فلان [١] المعنى: ما أكمله رجلًا! فهو بصيغة الاستفهام، ومعناه التعجب؛ ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام[٢].

ومنه "أيُّ فتى" و"جارها" مجرور لأنه معطوف على "فتى" ومعناه التعجب، وهو: أيّ فتى هيجاء أنت، وأي جار هيجاء أنت، ولا يكون فيه إلا الجر فلا يجوز أن يكون رفعا لأنه إذا رفع، لم يكن فيه معنى "أيّ جارها" الذي هو فيه معنى التعجب [٣].

قال سيبويه: "فـ "الجار" لا يكون فيه أبدا ههنا إلا الجر، لأنه لا يريد أن يجعله جار شيء آخر فتى هيجاء، ولكنه جعله فتى هيجاء جار هيجاء، ولم يرد أن يعنى إنسانا بعينه، لأنه لو قال: أي فتى هيجاء أنت وزيد؛ لجعل زيدا شريكه في المدح، ولو رفعه على أنت، لو قال: أي فتى هيجاء أنت وجارها، لم يكن فيه معنى "أيّ جارها" الذي هو فيه معنى التعجب"[٤]

بناء "أفعل التفضيل" من الفعل المبني للمفعول:

وصف ابن مالك بناء "أفعل التفضيل" من الفعل المبني للمفعول بأنه أكثر من بناء "أفعل التعجب"[٥] فقال:

"وقد يبنى "فعل التعجب" من "فعل المفعول" إن أُمِن الالتباس بـ "فعل الفاعل" نحو: ما أجنّه، وما أبخته، وما أشغفه، وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب كـ "أزهى من ديك" و"أشغل من ذات النحبين" و"أشهر من غيره"[٦].

ولا يتعجب من الفعل الذي بني للمفعول، نحو: "ضُرِب"، و"شُتِم"، فلا يقال: "ما أضربه! " ولا "أضرب به! " وقد وقع به الضرب، فكذلك لا يقال: "هو أضرب من فلان"، ويكون

---

(١) و "أيّ" إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس، نحو: أيّ رجل زيد. شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧) وينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٣٤)، إرشاد السالك (١/ ٥٥٩).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٦/ ١٢٨).

(٣) ينظر: الأصول (٢/ ٣٩)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٣٨٧)، شرح أبيات المغني (٨/ ١٠٠).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٥٥، ٥٦) وينظر: (٢/ ١٨٧).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٨١)، التذييل والتكميل (١٠/ ٢٣٦)، المساعد (٢/ ١٦٢)، تمهيد القواعد (٦/ ٢٦٤١)، همع الهوامع (٣/ ٣١٧).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٥).

مضروبا؛ لوقوع اللبس بين التعجب أو التفضيل من فعل الفاعل، وبينهما من فعل المفعول، وقد جاء من ذلك ألفاظ يسيرة متأولة تحفظ ولا يقاس عليها، من ذلك قولهم في المثل[١]: "أشغل من ذات النحيين"[٢]، وهو مبني من "شُغِل" بالبناء للمفعول، ونحو: هو أزهى من ديك[٣]، بَنَوْه من "زهي" بمعنى "تكبر" ولا تتكلم به العرب إلا مبنيا للمفعول، وإن كان بمعنى الفاعل[٤]، ويقال: أشهر من غيره[٥] .

قال الشاطبي في شرحه على الخلاصة (الألفية): "وجميعُ ذلك من فِعْل المفعول، ولا لَبْس فيه، لكنه لمَ يكْثُر، فأجازه في التسهيل على قلة، ومَنعه هنا، والمنع أرجح، لأن ما ذُكر لم يَبلغ عنده مبلغَ أن يُقاس عليه، فهو داخل تحت قوله:

وبِالنُّدورِ احْكُمْ لَغْيرِ ... ما ذُكِر"[٦].

قلت: إنَّ ما سُمِع من ذلك كان من باب التفضيل؛ لذا قال ابن مالك: "وهذا الاستعمال في أفعل التفضيل أكثر منه في التعجب"- والله أعلم-.

"صاحب" لا تعمل عمل الفعل:

وصف ابن مالك عدم إعمال كلمة "صاحب" عمل الفعل بكثرة الاستعمال، فقال: "ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل، كـ "صاحب" في أكثر الاستعمال، لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منويّ"[٧].

---

(١) يعنون امرأة من تيم الله بن ثعلبة، جمهرة الأمثال (٢/ ٣٢١)، الأمثال لابن رفاعة (١/ ١٨).

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٩٤).

(٣) المثل في: جمهرة الأمثال (١/ ٥٠٢)، الأمثال لابن رفاعة (١/ ١٥) (أزهى من غراب) ويقال لما يتبيّن من زهوه في ثقل مشيه وتأوّده.

(٤) شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٩٤).

(٥) يقال لمن تصفه بالشهرة، فتقول: "هو أشهر من الفرس الأبلق" الأمثال لأبي عبيد (ص٩٢)، و"أشهر من الحسن البصريّ" الأمثال المولدة (ص١٦٦)، وفي جمهرة الأمثال (١/ ٥٣٨): أشهر من الشمس، ومن القمر، ومن فلق الصبح، وممن قاد الجمل، ومن علائق الشعر، وغير ذلك.

(٦) المقاصد الشافية للشاطبي (٤/ ٤٧٨).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٧٤)، وينظر: تمهيد القواعد (٦/ ٢٧٢١، ٢٧٢٢).

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، وهو مجردٌ من "أل" إذا كان في معنى الفعل المضارع، وذلك بأن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، دون الماضي[١]، وكان معتمدًا على شيء قبله[٢]، فإذا لم يقصد به معنى الفعل فلا عمل له، كـ "صاحب" وعلة هذا الحكم هو عدم وجود ما تعتمد عليه سابقًا عليها، وهو شرط إعمال اسم الفاعل عند البصريين[٣] عدا الأخفش، حيث اشترطوا لعمله عمل الفعل أن يعتمد على شيء قبله[٤]، واشترطوا ذلك لكونه فرعًا عن الفعل فهو ضعيف في العمل، فقوي بالاعتماد.

قال ابن الحاجب: "أنَّ وضع هذه الأسماء على أنْ تكون معتمدة على من هي له، لأنَّ وضعها على أنْ تفيد معنى، في ذات تقدم ذكرها، فإذا استعملت مبتدآت خرجت عن وضعها"[٥]. ولافتقاد كلمة "صاحب" هذا الشرط لم تعمل في أكثر الاستعمال.

---

(١) خلافا للكسائي والكوفيين فقالوا بعمله في الماضي أخذًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فأعمل "باسطاً"، في "ذراعيه" فنصبهما ، وهو لما مضى، المرتجل (ص٢٣٩).

(٢) وعلة عمله هي أنه يجري على الفعل المضارع؛ في لفظه، وفي معناه، أما اللفظ فيشترك معه في حركاته وسكونه وعدد حروفه، وأما المعنى، فيقع نعتا وحالا، ويؤنث ويذكر، ويثنى ويجمع بالواو والنون، أو الألف والتاء كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع فلما اجتمع فيه ذلك عمل عمله، ينظر: الإيضاح العضدي (ص١٤١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٨، ٩٩).

(٣) ينظر: الأصول (١/ ٦٠، ٧٦) التعليقة (١/ ٢٨٢)، الإنصاف (١/ ٥٥)، اللباب (١/ ٤٤٠)، البديع (١/ ٦٢، ٥٠٦)، المقدمة الجزولية (ص: ١٥٠)، التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٥١)، التذييل والتكميل (١٠/ ٣٥٨)، تمهيد القواعد (٦/ ٢٧١٩).

(٤) والاعتماد من أمثلته أن يكون خبرًا، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، وكان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا، أو صفة لموصوف ملفوظ به، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا، أو مقدرًا نحو:

وكَمْ مالِئٍ عينيهِ من شَيءٍ غَيرِهِ ... إذَا رَاحَ نَحوَ الجمرة الْبيضُ كالدُّمَى.

أي وكم رجل مالئ، أو حالاً، نحو: جاء زيد راكبًا فرسه، أو مفعولا ثانيًا لـ "ظن وأخواتها" نحو: ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا، أو مفعولا ثالثًا لـ "أعلم وأخواتها" نحو: أعلمت زيد بشرًا ضاربًا عمرًا، أو كان معتمدا على نفي صريح، نحو: ما ضارب زيد عمرًا، أو مؤول، نحو: غير مضيع نفسه عاقل، أو استفهام ملفوظ، نحو:

أناوٍ رِجالُكَ قَتلَ امْرِئٍ ... مِنَ العِزِّ في حُبِّكَ اعْتاضَ ذُلاً.

أو مقدر نحو: ليتَ شِعْري مُقيمٌ العُذْرَ قَومي ... لِيَ أَمْ هُمْ في الْحبِّ لي عاذِلُونا.

أي: أمقيم، ينظر: إرشاد السالك (١/ ٥٢٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٥٠).

(٥) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٠٥).

إعمال المصدر المضاف:

وصف ابن مالك إعمال المصدر المضاف[١]، بالأكثرية -في الاستعمال- فقال: "المصدر الذي نحن بصدده مضاف ..... وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف"[٢].

المصدر العامل يرِد في الكلام على ثلاثة أوجه، أن يكون منوّنا، وعمله أقيس، ومنه قوله[٣]: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾، وأن يكون مضافا، إلى الفاعل وعمله أكثر، نحو: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا، ويضاف إلى المفعول، وعمله أقل من سابقه، وأن يكون معرّفا باللّام، وعمله أضعف، نحو: عجبت من الضّرب زيدٌ عمرًا، وهو في هذه الأحوال الثّلاث عامل عمل الفعل الّذي اشتقّ منه - إن كان لازما أو متعدّيا - من الرّفع والنّصب[٤]، وأكثر ما يعمل مضافا، كقوله[٥]: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٦] "وتقول: عجبت من كسوة زيد أبوه، وعجبت من كسوة زيد أباه، إذا حذفت التنوين"[٧].

وذكر أبو حيان: أنه "لا خلاف في إعمال المضاف بين البصريين والكوفيين، وفي كلام بعض أصحابنا ما ظاهره خلاف هذا"[٨] وتبعه المرادي[٩].

---

(١) و"يعمل من المصادر ما كان مقدرا بـ"أن" والفعل، نحو: "أعجبني ضرب زيد عمرا"، وتقديره: أن ضرب زيد عمرا، ولا عمل له في نحو قولك: "ضربت زيدا ضربًا" و"ضربت الضرب الشديد" أما "ضرباً زيدا" فكثير من النحويين يقولون إنه عامل، وإعماله بطريق الأصالة؛ لكونه أصلا للفعل، فعمل مرادا به الحال والاستقبال والمضيّ، ينظر: شرح المفصل (٤/ ٧٣)، إرشاد السالك (١/ ٥٢٠).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٥).

(٣) البلد: الآية: ١٤، ومن الآية: ١٥.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٥٢٠)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٩١).

(٥) البقرة: من الآية: ٢٥١، والحج: من الآية: ٤٠.

(٦) ينظر: شرح المكودي على الألفية (ص: ١٧٨)، شرح ابن الناظم (ص: ٢٩٧)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٣٩)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٤١٤)، إرشاد السالك (١/ ٥٢٠)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٣٩٧).

(٧) كتاب سيبويه (١/ ١٩٠).

(٨) التذييل والتكميل (١١/ ٧٨).

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٢/ ٨٣٩).

وعلة ذلك ذكرها ابن مالك، فقال: "إنَّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنون، والمقرون بالألف واللّام"[١] وذكرها بعده بعض شراح الألفية[٢]، والسيوطي[٣].

حذف الفاعل مع المفعول المضاف للمصدر:

وصف ابن مالك الاستغناء عن الفاعل بعد المفعول المضاف إلى المصدر بكثرة الاستعمال، فقال:

"ونبهت بقولي: "ما لم يكن الباقي فاعلا فيستغنى عنه غالبا"[٤] على أنَّ ذكرَ الفاعل مرفوعًا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقلُّ من الاستغناء عنه .... وجاء الاستغناء عنه كثيرا نحو[٥] ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ﴾ ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ﴾[٦] ﴿وَلَا تَهِنُواْ فِي ٱبۡتِغَآءِ ٱلۡقَوۡمِۖ﴾[٧] ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[٨] ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ﴾[٩]"[١٠].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٥).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٧٨)، تمهيد القواعد (٦/ ٢٨٤٠).

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٥٨).

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ١٤٢).

(٥) البقرة: من الآية: ٨٥.

(٦) القيامة: الآية: ١٧.

(٧) النساء: من الآية: ١٠٤.

(٨) النحل: من الآية: ٩٠.

(٩) ص: من الآية: ٢٤.

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٨).

وقد يضاف المصدر إلى المفعول به ولا يذكر الفاعل، كما يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول به [١] وحذف الفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول وقع كثيرًا، وأورد ابن مالك عليه بعض الشواهد من القرآن الكريم، كما أوردها غيره من النحويين[٢] فمن ذلك قوله تعالى[٣]: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ فأضيف المصدر إلى المفعول ههنا، ولم يذكر الفاعل، والمعنى: جمعنا إياه، وقرآننا إياه، وكذلك في التقدير في قوله[٤]: ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ كما أضيف المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل في قوله[٥]: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ والمعنى: من دعائه الخير[٦] وقدره ابن عطية بـ"من دعاء الخير هو"[٧].

وأجاز الزمخشري في قوله تعالى[٨]: ﴿وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول به، أي: ولقائهم الآخرة[٩].

وأجاز ابن يعيش أن يكون قوله تعالى[١٠]: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول، والتقدير: بل مكركم الليل والنهار، فجعل "الليل والنهار" مفعولين اتساعًا، ثم أضاف إليهما [١١].

---

(١) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٢٢٩، ٣٤٤)، المفصل (ص٢٨١)، توجيه اللمع (ص٥٢٠).

(٢) المسائل الحلبيات (ص: ٢٩٢)، الحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٨)، الخصائص (٣/ ٢٥١)، الكشاف للزمخشري (٣/ ٤٦٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٤).

(٣) القيامة: الآية: ١٧.

(٤) القيامة: من الآية: ١٨.

(٥) فصلت: من الآية: ٤٩.

(٦) المسائل الحلبيات (ص: ٢٩٢)، الخصائص (٣/ ٢٥١).

(٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥/ ٢٢).

(٨) الأعراف: من الآية: ١٤٧، والروم: من الآية: ١٦.

(٩) الكشاف للزمخشري (٢/ ١٥٩).

(١٠) سبأ: من الآية: ٣٣.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٤).

ومنه قوله تعالى[١]: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ والمراد: شنئانُكم "بغضكم" قومًا، فأضاف المصدر إلى المفعول[٢] وحذف الفاعل وهو: ضمير المخاطب.

ومنه قوله تعالى[٣]: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣﴾ على اعتبار أن الضمير في "غلبهم" عائد على الروم لأنهم هم المغلوبون، فيكون قد أضاف المصدر إلى المفعول، ولا فاعل، والضمير "هم" مجرور اللفظ منصوب الموضع[٤].

أما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ فهي من حذف الفاعل استغناء بنائبه- الجار والمجرور- على وجه أن "هو" مبتدأ، وهو كناية عن الإخراج، و"محرم" خبره، و"إخراجهم" بدل من "هو"[٥] وعليه فالتقدير: محرم الإخراج عليكم.

ومن خلال ما سبق فالتقدير في: ﴿ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ استبدالكم زوجًا، وفي: ﴿ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ ابتغائكم القومَ، وفي: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ وإيتائكم ذا القربى- والله أعلم- أما المعنى في: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾، فهو: بسؤاله نعجتك[٦].

إضافة المصدر إلى الفاعل:

وصف ابن مالك إضافة المصدر إلى الفاعل بكثرة الاستعمال، فقال:

"وأكثر استعمال المضاف مضافا إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[٧] ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ

(١) المائدة: من الآيتين: ٢، ٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦/ ٤٦).

(٣) الروم: من الآية: ٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع (ص٥٢٠، ٥٢١).

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٢٢).

(٦) المسائل الحلبيات (ص: ٢٩٢)، الخصائص (٣/ ٢٥١)، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٣٤).

(٧) البقرة: من الآية: ٢٥١، والحج: من الآية: ٤٠.

ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِۚ﴾[١] ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ﴾[٢]"[٣].

والمصدر- إذا كان متعديا[٤]- يضاف جوازا إلى الفاعل، وإلى المفعول؛ لأن المصدر اسم متعلق بكل من الفاعل والمفعول، فتعلقه بالفاعل وقوعه منه، وتعلقه بالمفعول وقوعه به، فإلى أيهما أضيف جُرَّ، وأُجرِي ما بعده على حكمه، إن كان فاعلا فمرفوع، وإن كان مفعولا فمنصوب، نحو: عجبت من دقّ الثوبِ القصارُ- إذا أضيف إلى المفعول- وعجبت من دقّ القصارِ الثوبَ- إذا أضيف إلى الفاعل- [٥] .

يقول سيبويه: "وإن شئت حذفت التنوين، كما حذفت في الفاعل، وكان المعنى على حاله؛ إلا أنك تجُرّ الذي يلى المصدرَ فاعلًا كان أو مفعولًا؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين، كما فعلت ذلك بـ"فاعل" ويصير المجرور بدلا من التنوين معاقبا له، وذلك قولك: عجبت من ضربِه زيدًا، إن كان فاعلا، ومن ضربِه زيدٌ، إن كان المضمر مفعولًا"[٦].

ووصف ابن مالك إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر، وإلى المفعول قليل، ووصفها ابن السراج، وابن الأثير بأنها "أحسن"[٧] وعلة ذلك أن نسبة الحدث إلى من وقع منه أكثر من نسبته إلى من وقع عليه[٨].

---

(١) النساء: من الآية: ١٦١.

(٢) المائدة: من الآية: ٦٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١١٨، ١١٩).

(٤) "فإن كان لازماً أضفته إلى فاعله، فقلت: عجبتُ من قيام زيد، فزيدٌ مجرور اللفظ بالإضافة، مرفوع في الأصل بأنه فاعل". المرتجل في شرح الجمل (ص٢٤٣).

(٥) ينظر: المقتضب (١/ ١٤)، الأصول في النحو (١/ ١٧٤، ١٧٥)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٦)، علل النحو (ص٣١٠)، المفصل (ص٢٨١)، نتائج الفكر (ص٢٤٣)، العدة في إعراب العمدة (٣/ ٧٨).

(٦) كتاب سيبويه (١/ ١٩٠).

(٧) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٣٨، ١٧٤)، البديع في علم العربية (١/ ٥٢١).

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب (٢/ ٦٧٨).

قال ابن سيده: "إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر"[١].

استعمال "عن" للمجاوزة:

أثبت ابن مالك كثرة استعمال "عن" للمجاوزة[٢] أكثر من غيره من المعاني، فقال: "استعمال عن للمجاوزة أكثر من استعمالها في غيرها"[٣].

وتأتي "عن" في عشرة معان[٤]،عند الكوفيين[٥]، وأكثر هذه المعاني استعمالا، هي المجاوزة؛ لذا لم يذكر غيره البصريون، ومن وافقهم[٦].

---

(١) إعراب القرآن لابن سيده (٣/ ١٠٨).

(٢) المجاوزة أو الانتقال والبعد، نحو: انصرفت عن زيد، أي: جاوزته إلى غيره، ولها موضعان: الأوّل: حقيقيّ، نحو: جلست عن يمينه، أي: في المكان الذي تجاوزه وتعدّاه، وحاذى يمينه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ ۝٢٨﴾ الصافّات: ٢٨، وقولهم: رميت عن القوس، وكساه عن العري، وأطعمه عن الجوع، والثّاني: مجازيّ، يرجع إلى الأوّل، كقولك: أخذت عنه العلم، وأدّيت عنه الدّين، ووجه المجاز أنك لما تلقيته منه صار كالمنتقل إليك عن محله، ينظر: اللمع لابن جني (ص٧٣)، البديع لابن الأثير (١/ ٢٤٦)، اللباب (١/ ٣٥٧)، حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ١٦).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٨).

(٤) من معانيها: البدل، نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ البقرة: ٤٨، والاستعلاء: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ محمد: ٣٨، والتعليل: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ هود: ٥٣، والاستعانة قاله ابن مالك ومثله: رميت عن القوس، ومرادفة بعد ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ۝٤٠﴾ المؤمنون: ٤٠، وأن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله: "..... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع" أي: فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف "عن" قبل الموصول وزيدت بعده، مرادفة من: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾ الشورى: ٢٥ ومرادفة الباء ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ النجم: ٣، وقال ابن هشام على أصلها؛ لأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى، ينظر: حروف المعاني والصفات (ص٧٩)، الجنى الداني (ص٢٤٦)، مغني اللبيب (ص: ١٩٦: ١٩٨)، القاموس (ع ن) (ص: ١٢١٧)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٥٣).

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص٢٤٥)

(٦) ينظر: الأصول (٢/ ٢١٢)، اللمع (ص٧٣)، شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٧)، أسرار العربية (ص: ٢٣٨)، البديع (١/ ٢٤٦)، اللباب (١/ ٣٥٧)، توجيه اللمع (ص٢٣٠)، الكافية (ص٥٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٠٠) ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٢٧) ، مغني اللبيب (ص: ١٩٦).

قال سيبويه: "وأما "عن" فلما عدا الشيءَ، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه، وقال: قد سقاه عن العيمة، العيمة: شهوة اللبن، قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس .... لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها، وتقول: جلس عن يمينه، فجعله متراخيا عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه، وتقول: أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرف عنه، إنما تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره، وتقول: أخذت عنه حديثا، أي عدا منه إلى حديث"(١).

أما ابن مالك فذهب مذهبًا وسطًا، حيث أثبت لها ما أثبته الكوفيون من معان غير المجاوزة، إلا أنه قال بأن استعمالها في معنى المجاوزة أكثر من استعمالها في غيره، فكأنه اعتذر للبصريين لأنهم لم يذكروا من معانيها إلا المجاوزة مع ورودها لغيره شعرًا، ونثرًا- والله أعلم-.

ودلَّل على ورودها كثيرا لمعنى المجاوزة، بقوله: "ولاقتضائه المجاوزة عُدّي بها صدَّ، وأعرض، وأضربَ، وانحرف، وعدل، ونهى، ونأى، ورحل، واستغنى، وغفل، وسها، وسلا"(٢).

فالفعل "صد" يقال: "صددته عن كذا، أصده صدًّا، أي: عدلته عنه وصددت عنه بنفسي صدودا"(٣) ويقال: "نأيت عنه، بعدت وفي الأرض ذهب"(٤) ويقال: "سها عن صلاته، إذا تغافل عنها، قال الله تعالى(٥): ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥﴾"(٦).

"رُبَّ" تأتي للتكثير:

وصف ابن مالك بكثرة الاستعمال معنى التكثير في "رُبَّ"، فقال:

---

(١) الكتاب لسيبويه (٤/ ٢٢٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٨).

(٣) العين (٧/ ٨٠) (ص د).

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٧٢) (باب المهموز).

(٥) الماعون: الآية رقم: ٥.

(٦) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٢٤٧) (سهو).

"وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى "ربَّ" التكثير هو مذهب سيبويه رحمه الله، وقال ابن خروف: وذكر سيبويه في باب "كم" أن رب للتكثير[١]، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعمالها على ذلك موجود كثير"[٢].

"رُبَّ" حرف جر[٣] اختلف النحويون في معناه على أقوال، هي:

أولها: التقليل، وهو قول أكثر النحويين[٤]، وثانيها: التكثير مطلقا، ونسب [٥] للزجاج وفي معانيه ما يخالف ذلك[٦]، وابن درستويه وجماعة [٧] وثالثها: التقليل غالبا والتكثير نادرا، وممن قال به العكبري[٨]، واختاره السيوطي، ورابعها: أنها للتقليل نادرا، وللتكثير كثيرا، جزم به في التسهيل، واختاره ابن هشام[٩]، وابن قيم الجوزية[١٠]، والخضري[١١].

قال ابن مالك: " قلت: والصحيح أن معنى رب التكثير، ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر"[١٢] ثم قال: "والتقليل بها نادر"[١٣].

---

(١) لم ينص سيبويه في هذا الموضع على أن "رب" للتكثير، ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ١٥٦).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٦، ١٧٧).

(٣) خلافا للكوفيين في دعوى اسميته. ينظر: مغني اللبيب (ص١٧٩).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٧٢)، الأصول (١/ ٣١٧)، شرح كتاب سيبويه للرماني (رسالة دكتوراه) (ص٣٣٩)، الإيضاح العضدي (ص: ٢٥١)، الصحاح (كم) (٥/ ٢٠٢٥)، اللمع (ص٧٤)، البديع (١/ ٢٤٨)، اللباب (١/ ٣١٤)، أسرار العربية (ص: ١٩٦)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٥٥)، الكناش (٢/ ٧٨)، الجنى الداني (ص٤٤٠) وكلهم قال بأنها للتقليل، ونسب للخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني والجرمي والمبرد والزجاجي والرماني والسيرافي والصيمري وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام، ينظر: رسائل في اللغة للبطليوسي (ص١١٥)، همع الهوامع (٢/ ٤٣١، ٤٣٢).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (رب) (١٥/ ١٣٣)، لسان العرب (ر ب ب) (١/ ٣٩٩).

(٦) يقول الزجاج: "فربَّ موضوعة للتقليل" معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ١٧٣).

(٧) ينظر: همع الهوامع (٢/ ٤٣١).

(٨) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٢/ ٧٢).

(٩) ينظر: مغني اللبيب (ص١٨٠).

(١٠) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ٤٧٠).

(١١) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٢/ ٦).

(١٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٦).

(١٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٨).

خامسها: أنها لهما، وذهب إليه ابن سيده، قال: "ومعنى رُبَّ التقليل والتكثير" [١]، وسادسها: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات، لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج، واختاره أبو حيان [٢].

سابعها: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيد[٣]، ثامنها: قيل هي لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش، وابن طاهر[٤].

قلت: نسب إلى سيبويه القول بأنها للتكثير، واستدلوا بقوله: "هذا باب كم: اعلم أن لـ "كم" موضعين، فأحدهما: الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف، وأين، والموضع الآخر: الخبر ومعناها معنى رب"[٥] وأرى أنَّ هذا القول لا يعدُّ دليلا على ما نُسِب إليه، فهو لم ينص فيه على أن معنى "رُبَّ" هو التكثير، وإنما نص على أن "كم" تأتي في الخبر فيكون معناها كـ "رُبَّ" أي: في إفادة الخبر، وليس الإنشاء "الاستفهام" ودليلًا على ذلك قوله: "واعلم أنَّ "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ" لأنَّ المعنى واحد"[٦] أي: معنى "كم" في الخبر كـ "رُبَّ" معناه الخبر، وقوله في "باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منونة في الخبر والاستفهام": "وإنْ شئتَ قلت: لي ملءُ الدار رجلا .... وإنْ شئتَ قلت: رجالا، فجاز عنده كما جاز عنده في "كم" حين دخل فيها معنى "رُبَّ"؛ لأنَّ المقدار معناه مخالف لمعنى "كم" في الاستفهام"[٧] لذا فأرى أن ما نسبه أبو حيان إلى سيبويه هو الأصح، وهو القول بأنها للتقليل، والله أعلم.

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (م ك) (٦/ ٦٧٣).

(٢) التذييل والتكميل (١١/ ٢٨١)، وينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٧٣٧).

(٣) ينظر: رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي (ص١١٤، ١٣٩).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٢٨١)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٨٥)، همع الهوامع (٢/ ٤٣١، ٤٣٢)، الكليات للكفوي (ص: ٧٦٢).

(٥) كتاب سيبويه (٢/ ١٥٦).

(٦) كتاب سيبويه (٢/ ١٦١)، وينظر: (٢/ ١٧٠).

(٧) كتاب سيبويه (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، وينظر: رسائل في اللغة للبطليوسي (ص١١٤، ١٣٩).

ومن التكثير قوله تعالى[١]: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ وقوله- ﷺ-[٢]: "يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ القِيَامَةِ" وقوله[٣]: "رُبَّ أَشْعَثَ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّه قسَمَهُ" وحكى الكسائي قول أعرابي بعد انقضاء رمضان: "يا ربَّ صائمه لن يصومه ويا ربَّ قائمه لن يقومه"، ووُجِّه الدليل بأنَّ "ربَّ" في هذه المواضع مسوقة للتخويف، وهو لا يناسب التقليل[٤].

ومن التقليل قول الشاعر[٥]:

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يلدهُ أبوانِ

يريد آدم وعيسى عليهما السلام[٦].

---

(١) الحجر: الآية رقم: ٢.

(٢) الحديث في: صحيح البخاري (٢/ ٤٩) رقم: ١١٢٦ باب تحريض النبي- ﷺ- على صلاة قيام الليل والنوافل، سنن الترمذي (٤/ ٤٨٧) رقم: ٢١٩٦ باب ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم، المعجم الكبير للطبراني (٢٣/ ٣٥٦) رقم: ٨٣٦ رواية هند بنت الحارث عن أم سلمة.

(٣) الحديث في: مسند ابن أبي شيبة (رقم: ٤١٤) (١/ ٢٧٥) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، بلفظ: "رُبَّ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ"، المنتخب من مسند عبد بن حميد(رقم: ١٢٣٤) (٢/ ٢٤٩) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالْكٍ بلفظ: "رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ، لَوْ أَقْسَمَ على الله لأبره"، وصحيح مسلم (رقم: ١٣٨- ٢٦٢٢) (٨/ ٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ: "رُبَّ أَشْعَثَ، مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ" وبلفظه في: مسند البزار (رقم: ٦٤٥٩) (١٣/ ٩٧) ، مسند أبي حمزة عن أنس بن مالك.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٨)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص ١٨٠)، الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني (ص: ٣٤).

(٥) البيت من بحر الطويل، نسب إلى رجل من أزد السراة، في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٦٦)، الأصول في النحو (١/ ٣٦٤)، وبلا نسبة في: الحجة للقراء السبعة للفارسي (١/ ٤٠٩)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (ص١٢٤)، شرح التصريف للثمانيني (ص٤٧٤)، اللباب (٢/ ٤٠٠)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٩٤)، التذييل والتكميل(١١/ ٢٨١)، أوضح المسالك (٣/ ٤٧).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٧٨).

لزوم الإضافة لـ "قبل" و"بعد":

بيَّن ابن مالك حكم "قبل" و"بعد" وأنهما في أكثر الاستعمال تلزمهما الإضافة، فقال: "قبل" و"بعد" اسمان متقابلان تلزمهما ..... الإضافة معنى ولفظا في أكثر الاستعمال"(١).

و"قبل" و"بعد" إذا كانا ظرفين، فهما مبهمان (٢)؛ لذا لزمتهما الإضافة لفظا ومعنى (تقديرا)(٣) فالأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما(٤) وذكر ابن مالك أنهما في أكثر استعمالهما تلزمهما الإضافة معنى ولفظا، فقد ورد لهما أربع حالات في الاستعمال منها ثلاث تكونان مضافتين فيها(٥)، هي:

- أن يكونا مضافين لفظا ومعنى، فيعربان نصبا على الظرفية، أو خفضا بـ "من" نحو: جئتك قبلَ زيد وبعدَه، ومن قبلِه ومن بعدِه، قال الله تعالى(٦): ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ وقال تعالى(٧): ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ﴾

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٤٢، ٢٤٣).

(٢) أي: لا يظهر معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له، على حسب ما يضافان إليه، إن أضيفا إلى المكان كانا مكانين وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانين. ينظر: اللباب (٢/ ٨١).

(٣) ينطر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨١٦).

(٤) ينظر: أسرار العربية (ص: ٥٠).

(٥) الحالة الرابعة: أن يقطعا عن الاضافة لفظا، ومعنى، فلا ينوي المضاف إليه، فيعربان نصبا على الظرفية، أو خفضا بـ"من" ولكنهما ينونان تنوين تنكير؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات، فتقول: جئتك قبلا وبعدا، ومن قبلٍ ومن بعدٍ، ومنه قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا .... أكاد أغص بالماء الفرات

وقرأ بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ بالخفض والتنوين. ينظر: شرح قطر الندى (ص:٢٢، ٢٣).

(٦) الحج: من الآية: ٤٢، ص: من الآية: ١٢، غافر: من الآية: ٥، ق: من الآية: ١٢، القمر: من:٩.

(٧) البقرة: من الآية: ١٨١.

وقال الله تعالى[١]: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وقال تعالى[٢]: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾.

- أن يكونا مضافين معنى، وذلك بأنْ يحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه، فيبنيان على الضم كقراءة السبعة[٣] ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٤].
- أن يكونا مضافين تقديرًا، وذلك بأنْ يحذف المضاف إليه، وينوي ثبوت لفظه، فيعربان نصبًا على الظرفية، أو خفضًا بـ"من" ولا ينونان لنية الإضافة، وجعلوا منه قول الشاعر[٥]:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلى قَرَابَةٍ ... فما عَطَفَت مولًى عليه العواطفُ.

ومنه قراءة الجحدري والعقيلي[٦] ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدِ﴾ بالخفض بغير تنوين أي: من قبل الغلب ومن بعده، على إرادة المضاف، وتقدير وجوده[٧].

---

(١) التوبة: من الآية: ٧٠.

(٢) القصص: من الآية: ٤١.

(٣) الروم: من الآية: ٤.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٩: ٢٣).

(٥) البيت من بحر الطويل، بلا نسبة في: ضرائر الشعر (ص١٢٧)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٦٣)، شرح ابن الناظم (ص٢٨٥)، تحرير الخصاصة (٢/ ٣٩٧)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٢٢)، وقال العيني: "لم أقف على اسم قائله" المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٣٤٧).

(٦) ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٨/ ٧٨)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٣٨)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٧١٩)، ودون عزو، في: المقتضب (٤/ ٢٠٧)، الخصائص (٢/ ٣٦٧)، مغني اللبيب (ص٢٠٩)، حاشية الطيبي على الكشاف (١٢/ ٢١٠)، والقراءة المعروفة عن أبي السمال، والجحدري، وعون العقيلي بالجر والتنوين، ينظر: البحر المحيط (٨/ ٣٧٥).

(٧) ينظر: تفسير القرطبي (١٤/ ٧)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٣٨).

وذهب ابن جني إلى إنها ليست قراءة، بل هو وجه مسموع[١].

وأجاز الفراء هذا الوجه، فقال: "فإن نويت أن تظهره أو أظهرته، قلت: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ: كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و(بعد) .... ولا تنكرنَّ أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر"[٢] وقَيَّده، بأن يكون في الشيئين يصطحبان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، فلا يجوز: اشتريت دار أو غلام زيد[٣] وغلَّطه النحاس[٤].

وقرَّر ابن مالك أكثرية الاستعمال لـ "قبل، وبعد" مضافين، والواقع اللغوي يؤيده.

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٦٧) وقال محققه في الحاشية (٤) "يريد أن هذا سمع عن بعض العرب؛ ولم ترد به قراءة، وإنما الوارد في القراءة غير الضم والكسر مع التنوين ... ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام ومن تبعه فظنَّ قراءتهما بدون تنوين فجعل ذلك قراءة وممن تابعه الأشموني في مبحث الإضافة ونسب الشيخ خالد في شرحه للتوضيح ذلك إلى الحجدري والعقيلي، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين".

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٢٠)، ونُقِل عنه في: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٦٣)، البحر المحيط (٨/ ٣٧٥)، الكتاب الفريد (٥/ ١٨٣)، الدر المصون (ص: ٤٠٢٣)، روح المعاني (١١/ ٢٢)، التحرير والتنوير (٢١/ ٤٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٢).

(٤) قال النحاس: "وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّن فمنها أنه زعم أنه يجوز "من قبلِ ومن بعدِ".. والغلط في هذا بيّن لأنه ليس في القرآن "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ" إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٧٩)

كثرة استعمال "فعَل":

وصف ابن مالك بكثرة الاستعمال مجيء الفعل الماضي الثلاثي على وزن "فعَل"، فقال: "كَثُر استعمال "فَعَل"[١] لخفته متعديا ولازما بلفظين متباينين، وهو الكثير كـ"جلب" و"ذهب"[٢].

وبيَّن سبب كثرته في المتعدي واللازم وهو الخفة[٣]، وهو مع تباين المادة كثير، ويأتي كذلك مع اتحاد المادة، نحو: "فغر فاه" فتحه و"فغره" انفتح، و"سار الدابة فسارت" أي: سيَّرها فتسيَّرت، و"رجع الشيء فرجع" أي: رده فارتد[٤].

قال ابن الأثير: " أمّا فَعَل - بالفتح - فيَرِدُ على معانٍ لا تضبط سعة"[٥].

---

(١) ومضارعه كمضارع ما لا يتعدى، نحو: ضرب يضرِب، وقتل يقتُل، وقالوا: حشَر يحشِر ويحشُر، ويأتي المضارع منه على "يفعَل" إذا كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، نحو: بدأ يبدأ، وقرأ يقرأ، وجبه يجبه، وقلع يقلع، وذبح يذبح، وما كان هذه الحروف فيه عيناً نحو: سأل يسأل، وثأر يثأر، وذهب يذهب، وبعث يبعث، ونحر ينحر، وفغر يفغر، وفخر يفخر. المسائل الحلبيات (ص١٢١).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٤١).

(٣) ينظر: تمهيد القواعد (٨/ ٣٧٢٠، ٣٧٢١)، المساعد (٢/ ٥٩١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٤٤١)، المساعد (٢/ ٥٩١).

(٥) البديع في علم العربية (٢/ ٤٠٤).

المبحث الثالث: مراعاة كثرة الاستعمال في الحكم النحوي

روعيت ظاهرة كثرة الاستعمال في الحكم النحوي في اثني عشر موضعًا؛ ولأجلها قد يخالف الأصل، أو قد يستعمل الشيء على صفة غير صفته، وغير ذلك من الأحكام النحوية، وكان الحذف مراعاة لكثرة الاستعمال له نصيب كبير في مواضع هذا المبحث- بالنظر إلى عدد مواضعه- وفيما يلي دراسة هذه المواضع.

جواز جمع ما نُقِل إلى الاسمية بالألف والتاء:

روعي كثرة استعمال الصفة كالاسم؛ فجاز جمعها بالألف والتاء، فقال:

"ونبهت بقولي: "غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا"[(١)] على نحو: ..... وبطحاء صفة مقابلة في الأصل لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء"[(٢)].

لا يجمع بالألف والتاء ما كان على "فعلاء" ومذكره "أفعل" ما دامت وصفًا، أو من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، أو من الخاصة بالمؤنث وليس فيها علامة التأنيث، ما لم ينقل إلى العلمية [(٣)] فإذا نُقِل إليها في الحقيقية [(٤)] أو في الحكمية، فإنه يجوز جمعهما إذ ذاك بالألف والتاء؛ ذلك لأن الصفة المنقولة إلى الأسماء ليس بصفة -في الحقيقة- والدليل على ذلك: أنها تستعمل كاستعمال الأسماء، فلا تسبق

---

(١) جاء هذا النص عندما تحدث عما يجمع بالألف والتا قياسًا، ينظر: تسهيل الفوائد (ص: ٢٠) والتثنية في قوله: "غير منقولين" يُقصَد بها، (فعلاء) ومذكره (أفعل) وهو موضوع المسألة، و(فعلى) ومذكره (فعلان) فيأخذ هذا الحكم فينقل للعلمية حقيقية، نحو: سكرى، جمعها سكريات إذا سُمي بها، أو حكميا، وهو غير محفوظ؛ لذا قال ناظر الجيش: "وأما النقل الحكمي فلم يحفظ؛ إذ لم تعامل فعلى فعلان معاملة الأسماء؛ فإن وجد كان تقسيم المصنف صحيحا، وإلا كان قاصرا" تمهيد القواعد (١/ ٤٢٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١١٣، ١١٤).

(٣) المقدمة الجزولية في النحو (ص٤٩).

(٤) نقل فعلاء إلى الاسمية الحقيقية، نحو: حوّاء إذا سُمي بها؛ علم امرأة منقول من حوّاء أنثى أحوى من الحوَّة، "والحوّة: حمرة تضرب إلى السّواد يقال: شفة حوّاء" كتاب الأفعال لابن الحداد (١/ ٣٤٩).

بموصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا يضمر فيها، وقد يلحظ فيها هذا الأصل، ولا اعتبار له، إلا فيما اعتبرته العرب[١].

ومثال الصفات التي تم نقلها إلى الاسمية الحكمية، هو: "بطحاء" مؤنث "أبطح"؛ فإنها في الأصل وصف[٢]؛ إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فجرت مجرى الأسماء؛ لأنك تقول: "أبطح"، و"بطحاء" ولا يكاد يذكر موصوفا، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة صحراء، فتجمع بالألف والتاء، فيقال: "بطحاوات"، كما يقال: "صحراوات"[٣]، ومن أمثلته: "جرعاء" مؤنث "أجرع"، فإنه في الأصل وصف[٤]، ثم غلب عليه الاسمية[٥] فيقال في جمعه: جرعاوات[٦].

يقول السيرافي: "فمجيء المذكر على "أفعل" والمؤنث على "فعلاء"، قد بين أنه صفة وربما كثرت الصفة في كلامهم، واستعملت فأوقعت موقع الأسماء .... كما أنك إذا قلت: هذا أبطح، وأجرع، فكأنك قلت: مكان أبطح، ومكان أجرع"[٧].

---

(١) لا يعتبر هذا اللحظ إلا في مثل ما اعتبرته العرب فيه، وفيما أدخلت العرب الألف واللام في العلم الذي أصله الصفة على خلاف معتادها في الأعلام، فقدرت فيه الرجوع إلى الأصل، فهي إذ ذاك صفات حقيقية بحسب القصد وقعت صلات للألف واللام. ينظر: المقاصد الشافية (١/٨٤، ٤٨٥).

(٢) في الأصل هو وصف لكل مكان منبطح من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة، يقال: "مكان أبطح" و"برية بطحاء" لما اتسع منها قال في العين (٣/ ١٧٤) (ح ط ب): "بطح: بطحته فانبطح، والبطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى، فإن عرض واتسع سمي أبطح"، وفي التقفية (ص٢٨٨) (باب الحاء): "أبْطَح، وهي بطون الأودية" وينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٣٠) (ح ط).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٠٦)، تمهيد القواعد (١/٤٢٤، ٤٢٥).

(٤) وصف لكل مكان مستو، قال في العين (١/ ٢٢٥) (ج ر ع): "والجرعاء من الأرض: ذات حزونة تُسَفَّي عليها الرياح فتغشيها، وإذا كانت صغيرة فاسمها الجرعة وجمعها جراع، وإذا كانت واسعة جدا، فهي أجرع كله" وفي الجيم (٣/ ١٧٩) (باب الكاف): "أَجرعَ سهلٍ طَيِّب التُّراب"، ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وينظر: المحيط في اللغة (١/ ٣٦) (جرع).

(٥) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٧١٢)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ١٧٠).

(٦) ينظر: العين (١/ ٢٢٥) (ج ر ع).

(٧) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٦٦).

كثرة الاستعمال في هذا الموضع أعطت للصفة حكمًا مغايرًا لحكمها، وهو حكم الأسماء، فعوملت معاملتها فأخذ المؤنث منها حكم الاسم المؤنث فجاز جمعه بالألف والتاء.

صرف "أيَّة":

روعي كثرة استعمال ما تضاف إليه "أيَّة" فحكم ابن مالك بصرفها- مخالفًا أبا عمرو- لبُعْدِها حينئذ عن شبه العلم، فقال:

"وإذا قيل في "أيّ" "أية" لإرادة معنى "التي" فإما أن يصرح بما تضاف إليه، وإما أن يحذف ويُنوَى، فإن صُرِّح به فحكم "أيَّة" معه حكم "أيّ" حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نُوِى فكذلك أيضا، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف؛ لأنَّ التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية؛ ولذلك مُنِع من الصرف "جُمعَ"[(١)] المؤكَّد به؛ لأنَّ فيه عدلا وتعريفا بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول، إلا أنَّ شَبَه "جُمعَ" بالعلم أشد من شبه "أيَّة"؛ لأن "جُمعَ" لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف "أيَّة" فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم"[(٢)].

---

(١) سبب منع "جُمَع" من الصرف فيه قولان: الأول: العدل وشبه العلمية، والعدل فيها تحقيقي، وعُدِلت عن فَعَل، أو فَعَالى، أو فعلاوات، أقوال، أما العلمية؛ فلأنه كعلم الجنس، أو لأنها تنزلت منزلة أسماء الأعلام المشتقة حال العلمية كغطفان وسعاد، ونقل عن أبي سليمان السعدي، وقيل: إنه معرف بالإضافة المنوية إلى ضمير المؤكَّد، وقد استُغني بنية الإضافة عن ظهورها، وصار كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وهذا القول اختيار السهيلي، وابن عصفور، والثاني: العدل والوصفية بالنظر إلى الأصل، لا باعتبار الخاصة التي صيرته تأكيدا، وأجاز ابن الحاجب أن يقال فيه: "إن هذه الألفاظ في أصلها صفات ثم استعملت غير صفات، فكانت كأسود وأدهم باعتبار الصفة الأصلية، فلما انضمت إلى العدل وجب منع الصرف" وحسَّنه؛ لأنه "أولى من دعوى العلمية فيها لكونها خارجة عن قياس العلم في المعنى والاستعمال أما المعنى فلجريها على الشيء وشبهه، وأما الاستعمال فلزومها التبعية" الأمالي (٢/٨٠٨: ٨١٠) وينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٨، ٨٦٩) شرح ابن الناظم (ص: ٤٦٦)، شرح المكودي على الألفية (ص: ٢٧٤).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٩).

و"أية" حكمها كـ "أي" إذا كانت موصولة [١] والأصل فيها هو الإعراب [٢] في جميع حالاتها، سواء أضيفت، أم لم تضف[٣] فإذا لم تضف، نحو: يعجبني أيٌّ قائم، ونحو: يعجبني أيٌّ هو قائم، وكذلك هو حكم "أية" إذا حذف ما تضاف إليه، وأنثت بالتاء؛ فهي معربة، ومصروفة تقول: اضرب أيةٌ في الدار، وامرر بأيةٍ في الدار[٤]، وهو القياس[٥] كذلك تصرف إذا كانت الإضافة منوية؛ لأن التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم وهو ما عليه الجمهور[٦].

إلا أن أبا عمرو فيما حكاه عنه المازني[٧] ذهب إلى منعها من الصرف، إذا حذف ما تضاف إليه، وأنِثَت بالتاء، فيقول: رأيت أيةَ في الدار[٨].

وذكر أبو حيان وتبعه السيوطي أن ابن مالك أورد هذه المسألة هكذا، وأوردها غيره على أنك إذا سميت امرأةً بـ"أية في الدار"[٩].

---

(١) خالف في موصوليتها ثعلب، فزعم أنها لا تقع موصولة أصلا، وقال: لم يسمع (أيهم هو فاضل جاءني) بتقدير: الذي هو فاضل جاءني. ينظر: مغني اللبيب (١/ ١٠٧، ١٠٩).

(٢) وعلة إعرابها وجهان، أولهما: خروجها عن بقية الأسماء الموصولة، فهي لا تنفك عن الإضافة لفظًا أو تقديرًا، فلما تحقق فيها ما هو من خصائص الأسماء عاودت الأصل في الأسماء وهو الإعراب؛ إذ كان مقتضى القياس وجوب إعرابها مطلقاً، وثانيهما: أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها "جزء" ونقيضها "كل" وهما معربان فكانت معربة، ينظر: أسرار العربية (١/٣٣١)، شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٨).

(٣) (أي) إذا أضيفت فلا تضاف إلا إلى معرفة، ولها أربعة أحوال: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم هو قائم، وألا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أي هو قائم، وألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أي قائم، وهي معربة في هذه الثلاث باتفاق، أما الرابعة فهي أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو يعجبني أيهم قائم، وهي مبنية جوازا بخلاف، ومنه قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩] التذييل والتكميل (٣/ ٩٣)، شرح ابن عقيل (١/ ١٦٢).

(٤) ارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٨).

(٥) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٦٣).

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٤٠)، همع الهوامع (١/ ٣٥٠).

(٧) ينظر رأيه في: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٦٣)، ارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٨)، التذييل والتكميل (٣/ ٩٥)، المساعد (١/ ١٥٦)، تعليق الفرائد (٢/ ٢٣٢).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٩٤).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٨)، همع الهوامع (١/ ٣٥٠).

وعلة المنع أنه رأى أن الصيغة وضعت للمؤنث، ورأى أنها معرفة، ولم ينظر لتقدير الإضافة [١] أما ما بعدها من الصلة فهو كالصفة[٢]، فمنعها الصرف، ويُعارَض بأن التعريف المانع من الصرف مع التأنيث هو تعريف العلمية؛ لذا خُرِّج على عدَّة أوجه، هي: أنها تعرَّفت بالإضافة المنوية، والتعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعملية، ولذلك منع من الصرف "جمع" المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية، فكان كالعلم المعدول[٣].

وأجاب ابن مالك على هذا الوجه بأن "جُمَع" أشد شبهًا بالعلم من "أيَّة"؛ لأن "جُمَع" لا يستعمل مع ما يضاف إليه، بخلاف "أية"، فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم، نحو: يعجبني أيتهن قامت[٤].

والوجه الآخر: أنها تعرفت بالصلة، فمنعت من الصرف؛ لتعرفها بالصلة، والتأنيث، قال الرضي: "فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف: تعريف الموصولات، واعتد بتاء التأنيث بلا علمية"[٥].

ولأجل كثرة استعمال "أيَّة" مصروفة، حكم ابن مالك موافقا الجمهور بصرفها إذا لم تُضَف، وهو حكم موافق للقياس.

حذف (أنْ) المصدرية:

روعي كثرة الاستعمال لـ "أنْ" المصدرية؛ فأوثرت بجواز الحذف، قال ابن مالك: "وإذا كان حرفا مصدريا لم يجز حذفه أيضا، إلا إذا كان "أنْ" فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوثِرَتْ بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف أخواتها"[٦].

---

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٣٢).

(٢) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٥٠).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٩٤)، همع الهوامع (١/ ٣٥٠).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٩)، المساعد (١/ ١٥٦).

(٥) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٦٣).

(٦) شرح التسهيل (١/ ٢٣٣)، تمهيد القواعد (٢/ ٧٨٦).

"أنْ" الخفيفة: هي حرف مصدري بالاتفاق، وتدخل في موضع يسبك الفعل معها إلى مصدر[١]، وتوصل بالفعل المضارع[٢] وتخلصه للاستقبال، تقول: وسرني أن تجلس، والكثير الشائع فيها نصبه[٣] وأُعمِلت لاختصاصها بالفعل، ونصبت لشبهها بـ "أنَّ"[٤] العاملة في الاسم[٥].

وهي أصل نواصب الفعل وأمُّ الباب[٦] وأقوى النواصب، وأولاها بالعمل[٧]؛ لذا حُمِلت عليها باقي نواصب الفعل المضارع[٨] كما أنها أكثر النواصب وقوعًا في القرآن الكريم[٩] ومن ذلك قوله تعالى [١٠]: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْۖ﴾ وقوله[١١]: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ وقوله[١٢]: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ٢١٣).

(٢) ويجوز أنْ توصل بالأمر نحو: أوعزت إليه بأن افعل، على قول سيبويه في هذا وصُحِح، واستُدِل عليه بدخول حرف الجر في قولهم :كتبت إليه بأن قم؛ لأن حرف الجر ولو زائدًا لا يدخل إلا على اسم أو مؤوّلا به، وتوصل بالماضي وخالف فيه ابن طاهر، ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٥)، حاشية الصبان (١/ ٢٥٤).

(٣) توجيه اللمع (ص: ٥١٥).

(٤) أشبهتها في أربعة أوجه: في اللفظ فهي قريبة منها، وإذا خففت صارت مثلها، وأنها وما عملت فيه مصدر مثل أنَّ الثقيلة، وأنَّ لها ولما عملت فيه موضعا من الإعراب كالثقيلة، وأنَّ كل واحدة منهما تدخل على جملة. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٠).

(٥) ينظر: أسرار العربية (ص: ٢٨٨).

(٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (ص٢١٧)، حاشية الصبان (١/ ٤١١).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص٤٧٨).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٤).

(٩) ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٤).

(١٠) البقرة: من الآية: ٢٤٦.

(١١) يونس: من الآية: ١٠٠.

(١٢) الإسراء: من الآية: ٩٤.

يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ وقوله[١]: ﴿وَأَنْ أَتْلُوَاْ ٱلْقُرْءَانَ﴾ وقوله[٢]: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ﴾ وقوله[٣]: ﴿أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾.

ولأجل كثرة استعمالها جاز فيها دون أخواتها أن تعمل في الفعل مظهرة، ومضمرة، فتعمل مضمرة باطراد بعد ستة أحرف، وتُعَدُّ هذه الحروف دلائل عليها[٤]، وهي:

- "لام الجر" نحو قوله تعالى[٥]: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾[٦] وتسمى لام الجحد، و"أن" بعدها مضمرة وجوبا، أما جوازا، فنحو: جئتُك لتُكرمَني[٧]، وكقوله تعالى[٨]: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ وقوله[٩]: ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ وتسمى "لام كي" أو "لام العاقبة"[١٠].
- "أو" بمعنى "إلى"، أو "إلا"، نحو: لألزَمنَّك أو تعطيَني[١١].

(١) النمل: من الآية: ٩٢.
(٢) الشعراء: من الآية: ٥١.
(٣) ص: من الآية: ٦.
(٤) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب (٢/ ٤٤).
(٥) العنكبوت: من الآية: ٤٠.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٨).
(٧) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٤٣٧).
(٨) القصص: من الآية: ٨.
(٩) القصص: من الآية: ١٣.
(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٧٨).
(١١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٤٣٧).

- "حتى" بمعنى "إلى" نحو: سرت حتى أدخلها، ومنه قوله تعالى[١]: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾[٢] وقوله[٣]: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾.
- "كي"، نحو: جئت كي تكرمني[٤] ومنه قوله تعالى[٥]: ﴿كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ وقوله[٦]: ﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ وقد تصاحب اللام قبلها، و"لا" بعدها، كقوله تعالى[٧]: ﴿لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ أو "لا" بعدها، كقوله[٨]: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾.
- "فاء الجواب"، في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، نحو: إيتني فأكرمك، وقوله تعالى[٩]: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾، و"ما تأتينا فتحدثنا"، وقوله [١٠]: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ

(١) البقرة: من الآية: ١٠٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٩).
(٣) البقرة: من الآية: ٢١٤.
(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٦)، عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص١٨٣)، البديع (١/ ٦١٢).
(٥) طه: من الآية: ٣٣.
(٦) طه: من الآية: ٤٠، والقصص من الآية: ١٣.
(٧) النحل: من الآية: ٧٠.
(٨) الحشر: من الآية: ٧.
(٩) طه: من الآية: ٨١.
(١٠) الأعراف: من الآية: ٥٣.

فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ وقوله [١]: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾ و"ألا تنزل فتصيب خيرا"[٢].

- "واو المصاحبة"، نحو: "لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنِ" أي: لا تجمعْ بينهما.[٣]
- العاطف على اسم لا يشبه الفعل، كقول الشاعر[٤]:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيْني ... أَحَبُّ إليَّ منْ لُبْسِ الشّفُوفِ

نُصِب الفعل "تَقَرَّ" المعطوف على اسم صريح "للبس" بـ"أن" مضمرة جائز اظهارها، والتقدير: للبس عباءة وأن تقر عيني، فحُذِفت "أنْ" وأُبقي عملها ليدل عليها، والواو ليست مخصوصة بهذا الموضع، بل هو جائز مع "أو" ومن ذلك قوله تعالى[٥]: ﴿۞وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي[٦] وزاد الأزهري[٧] وأبو عمرو

(١) النساء: من الآية: ٧٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٩).

(٣) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٤٣٧).

(٤) البيت من بحر الوافر، نسب إلى الكلبية، وهي ميسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية، في: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٤١١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٢/ ٢٥)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٥٨٨)، ونسب لامرأة من ولد طلبة بن قيس بن عاصم المنقري، في: بلاغات النساء (ص: ١١٦)، البصائر والذخائر (٥/ ٢٦)، وهي مية بنت طلبة بن قيس بن عاصم، المنقرية: شاعرة، لها أخبار مع ذي الرمة وله فيها أشعار، ينظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٤٢): وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٤٥)، المقتضب (٢/ ٢٧)، الأصول (٢/ ١٥٠)، الإيضاح العضدي (ص٣١٢)، الرد على النحاة (ص١٢٤).

(٥) الشورى: من الآية:٥١.

(٦) و "قرأ نافع وابن عامر ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ برفع اللام" السبعة في القراءات (ص٥٨٢).

(٧) معاني القراءات للأزهري (٢/ ٣٥٩)، وينظر: المبسوط في القراءات العشر (ص٣٩٦)، الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ص٣٢٣).

الداني[١] ابن عامر، بنصب "يرسل" عطفا على "وحيا"، والأصل: أو أن يرسل[٢]، وجائز مع الفاء، كقول الشاعر[٣]:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ... ما كنتُ أُوثِر إتْرابا على تَرَب.

وجائز مع "ثم" كقول الشاعر[٤]:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلُهُ ... كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ.

أراد: ثم أن أعقله، فحُذِفت "أن" وأُبقِي عملُها[٥]، "فهذا وأمثاله جائز لكثرة نظائره"[٦].

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٤/ ١٥٦٩).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٦٣٨).

(٣) البيت من البسيط، نسب إلى رجل من طيء ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٧)، شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٤٩)، شرح ابن الناظم (ص٤٨٨)، ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٨٩)، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٦١٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٦٢)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٠٥)، زهر الأكم في الأمثال والحكم (١/ ٣٣٥).

(٤) البيت من البسيط، قائله: أنس بن مدرك الخثعمي في قتله سليك بن السُلَكة في: الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٢٧٤)، الحيوان (١/ ١٨) وفيه "مدركة"، الشعر والشعراء (١/ ٣٥٦)، المعاني الكبير في أبيات المعاني (٢/ ٩٢٨، ١٠٠٩)، الفاضل (ص٨٥)، العقد الفريد (٣/ ٧١)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص٣٨٧)، وبلا نسبة في: معجم ديوان الأدب (٢/ ١٨٠)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٦٠٧)، مقاييس اللغة (١/ ٣٩٥)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٠٥).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٧: ١٥٥٩).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٥٩).

ولا تعمل مضمرة فيما سوى ذلك إلا في وجه الشذوذ[١] كما أُختُصَت بجواز حذفها مع عدم البدل[٢] و"حذفُها مكتفى بصلتها جائز بإجماع"[٣].

وكثرة الاستعمال أدت إلى الاتساع في عمل "أنْ" المصدرية، وهو حكم يشهد له الواقع اللغوي، كما سبق بيانه.

إلحاق "لا" بـ "ليس" في العمل:

روعي كثرة الاستعمال في "لا" فألحقت بـ "ليس" في العمل، في تحليل ابن مالك.

قال: "ومقتضى النظر أيضا أن يكون إلحاق "لات"[٤] بـ "ليس" راجحا على إلحاق "ما"[٥] و"إنْ" و"لا" لأنَّ اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبهة بـ "ليس" في اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ "ليس" إلا أنَّ الاستعمال اقتضى تقليل

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٤٧٨).

(٢) ينظر: الإنصاف (٢/ ٥٥٩)، أما إعمالها مع عدم البدل فهو قبيح عند البصريين، كقول طرفة:

"ألا أيها ذا الزاجري أحضرَ الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي"

فالوجه الرفع في "أحضر"؛ لأن "أن" موصولة بالفعل، ولا يجوز حذف الموصول وتبقية الصلة، ومع ذلك فهي عامل ضعيف، لأنه حرف من الحروف، ولا يجوز أن تعمل الحروف مضمرة، أما الكوفيون فقالوا بجواز إعمالها، والصحيح قصره على السماع؛ لقلته. ينظر: شرح أبيات سيبويه (٢/ ٦١)، علل النحو (ص٤٤٢)، الإنصاف (٢/ ٥٦٠)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص١٣٧)، اللباب (٢/ ٣١)، تمهيد القواعد (٨/ ٤٢٦٦)، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٦٤).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٧٨٢).

(٤) أُعمِلت "لات" عمل "ليس" إلا أنها تعمل في "الحين" خاصة، ولا تعمل إلا مضمرا فيها، قال سيبويه: "كما شبهوا بها [ليس] "لات" في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها، لأنها ليس كـ "ليس" في المخاطبة والإخبار عن غائب .... لا تقول: عبد الله لات منطلقا، ولا قومك لاتوا منطلقين" الكتاب (١/ ٥٧)، وينظر: الأصول في النحو (١/ ٩٥).

(٥) "ما" تعمل عمل "ليس" في لغة الحجازيين، بشروط، قال سيبويه: "ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف " ما ". تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها" الكتاب (١/ ٥٧).

الإلحاق في "إنْ" وكثرته في "لا" مجردة، وقصره في "لا" مكسوعة بالتاء[١] على الحين أو مرادفه"[٢].

"لا" مهملة عند جميع العرب، وكذا عند بني تميم[٣]، وقد يعملها الحجازيون إعمال "ليس" بشروط إعمال "ما"[٤] عدا شرط واحد، وهو: ألَّا يقترن اسمها بـ "إن" الزائدة[٥] نحو: لا أحدٌ أفضلَ منك، و: لا رجلٌ قائمًا، ومنه قول الشاعر[٦]:

تَعَزّ فَلاَ شَئٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا.

ومن أعملها من النحويين استند في إعمالها لقول سيبويه: "وتقول: لا أحد أفضل منك، إذا جعلته خبرا، وكذلك: لا أحد خير منك"[٧]، وذكر ابن مالك أنَّ إعمالها كثير مراعاة لكثرة الاستعمال، وإعمال "إنْ" قليل، وخالفه أبو حيان، وابن هشام، وأيَّد ناظر الجيش[٨] رأيَ أبي حيان.

---

(١) "التاء" قال قوم هي متصلة بـ "لا" دخلت لتأنيث الكلمة، وعلى هذا يوقف عليها بالتاء؛ لأنها أشبهت التاء اللاحقة بالفعل في دلالتها على التأنيث في غير لفظها، وفتحت للفرق بين الحرف والفعل، ولو قيل: حركت لالتقاء الساكنين كان وجها، وقال الكسائي يوقف عليها بالهاء لتحركها، ومنهم من قال: هي متصلة بحين كما قالوا "تلان" اللباب (١/ ١٧٩).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٧٥).

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣/ ١٢٠٩).

(٤) وشروط إعمال (لا) هي: ألَّا ينتقض النفي بـ "إلا" نحو: لا رجل إلا قائم، وألَّا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: لا قائما رجل، وألَّا يتقدم معمول خبرها على اسمها فلا تقول: لا طعامك رجل آكلا ويزاد شرط رابع، وهو: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، ينظر: المرتجل (ص١٧٩)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٥٥).

(٥) لأن "إن" لا تلي "لا" فلا داع لاشتراطه فيها ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٨).

(٦) البيت: من الطويل، وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم (ص١٠٧)، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٥)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٨)، التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٢)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥١٠)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٢٥٦)، هـ. شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٨)، همع الهوامع (١/ ٤٥٦)، شرح شواهد المغني (٢/ ٦١٢)، شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٣٧٨).

(٧) كتاب سيبويه (٢/ ٢٩٩).

(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢١٩، ١٢٢٠).

قال أبو حيان: "وتعمل "لا" أيضًا عمل "ما" وعملها قليل بخلاف عمل "إن" ودعوى ابن مالك العكس باطلة"[١] وقال أيضا: "وقوله و"لا" كثيراً يعني أن عمل "إن" قليل، وعمل "لا" كثير، والعكس هو الصواب؛ لأن "إن" قد عملت نثراً ونظماً، و"لا" إعمالها قليل جداً"[٢].

وقال ابن هشام: "و "لا" هذه تخالف "ليس" من ثلاث جهات، إحداها: أن عملها قليل حتى ادعُي أنه ليس بموجود"[٣].

قلت: رأي ابن مالك في أن استعمال "لا" أكثر من "إنْ" يؤيده الواقع اللغوي؛ فإذا روعي في إعمالها كثرة الاستعمال فهي كذلك، خاصة وأنه قد ورد إعمالها مراعاة للشبه بـ"ليس".

حذف الفعل:

روعي كثرة الاستعمال في المثل، أو ما جرى مجراه، فحُذِف لأجلبينها (عل وجوبًا.

قال ابن مالك: "فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مَثَلا أو جاريًّا مجرى المثل في كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاقتصار .... والجاري مجرى المثل قولهم: حسبك خيرا لك، ووراءك أوسع لك، وقوله تعالى[٤]: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ و[٥] ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾"[٦].

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٨).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٨١).

(٣) مغني اللبيب (ص٣١٥)، وينظر: أوضح المسالك (ص: ٢٧٩)، تخليص الشواهد (ص: ٢٩٣).

(٤) النساء: من الآية: ١٧٠.

(٥) النساء: من الآية: ١٧١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٥، ١٥٩).

يجوز حذف الفعل والاقتصار على منصوبه، سواء أكان مفعولا أو غيره، مستغنى عنه بقرينة ما، ومن القرائن قرينة حضور معناه[١] أو حضور سبب الفعل[٢] أو حضور مقارنة[٣] وغير ذلك من القرائن.

فإذا كان المنصوب في مَثَلٍ[٤] أو شبهه في كثرة الاستعمال كان حذف الفعل والاقتصار على منصوبه واجبًا.

ومن شبه الأمثال في كثرة الاستعمال، "حَسْبُك خيرًا لك"، فقولهم: "حَسْبُك" أمر، كأنه قال: "اكفف عن هذا الأمر، واقطع، وائت خيرا لك"، ومنه قولهم: "وراءَك أوسعَ لك" فالأول منهي عنه، والثاني مأمور به، معناه: خلِّ هذا المكان الذي هو وراءك، وائت مكانا أوسع، فلا تظهر أفعال هذه المنصوبات؛ لأنه كثر استعمالها، وعَلِم المخاطب أنه محمول على أمر غير ما كان فيه، فصارت هذه الأسماء عوضا من اللفظ بالفعل[٥].

قال سيبويه: "وإنما نصبت "خيرًا لك" و"أوسع لك"؛ لأنك حين قلت: "انته" فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر"[٦].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ وقوله: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ فقوله "خيرًا" منصوب بفعل مضمر وجوبا [٧] وأَضمر؛ لدلالة الحال عليه، والاستغناء بها عنه؛ لأن

---

(١) نحو: زيدًا، يقال- مثلا- لمن رأيته قد شرع في إعطاء: أي: أعط زيدًا، ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٢).

(٢) كقوله: إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ هَيَّجَني، ... ولو تعزَّيتُ عَنْهَا أمَّ عَمَّارِ.

نصب "أم عمار" بـ"هيجني"؛ لأن معناه ذكرني؛ لأن التهييج سبب للذكر. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (ص١٤٩)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٣) .

(٣) نحو "قولك لِمَن تأهب للحجّ: مكة بإضمار: أراد مكة" شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٦).

(٤) من المُثُل: قولهم: كلَّ شيء ولا شَتِيمَةَ حُرّ، على رواية النصب في "كل، وشتيمة"، بإضمارِ فعلَيْن، كأنّه قال: إيتِ كلَّ شيء، ولا ترتكِبْ شتيمة حرّ، ويروى برفع الأولَ على الابتداء، كأنّه قال: كلُّ شيء أَمَمٌ، ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا، أي: كلُّ شيء محتَملٌ، ولا تشتمن حرًّا، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩٤).

(٥) ينظر: البديع (١/ ١٤٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣٩٥/١)، المساعد (١/ ٤٤١).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨٣).

(٧) الكافية في علم النحو (ص١٩).

الدّعاء إلى التوحيد كان قائمًا معلومًا[١] والتقدير: انتهوا عن ذلك، وأتوا خيرا لكم[٢] وقدره أبو الفداء بـ"اقصدوا"[٣] وهذا مذهب سيبويه، والخليل[٤].

يقول سيبويه: "وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا لك، وادخل فيما هو خير لك، .... لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف"[٥]

ويلاحظ أن كثرة الاستعمال قد أثَّرت في نقل حكم حذف الفعل من الجواز إلى الوجوب.

ورود الاستثناء المنقطع بغير لفظ "أحد":

روعي كثرة الاستعمال في تفسير سبب اتباع المستثنى المنقطع للمستثنى منه، وأوضح ابن مالك ذا فقال:

"وزعم المازني أن إتْبَاع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل، قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب: "وهو فاسد؛ لأنه لا يُتَوَّهم ذلك إلا في لفظ "أحد"، والذي يبدل منه في هذا الباب وليس بلفظ "أحد" أكثر من أنْ يُحصى" انقضى كلامه"[٦].

---

(١) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٤١٧).

(٢) البديع (١/ ١٤٢)، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص١٤١).

(٣) الكناش (١/ ١٦١).

(٤) فيه قولان آخران، أولهما: مذهب أبي عبيدة، والكسائي، أنه منصوب، لأنه خبر "كان" محذوفة، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم، وثانيهما: مذهب الفراء، أن يكون "خيرا" متصلا بالأول ومن جملته، ويكون صفة لمصدر محذوف، كأنه قال: "انتهوا انتهاء خيرا لكم، وآمنوا إيمانا خيرا لكم". بتصرف: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩٥)، وينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٨١).

(٥) الكتاب (١/ ٢٨٣)، ونقل في: المقتضب (٣/ ٢٨٣)، البديع (١/ ١٤٢)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٥٥، ١٥٩).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٩).

والاستثناء المنقطع، هو: أن يكون المستثنى متأخرًا، في كلام تام، غير موجب، وهو من غير جنس المستثنى منه، وصح فيه التفريغ، ومعنى "صحة التفريغ" أن يمكن تسلّط العامل السابق لـ (إلا) على المستثنى[١].

ويشترط فيه، المناسبة للمستثنى منه، فلا يجوز: قام القوم إلا ثعبانا، ولا يجوز: صهلت الخيل إلا الإبل، لتقدم ما هو نص في خروج المستثنى، وهو "صهلت" بخلاف ما لو قيل: "صوتت"[٢].

قال ابن السراج: "فإذا كان الاستثناء منقطعا، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى منه فَتَفَقَّد هذا فإنه يدُقُّ"[٣].

وحكمه: واجب نصب المستثنى، إن لم يمكن تسليط العامل عليه، اتفاقا، نحو: "ما زاد المال إلا ما نقص" و"ما نفع زيد إلا ما ضر" إذ لا يقال: زاد النقص، ولا: نفع الضر[٤] فإن أمكن تسليط العامل، وصح إغناء المستثنى عن المستثنى منه، فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة[٥] لقوله[٦]: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ ومنه قوله تعالى[٧]: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ وتميم تجيز الإتباع- على أنه بدل مما سبقه- وترجح النصب[٨].

تقول: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، على الاستثناء المنقطع؛ لأن الثاني من غير جنس الأول، فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتساع؛ قلت: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ[٩].

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب (٢/ ٤٨٣).

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٢٩) حاشية المحقق رقم (١).

(٣) الأصول في النحو (١/ ٢٩١).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٢٩).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٤٨٠)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٣)، مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٢١٢).

(٦) النساء: من الآية: ١٥٧.

(٧) البقرة: من الآية: ٧٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٦٣)، التبيان (١/ ٨٠).

(٨) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ٢٢٩) المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٦٢)، أسباب التعدد في التحليل النحوي (ص: ٢٨).

(٩) شرح كتاب سيبويه للرماني (ص: ٤٧٤).

وفسر المازني إبدال المنقطع عند تميم، بأنه من باب تغليب العاقل على غير العاقل[١]، كالتغليب في قوله تعالى: "ومِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ"[٢].

قال ابن عصفور: "وزعم المازنيّ أنّ وجه البدل أن يكون أطلق "الأحد" على "الأحد وغيره"؛ لأنّه اسم لمن يعقل، فلمّا اجتمع مع ما لا يعقل ساغ وقوعه عليه وعلى ذلك حمل قوله[٣]:

... لَيْسَ بها أنيسُ ... إلَّا اليعافِيرُ....البيت

لأن الأنيس يقع على من يعقل، فأراد به من يعقل، وما لا يعقل وغلّب"[٤].

لكن هذا التفسير مردود عليه، بأنه: "لا يُتوهم ذلك محصورًا في لفظ "أحد" وما يشبهه؛ لأن ما جاء مما ليس بلفظ "أحد" أكثر من أن يحصى"[٥]؛ قاله ابن خروف.

ورده ابن عصفور، بأنه "فاسد لأنه غير مطرد في الاستثناء المنقطع" ويدل على ذلك أنه "لا يسوغ في مثل قول الشاعر[٦]:

ليسَ بَيني وبينَ قَيْسٍ عِتَابٌ ... غَيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ"

فقوله "عتاب" لا يقع على من يعقل، فيسوغ فيه ما ساغ في "أحد"[٧].

---

(١) نقل عن المازني في: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٥١٣).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٨/٢١٧، ٢٣٠).

(٣) البيت من الرجز: والبيت بتمامه:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بها أنيسُ ... إلَّا اليعافِيرُ وإلّا العيسُ.

قائله عامر بن الحارث (جِران العَوْد النُّميري) في ديوانه (ص: ٥٢) بلفظ: "بِسباسًا ليس بها أنيس"، شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٦)، وشرح الشواهد الشعرية (٢/ ١٨)، المعجم المفصل في شواهد العربية (١٠/ ٢٨٤)، ولبشر بن أبي حازم في: حياة الحيوان (٢/ ٥٦٠)، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٢٢)، المقتضب (٤/ ٤١٤)، علل النحو (ص١٩٦)، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح (١/ ٨٦٦)، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (ص٥٣٣)، مفتاح العلوم (ص٣٧٢، ٥٠٩)، خزانة الأدب (٤/ ١٢٣).

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٣).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ٢٣٠)، المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٦٣).

(٦) البيت من بحر الخفيف، قاله معاوية بن أبي سفيان في ديوانه (ص: ١٢٧)، وإلى عمرو بن الأيهم التغلبي (من نصارى تغلب)، في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٢٣)، حماسة البحتري (ص٩٤)، الشكوى والعتاب (ص١٦)، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/ ١٨٤)، ولعمرو بن الأهتم في: الوحشيات (الحماسة الصغرى) (ص٤٢)، وبلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٤١٣)، العقد الفريد (٤/ ٦٣)، اللامع العزيزي (ص٩٢٤).

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٤٠٣، ٤٠٤).

أي: أن الطعن والضرب ليسا من العتاب، وقد أبدلت "غير" المضافة إليهما منه، مع أنه لا يمكن التغليب، ورده أبو حيان بأن هذا "لا يطرد في باب الاستثناء المنقطع؛ لأنهم قد يفعلون ذلك حيث لا يمكن تغليب" واستشهد بالبيت السابق[١].

ورُدَّ عليه أيضا بأنه لا يَرِد في قول الشاعر[٢]:

عَشِيَّةَ لا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا ... ولَا النَّبلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ.

إذ فيه إبدال المنقطع، وليس هنا ذو عقل، حيث أبدل "المشرفي" من "الرماح" مع أنه ليس من نوعه[٣].

فالبدل في الاستثناء المنقطع ليس بالضرورة أن يأتي مع لفظ "أحد" بل الأكثر هو إتيانه بدونه؛ لذا ردَّ النحويون- ونقل ابن مالك ردَّ ابن خروف- تفسير المازني بأنه من تغليب ما يعقل على غير العاقل.

حذف الهمزة من المصدر:

روعي كثرة الاستعمال في بناء المصدر، فحذف لأجلها بعض حروف فعله، ومن ذلك ما أوضحه ابن مالك في قوله:

"ومن المحكوم بمصدريته: ثواب وعطاء، أصلهما: إثواب، وإعطاء، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، والمصدرية باقية كـ: طاعة، وطاقة، وجابة، والأصل: إطاعة، وإطاقة، وإجابة؛ لأنها مصادر: أطاع، وأطاق، وأجاب، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير"[٤].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٨/ ٢٣٠).

(٢) البيت من الطويل، لضرار بن الأزور الصحابي، من قصيدة قالها في يوم الردة نسب إليه في: معجم الشواهد الشعرية (٢١/ ٣١١)، المعجم المفصل في شواهد العربية (٧/ ١٩٥)، وللحصين بن الحمام المرّي، في: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (٣/ ٩١)وبلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٣٢٥)، شرح ابن الناظم (ص٢١٧)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٣)، تمهيد القواعد (٥/ ٢١٥٠)، شرح الفارضي على الألفية (٢/ ٢٤١)، خزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٣١٨)، حاشية الصبان (٢/ ٢١٧).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٥١٣).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٢٢).

والمصدر، هو: "اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة"[١].

والمقصود بقوله: "الجاري على الفعل" أي: أن المصدر يتضمن حروف فعله بمساواة، بل قد يزيد، فإن لم يوافقه فهو اسم مصدر؛ لذا فقد خرج بهذه العبارة نحو: غسلا، ووضوءًا، من: اغتسل، وتوضأ؛ فهي أسماء مصادر، وليست مصادر؛ لأنها لا تجري على أفعالها؛ لأن قياس مصدر "اغتسل" الجاري عليه، هو "الاغتسال"، وقياس مصدر "توضأ" الجاري عليه، هو: "التوضؤ"[٢].

أما اسم المصدر، فهو: "ما ساواه في المعنى، والشياع، وقبول الألف واللام، والإضافة، والوقوع موقع الفعل، أو موقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوّه لفظا أو تقديرا، دون عوض من بعض ما في الفعل، كـ: وضوء وغسل، فإنهما مساويان للتوضؤ والاغتسال، في المعنى، والشياع، وجميع ما نُفي عن العَلَم، وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما في فعليهما، وهما توضّأ واغتسل"[٣].

قال سيبويه: "هذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة فالمصدر على: "أفعلت إفعالا" أبدا وذلك قولك: أعطيت إعطاء وأخرجت إخراجا" [٤] وقال أيضا: "باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورا، تجاوروا اجتوارا؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسرا، وكسر انكسارا؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد"[٥].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٩١).

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٤٩١).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٢٢).

(٤) كتاب سيبويه (٤/ ٧٨).

(٥) الكتاب لسيبويه (٤/ ٨١)

لذا فإن نحو: قتال، وعدة، مصادر؛ لأن (قتالا) وإن كان خاليا لفظا من المدة الفاصلة بين فاء الفعل "قاتل" وعينه، إلا أنها مثبتة تقديرا[١]، وقد تثبت لفظا فيقال: قيتال[٢] وعدة، مصدر من (وعد) فهو إن كان خاليا من الواو التي في فعله إلا أن التاء في آخره عوض منها، فكأنها باقية[٣].

بخلاف نحو: عون، وعشرة، وكِبْر، وغرق، وكلام، فهذه وأمثالها أسماء مصادر[٤] لأن بينها وبين أصولها بُعد؛ إذ الأصل، هو: إعانة، ومعاشرة، وتكبُّر، وإغراق، وتكليم، وأفعالها(أعان، وعاشر، وتكبَّر، وأغرق، وتكلم)[٥].

واعتبر ابن مالك "عطاءً" و"ثوابًا" و"طاعة" و"طاقة" و"جابة" مصادر وأصلها "إعطاء" و"إثواب" و"إطاعة" و"إطاقة" و"إجابة" حذفت الهمز لكثرة الاستعمال[٦] وذكر العلتين ناظر الجيش[٧]، ونقل رأي ابن مالك أبو حيان وعلله بـ"قرب ما بينها وبين أصلها"[٨].

وهو بهذا القول خالف أكثر النحويين الذين نصوا على أنها أسماء مصادر، وليست مصادر[٩] لأن أفعالها، هي: (أثاب، وأعطى، وأطاع، وأطاق، وأجاب) والفعل إذا كان مبدوءًا بالهمزة كـ (أفعل) فإن قياس مصدره أن يأتي على (إفعال)[١٠] وما جاء مخالفا

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٩٨).

(٢) ينظر: الشافية (ص: ٢٧)، الشافية في علمي التصريف والخط (ص: ٦٧).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٢٢)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٨١)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٩٩)، المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٤٠).

(٤) خالف أبو حيان ابن مالك في اعتبار هذه الكلمات أسماء مصادر، فقال: " ليس عندنا كذلك، بل هي مصادر جاءت على غير قياس، وليس كل ما خالف القياس من المصادر يقال فيه: إنه اسم مصدر، وإلا كانت أسماء المصادر أكثر من المصادر". التذييل والتكميل (١١/ ١٠٤)

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٩٨).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٢٢).

(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٨٥٦)

(٨) التذييل والتكميل (١١/ ٩٩).

(٩) ينظر: الكتاب (٤/ ٨٤)، شرح الشافية للرضي (١/ ١٦٧)، شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٤٩٢).

(١٠) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (ص: ٣٧٨).

لذلك فهو إما اسم مصدر، أو مصادر جاءت على غير قياس، وممن ذهب إليه الأزهري، الذي يقول:

"ومعنى قوله: بعزاء الله، أي: بتعزية الله إياه، فأقام الاسم مقام المصدر الحقيقي، وهو التعزية من عزيت؛ كما يقال: أعطيته عطاء ومعناه أعطيته إعطاء"[١] وبمثله قال الهروي[٢]، وابن منظور[٣]، والجوهري[٤]، والسيرافي[٥]، وابن خالويه[٦] وأبو حيان[٧].

قلت: إن استعمال (ثواب) و(طاعة) لم يبلغ في كثرته أن يعمل فيه اللسان بالتغيير كما حدث في غيره من الأساليب أو الكلمات؛ لذا اعتبارها مصادر لكثرة الاستعمال بالإضافة إلى مخالفته لما عليه أكثر النحويين، اعتبار غير واقعي- والله أعلم-.

تعدية "بخل" بـ "عن":

روعي كثرة الاستعمال "بخل" فعديت بـ"عن" نيابة عن "على" فقال:

"ومن استعمال "عن" للاستعلاء[٨] قولهم: بخل عنك، والأصل: بخل عليك ..... وأيضا فإنّ شحّ وضنّ بمعنى بخل، وتعديتهما في الغالب بـ"على" لا بـ"عن"، فكانت "بخل" أحق بذلك؛ إلا أن "بخل" أكثر استعمالا فعدّيت بـ"عن" نيابة عن "على"، لأنها أخف منها"[٩].

---

(١) تهذيب اللغة (٣/ ٦٣).

(٢) الغريبين في القرآن والحديث (٤/ ١٢٧٣).

(٣) لسان العرب (١٥/ ٥٣) (فصل العين المهملة- عطا).

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٤٣٠) (عطا).

(٥) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٢٩).

(٦) ليس في كلام العرب (ص٢٢٧).

(٧) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٧)، التذييل والتكميل (١١/ ١٠٤).

(٨) وهو من المعاني التي أثبتها الكوفيون، وابن مالك لحرف الجر "عن"، ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٢٢٠)، ونسبه ابن عقيل إلى "القتبي" مع الكوفيين. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٦٦).

(٩) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٩، ١٦٠).

وتستعمل "عن" مكان "على"[١] كقوله تعالى[٢]: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾؛ أي: على نفسه [٣] قال ذو الأصبع[٤]:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أنْتَ دَيَّانِي فتَخْزُوني.

أَي: لم تفضل فِي حسب عَليّ، وقال قيس بن الخطيم[٥]:

لَوْ انّكَ تُلْقِي حَنْظَلاً فَوْقَ بَيْضِنا ... تَدَحْرَجَ عَنْ ذَي سَامِهِ المُتَقَارِبِ.

أَي على ذِي، وجعل ابن مالك منه قولهم: "بخل عنه" والأصل: بخل عليك[٦]، وفسَّر ذلك بأن "الذي يُسأل فيبخل يحمّل السائلَ ثقلَ الخيبة مضافا إلى ثقل الحاجة، ففي بخل معنى ثقُل، فكان حقيقا بأن يشاركه في التعدية بـ"على"، فإن عُدّي بـ"عن" كان معناها معنى "على" ولأن "بخل" أكثر استعمالا من مرادفاتها- شحَّ وضنَّ- عدِّيت بـ"عن"[٧].

---

(١) ينظر: البديع (١/ ٢٦٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٨)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٩)، شرح ابن الناظم (ص٢٦٤)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٦٠)، الجنى الداني (ص٢٤٦)، ع. مغني اللبيب (ص١٩٦)، تمهيد القواعد (٦/ ٢٩٦٥).

(٢) محمد: من الآية: ٣٨.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٤٠).

(٤) البيت: من بحر البسيط ، ونسب إليه في: حروف المعاني والصفات (ص٧٩)، مغني اللبيب (ص١٩٦) وبلا نسبة في: البديع (١/ ٢٦٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥١٧)، (٥/ ٢٦١)، شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٠٩)، شرح ابن الناظم (ص٢٦٤)، ارتشاف الضرب (٥/ ٢٤١٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٦٠)، العدة في إعراب العمدة (١/ ٤٦٠)، (٣/ ٢٦٧).

(٥) البيت من بحر الطويل، ونسب إليه في: جمهرة أشعار العرب (ص٥١١)، المعاني الكبير في أبيات المعاني (٢/ ٨٩١)، حروف المعاني والصفات (ص٧٩)، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري (٣/ ٢٧٨)، ديوان المعاني (٢/ ٧٠)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٥٨٧)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (٢/ ١٦٥)، وبلا نسبة في: الصاحبي في فقه اللغة (ص٢٠٧).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١١/ ٢٢٠)، توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧٦١)، الجنى الداني (ص٢٤٦)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٦٦)، شرح أبيات مغني اللبيب (٣/ ٢٨٦).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٥٩، ١٦٠).

فتح العين في (لعمر):

روعي كثرة الاستعمال فخُصِّصت لأجله الحركة، وذلك في القسم بلفظ (لعمر الله) ففتح لأجله العين من (عمر)، إذا كان مصاحبًا اللام، قال ابن مالك:

"ثم نبهت على أن العين من "لعمر الله" ونحوه عند عدم اللام يجوز فيها الفتح والضم، وكان ينبغي أن يجُوزَا مع وجود اللام، لكن خُصَّ لكثرة الاستعمال في مصاحبة اللام بـ "الفتح" ؛ لأنه أخفّ اللغتين"(١).

(عَمْر) هُوَ الْعُمر(٢) و"عَمْر" بفتح العين، و"عُمْر" بضمها بمعنى واحد، ويأتي باللام: "لَعَمْرُك، ولَعَمْرُ اللهِ" ويستعمل في الدُعَاء، والقسم، يقال: أطالَ الله عَمْرَكَ، وعُمْرَك، ويقال: لَعَمْرك- بلام- ومَعْنَاهُ قسم بِالْبَقَاءِ للرجل، ولَعَمْر الله (٣) قَسَمٌ ببقائه ﷻ ودوامه(٤).

فإذا أُستعمل بلا لام -ويكون في الدعاء- جاز فيه فتح العين وضمها، وإذا أُستُعمل بلام- وذلك في القسم- فلا يأتي إلا مفتوحًا، ولم يقل أحد: لعُمرُ الله، وإن كان معناه معنى "العُمُر" في غير هذا الموضع (٥).

يقول سيبويه: "ويقولون: العَمر والعُمر، ولا يقولون في اليمين إلا بالفتح، يقولون كلهم: لعَمرك"(٦).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٠٢).

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات (ص٦٧).

(٣) قد يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر، وإما فعل وفاعل، ومن ذلك القَسَم فالمبتدأ والخبر قولك: لعمر الله لأفعلن، اللام: لام الابتداء وعمر الله: مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف كأنه قال: لعمر الله المقسم به، و"لأفعلنَّ" جواب القسم، وهو المقسم عليه، ينظر: الأصول (١/ ٤٣٤)، شرح الكتاب (٤/ ٢٤٢).

(٤) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص٧٨)، كتاب اللمحة في شرح الملحة (١١/ ٣٥).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣١٢).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٢١٠)، ونقله الزجاجي في: اللامات (ص٨٤).

وكان ينبغي أن يجوز الوجهان مع اللام، لكنه لم يردْ فيه إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الفتح؛ ذلك أنهم أكثروا التصرف في القسم؛ لكثرته في كلامهم، فتوخوا ضروبا من التخفيف، ومن ذلك إيثار الفتحة على الضمة مع اللام في "العمر"[١].

وكثرة الاستعمال في هذا الموضع أدت إلى تخصيص الحركة الذي من شأنه التخفيف فاختاروا لأجله أخف الحركتين، وهي الفتح، وعلله المبرد بأنه "لدخول المعنى على هذه الهيئة"[٢]، أي: دخول معنى القسم على هيئة الكلمة التي هي بمصاحبة اللام -والله أعلم-

لزوم الفتح في الموصوف بـ "ابن":

روعي كثرة الاستعمال فأدى إلى تخصيص الحركة؛ حيث لزم فتح المنادى الموصوف بـ "ابن" إذا كان غير علم، وهو مطابق لما أُضيف إليه "ابن" فالزموه الفتح، قال ابن مالك:

"ولزم في نحو: يا فاضل ابن فاضل، جعل الموصوف والصفة كالشيء الواحد فيما كثر استعماله، فأتبعوا الأول الثاني، كما فعلوا في: امرئ"[٣].

أُلحِق بالعلم، الموصوف بـ "ابن" بلا فاصل، وهو مضاف إلى علم، المنادى إذا كان غير علم، ووصف بـ "ابن" بلا فصل، وأُضيف إلى مطابق للمنادى[٤] في فتح آخره، نحو: يا فلان بن فلان، ويا ضل بن ضل، ويا سيد بن سيد، ويا فاضل بن فاضل، ويا شريف بن شريف، ولكن اختلفوا في وجوب الفتح، أو جواز الفتح والضم، أو الضم،

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤٨).

(٢) المقتضب (٤/ ١٧٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٤).

(٤) ينظر: المساعد (٢/ ٤٩٧)، تمهيد القواعد (٧/ ٣٥٥٠)، همع الهوامع (٢/ ٥٥).

على أقوال، هي: الأول: جواز الوجهين[١]: الضم على الأصل، والفتح اتباعا لفتح آخر الصفة "ابن" هذا وهو رأي الكوفيين[٢]، وابن كيسان[٣].

الثاني: التزام الضم في المنادى، ونصب "ابن" على القياس؛ لأن المنادى ليس بعلم، والأعلام أقبل للتغيير من غيرها، وهو رأي البصريين[٤] وحُكِي عن الأخفش "أن من العرب من يضم نون الابن إتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام"[٥].

الثالث: التزام الفتح، نحو: يا فاضلَ ابنَ فاضل؛ حيث جُعِل الموصوف، والصفة كالشيء الواحد؛ فيما كثر استعماله، فجعل الأول تابعا للثاني كما فعلوا في: "امرئ" وهو رأي ابن مالك[٦].

قلت: ووجه الربط بين هذه الكلمات مما كان المنادى فيه غير علم، بالعلم هو: أنه وصف بـ "ابن" مضاف إلى غيره، بدون فصل بين الوصف والموصوف المنادى، وقد يكون سبب إلحاقهم "فلان" بالعلم- إضافة إلى السبب السابق- أنها كنايةٌ عنه؛ ولذلك حُذِف تنوينها كما حذف في العلم في قولهم: هذا فلانُ بنُ فلان.

قال سيبويه: "وكان أبو عمرو يقول: هذه هندُ بنت عبد الله، فيمن صرف ... وينبغي لمن قال: بقول أبي عمرو أن يقول: هذا فلانُ بنُ فلان؛ لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات غالبة؛ فأجريت مجراها"[٧].

---

(١) والذين أجازوا الفتح فيما يستحق الضم في النداء أوجبوا في غيره حذف تنوينه لفظا، وحذف ألف ابن في الوجهين خطًّا، وإن نون فللضرورة، وليس للتركيب مع "ابن" فيكون كـ "امرئ" في اتباع ما قبل الساكن ما بعده. ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص١٨٠).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٠٦٥)، شرح الأشموني (١/ ٢٣٨).

(٣) نسبه إليه ابن عقيل، ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٤٩٧).

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٢٣٦)، ارتشاف الضرب (٤/ ٢١٨٨)، شرح الأشموني (١/ ٢٣٨).

(٥) همع الهوامع (٢/ ٥٥).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٤).

(٧) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٠٦، ٥٠٧)، وينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٤٨٣).

لزوم حذف الفعل في أسلوب التحذير:

روعي كثرة الاستعمال، في أسلوب التحذير فحذف منه الفعل وجوبا، في مواضع شبهت بالمثل أو ما يجري مجراه، في كثرة الاستعمال، قال ابن مالك:

"وقد تناول قولي: "فإن كان الاقتصار في مثل أو شبهه في كثرة الاستعمال"[١] نحو: إيّاي وكذا[٢] بإضمار "نَحِّ" ونحو: إيّاك وكذا، بإضمار "اتّق"، وهذا المسمَّى تحذيرا[٣]، ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلّا مع "إيّاك" وأخواتها، ومع مكرّر، نحو: الأسَدَ الأسَدَ، ومع معطوف ومعطوف عليه، نحو: "مازِ[٤] رأسك والسيف"[٥].

ويجب حذف الفعل لأجل التحذير، وكثر استعماله محذوفا فيها، حتى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة[٦]، ومواضعه ثلاثة[٧]هي:

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٨٥).

(٢) الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب فيكون بـ (إياك وأخواته)؛ لأن مورد التحذير أن يكون له، وشذ التحذير بـ (إياي) لمجيئه للمتكلم، ومنه قول عُمَرَ ﷺ: (إيَّاي وأَنْ يَحذِف أحدُكم الأرنبَ) أي: نَحنِي عن حذف الأرنب، وأشذ منه: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) وفيه شذوذان، مجيء التحذير للغائب، وإضافة (إيا) إلى الظاهر، ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٧)، شرح ابن الناظم (ص٤٣٣).

(٣) التحذير، هو: "تنبيه المخاطَب على مكروهٍ ينبغي الاحترازُ منه بألفاظٍ؛ هي: (إيّاكَ) بمعنى: احذر، و(إليك) بمعنى: تَنَحّ" اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٢٩).

(٤) أراد ترخيم مازن ولم يكن اسما للرجل الذي خوطب بهذا بل كان اسمه "كدلما أسر بجيرا القشيريّ" من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم ، فجاءه قعنب اليربوعيّ ليقتله، فمنع المازني منه، فقال للمازنيّ: ماز رأسك والسيف، وترخيمه على أحد وجهين، أن يكون سمّاه بمازن؛ لأنه كان من مازن، وقد تفعل العرب مثل هذا، كقولهم: "الأشعرون" يريدون الأشعريون، أو أن يكون ترخيما بعد ترخيم؛ كأنه رخم مازنيا، فصار مازنا، ثم رخّم مازنا فصار ماز، ونحوه مذكور في الترخيم. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٧٢، ١٧٣).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦٠).

(٦) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٨٩).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٩).

- إذا كان بـ "إياك" وأخواتها، فتقول إذا كنت تحذر: إياك والأسدَ، و"الأسد" منصوب بفعل مضمر، كأنك قلت: إياك باعد، وإياك نح[١]، وإياك اتق، فحذف الفعل، واكتفى بـ "إياك" عنه، ولا يجوز اظهاره [٢].

قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ..... هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ..... وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذ الآن، فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر" [٣].

- وإذا كان بتكرير المحذَّر منه، نحو: الأسد الأسد، والليل الليل، والطريق الطريق، فلا يُذكر الفعل معه، فلا يحسن أن تقول بادر الليل الليل، أو: خلّ الطريق الطريق[٤] فمع تكرير الأسماء، يزداد إظهار الفعل قبحا؛ لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل، فلم يجمع بينهما[٥].
- إذا كان بالعطف، أي: كان معطوفا ومعطوفا عليه- نحو: "مازِ رأسك والسيف" أي: يا مازن قِ رأسك واحذر السيف[٦].

وعلة الحذف في هذه المواضع، إضافة إلى كثرة استعماله محذوفا دلالة الحال عليه، وظهور معناه[٧].

---

(١) اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٢٩).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٨٩).
(٣) الكتاب لسيبويه (٢٧٣/١، ٢٧٤).
(٤) أما إذا قلت: الليل، دون تكرير حسن أن تقول: بادر الليل. شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٧٣)
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٩١)، التذييل والتكميل (٧/ ٥٢).
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ١٧٣)، اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٣٠).
(٧) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٨٩).

قال سيبويه: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إياك، ولم يكن مثل: إياك لو أفردته، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة "إياك" فشبهت بـ "إياك" حيث طال الكلام وكان كثيرا في الكلام .... فلما ثنيت صار بمنزلة "إياك، وإياك" بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر"[١].

فإن كان التحذير بغير (إياك) ونحوه، أو عدم العطف والتكرار، كان المحذر منصوبا بفعل جائز الإضمار والإظهار تقول: (نفسك الشر) أي: جنب نفسك الشر؛ وإن شئت أظهرت الفعل، وتقول: "رأسك" وإن شئت: قِ رأسك، وتقول: الأسد، وإن شئت: احذر الأسد[٢].

قال سيبويه: "فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزا نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار"[٣].

وكثرة استعمال في هذه المواضع نقلت الحكم من الجواز إلى الوجوب؛ إذ الأصل هو جواز حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل، لكن بسبب كثرة الاستعمال جعلت وجوب حذف الفعل هو الأصل والأظهر في هذه المواضع، وإذا أظهر فعلى خلاف الأصل.

"إلا" تختص بعمل النصب الذي لا رفع معه:

روعي كثرة الاستعمال في عمل الحرف، فخُصَّ بأخف الإعرابين- الجر أو النصب الذي لا رفع معه- فقال ابن مالك:

"وأيضا فإن "إلا" مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار، فأُوثِرتْ من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين"[٤].

---

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٧٩)، توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١١٥٤).

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٧٥).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٧٧).

وقول ابن مالك في هذا الموضع جاء في الكلام على الخلاف في "إلَّا" هل هي عاملة أو غير عاملة؟ وهو مختلف فيه على خمسة آراء[١] ومذهبه في ذلك أنَّ المستثنى منصوب بـ "إلّا" نفسها، "لا بما قبلها معدّى بها، ولا به مستقلا، ولا بـ "أستثني" مضمرا، ولا بـ "أنّ" مقدرة بعدها، ولا بـ "إنْ" مخففة مركبا منها ومن لا خلافا لزاعمي ذلك"[٢].

وقال معترضًا على نفسه ومجيبًا: "فإن قيل: لو كانت "إلَّا" عاملة لجَرَّت، لأن الجرّ هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل، ولذا حكم لـ "عدا، وخلا، وحاشى" بالحرفية إذا جَرَّتْ، وبالفعليّة إذا نصبَتْ، فالجواب: لا نسلّم أن اللائقَ بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعلَ هو الجرُّ خاصة، بل اللائقُ به عملٌ لا يصلح للفعل، وهو جرٌ أو نصبٌ لا رفع معه، فكان النصبُ أولى بالأربعة[٣]؛ لأنه أخف من الجر، لكن منعت منه عدا وأختاها، لأنهن يكنّ أفعالا فيستوْجبْنَ النصب حينئذ، فلو عملته وهنّ أحرف لجُهلتْ الحرفية فتعين "الجر" بهنّ إذا كنَّ أحرفا، ولم يمنع من النصب بـ "إلَّا" مانع فعملت"[٤].

---

(١) والآراء، هي: الأول: قول سيبويه والمبرد وافقهما السيرافي، وذهبوا إلى أنَّ المستثنى نُصِب بما قبل "إلا" من فعل أو غيره، دون واسطة؛ لأن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به، على اختلاف وجوه المنصوبات به، فإذا قلت: رأيت زيدا لا عمرا، تعلق حال "زيد" و"عمرو" بـ "رأيت" على اختلاف أحوالهما في التعلق به، فكذا "زيدا" في: جاء القوم إلاّ زيدا، ونسِب إلى ابن خروف، قال سيبويه: "وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا زيدا، فينصب زيدا على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول .... وعمل فيه ما قبله كما عمل الـ "عشرون" في الـ "درهم" إذا قلت: عشرون درهما"، الثاني: أن المستثنى نُصِب بفعل تقديره: "استثنى" و"إلا" نائبة عنه، عزِي إلى المبرد والزجاج، وردَّه السيرافي، الثالث: ذهب الكسائي إلى أنه منصوب بـ "أنَّ" بعد إلا" فالتأويل في نحو: قام القوم إلا زيدا: قام القوم إلا أنَّ زيدا لم يقم، وردَّه الفراء، الرابع: حكي عن الكسائي- نقله السيرافي- أنه شَبَّه المستثنى بالمفعول، وجعله خارجا من الوصف، وخروجه منه بـ "أنَّ" الخامس: قول الفراء- عزاه إليه السيرافي- وهو أنَّ "إلا" أخذت من حرفين: "إنَّ" التي تنصب الأسماء، ضُمَّت إليها "لا" ثم خففت، فأدغمت النون في اللام فصارت "إلا" فأعملوها فيما بعدها عملين: عمل "إنّ" فنصبوا بها، وعمل "لا" فجعلوها عطفا، أما ابن مالك فذهب إلى أن "إلا" هي الناصبة، وعزاه لسيبويه والمبرد، الكتاب (٢/ ٣١١)، وينظر: المقتضب (٤/ ٣٨٩)، شرح كتاب سيبويه (٣/ ٦٠، ٦١، ٦٢)، شرح الرضي على الكافية (٢/ ٨٠)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٧٧: ٢٧٩)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٠٥، ١٥٠٦).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٢٦٤).

(٣) (مَا عَدَا) وَ (مَا خَلَا) وَ (لَيْسَ) وَ (لَا يَكُونُ). إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (ص١٢٢).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٧٦، ٢٧٧)، ونقله في : التذييل والتكميل (٨/ ١٩٩).

والذي دعاه للقول بأن "إلا" هي عاملة النصب، اختصاصها بكثرة الاستعمال[١] وتميزها عن أخواتها به[٢]؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء[٣] لعلل، أولها: أنها حرف، والحروف موضوعة لإفادة المعاني، كالنفي والاستفهام والنداء، وثانيهما: أنها تَرِدُ لمعنى الاستثناء فقط في جميع أبوابه، أما غيرها فيقع للاستثناء في مواضع مخصوصة ويستعمل لغيره في أبواب أخرى[٤]، وثالثها: أن غيرها مما يستعمل للاستثناء يقدر بها[٥]، ولما كانت "إلا" هي أصل أدوات الاستثناء قدمها النحويون على أخواتها [٦].

وهي أم الباب[٧]، ودليل ذلك كثرة تصرفها فيه؛ إذ تُستعمل وما قبلها تام، وغير تام، ولا يستعمل غيرها إلا حيث يكون تامًا، إلا "غيرًا"، فإنها تُستعمل استعمال "إلا"، لكن يغلب عليها الوصفية، بخلاف "إلا"، فيغلب عليها الاستثناء، ومن تصرفها أنها تُستعمل بين الصفة والموصوف، وبين الحال وصاحبها، ويقع بعدها كل ما يصح أن يكون صفة، كالجمل الاسمية، والفعلية، ولذلك قال سيبويه: "فحرف الاستثناء إلا"[٨] يعني أنه حرفه الموضوع له الأصلي فيه[٩].

والمستثنى يتميز بـ"إلا" عن التخصيص بالصفة وغيرها[١٠]، وتتميز هي عن غيرها مما يفيد الاستثناء أنها أكثر أدواته استعمالًا، وأنها قد تتكرر[١١].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: إرشاد السالك (١/ ٣٩١، ٣٩٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣١٨)، الكناش في فني النحو والصرف (١/ ٢٠٢).

(٤) أصول النحو العربي (١/ ٣٠٢).

(٥) ينظر: شرح المكودي على الألفية (ص١٢٥).

(٦) ينظر: توجيه اللمع (ص٢١٤).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٨/ ١٦٢)، إرشاد السالك (١/ ٣٨٣)، حاشية الآجرومية (ص: ١٠٧).

(٨) كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٩).

(٩) التذييل والتكميل (٨/ ١٦٢).

(١٠) المقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٣٤٣).

(١١) والتكرير قد يكون لغير توكيد كما في تمثيل ابن مالك بقوله: "لا تمرر بِهِم إلا الفتى إلا العلا" أو لتوكيد إذا وقعت بعد حرف عطف، نحو: "جاءوا إلَّا زيدا وإلَّا عمرا" وقد جاء تكريرها في الصورتين- للتوكيد، ولغيره- في قول الشاعر:

مالك من شيخك إلَا عمله ... إلاّ رسيمه وإلاّ رمله

وروعي كثرة الاستعمال، والتكرير فاختُصَّت بأخف الإعرابين، وهو النصب الذي لا رفع معه- بدلا من الجر- لذا كان كثرة الاستعمال أحد أسباب تعيين عمل النصب لـ "إلا" في المستثنى عند ابن مالك، وذلك بناءً على مذهبه في ناصب المستثنى، وهو "إلا" نفسها.

أو كان تكريرها لقصد الاستثناء، على أن يكون المراد يكون المراد استثناء الجميع من الأول، نحو: "جاء القوم إلاّ زيدا إلاّ عمرا إلاّ خالدا"، أو يكون استثناء كل من متلوه، نحو: له عندي عشرة إلاّ ثلاثة إلاّ درهما، وهذا التكرير لا يقع في غيرها من أدوات الاستثناء. ينظر: إرشاد السالك (١/ ٣٩١، ٣٩٢).

الخاتمة

عمل البحث على دراسة ظاهرة كثرة الاستعمال عند ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل"، وتوصلت إلى عدَّة نتائج، هي:

١. استخدم ابن مالك علة كثرة الاستعمال في سبعة وخمسين موضعًا، حيث ورد التعليل بكثرة الاستعمال، في سبعة وعشرين موضعًا، والوصف بها في ثمانية عشر موضعًا، ومراعاة كثرة الاستعمال في الحكم النحوي في اثني عشر موضعًا.

٢. الحذف كان أكثر الظواهر اللغوية التي ارتبطت بكثرة الاستعمال، في شرح التسهيل؛ حيث ورد في خمسة عشر موضعًا، سواء أكان في التعليل بها، أو مراعاتها، وحذف الحروف هو أكثر أنواع الحذف، يلي- الحذف- مخالفة الأصل لكثرة الاستعمال؛ حيث ورد في تسعة مواضع، ثم تخصيص الحركة لكثرة الاستعمال، وارتباط الحكم النحوي بها ورد كلٌّ منهما في موضعين، ثم ارتباط العمل بكثرة الاستعمال جاء في موضع واحد.

٣. تنوعت ألفاظ ابن مالك الدالة على كثرة الاستعمال، فاستخدم: الأكثر استعمالا، وكثير، وهو كثير في كلام العرب، وأكثر من، وكثرة الاستعمال.

٤. جاءت مواضع "كثرة الاستعمال" عند ابن مالك مؤيدة بالواقع اللغوي، إلا موضع واحد، وهو ترجيح الاتصال في منصوب "كان" إذا وقع ضميرا متصلا لكثرة الاستعمال، وهو ما يخالف الواقع اللغوي.

٥. كان لكثرة استعمال فرع الكلمة أثرٌ في التعليل عند ابن مالك، ومن ذلك كثرة استعمال "نِعْم" و"بِئْس" وهما فرعان لـ "نَعِم وبَئِس" كدليل لمذهبه في "السين" وأنها فرع لـ "سوف" وليست أصل برأسها.

٦. كان لكثرة الاستعمال أثرٌ في نقل بعض الأحكام من الجواز إلى الوجوب، كحذف الفعل فيما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال، كذلك كان لها دور في ترجيح أحد وجهي الجواز كترجيح وجه الحرفية في "حاشا".

٧. ارتبط عند ابن مالك بكثرة الاستعمال عدَّة ظواهر لغوية، منها:

- مخالفة الأصل، سواء أكان ذلك لغرض التعليل بها أو مراعاتها.
- تخصيص الحركة، كـ"لزوم فتح المنادى الموصوف بـ"ابن" إذا كان غير علم" وورد في موضعين في شرح التسهيل.
- تخصيص العمل كعمل "إلا" النصب الذي لا رفع معه في الاستثناء، وعمل "إنْ" الجزم في المضارع.

٨. ارتبط الحكم النحوي بكثرة الاستعمال عند ابن مالك، ومن ذلك:

- لم يأخذ الاسم الذي على صورة المنسوب حكم المنسوب الحقيقي؛ لكثرة استعماله في أسماء الأجناس.
- لم تأخذ أسماء الإشارة حكم المشتق في جميع حالاتها؛ لكثرة استعمالها غير منعوت بها.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الرسائل العلمية والبحوث:

١. الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاريء) د. محمد عبد القادر هنادي، باحث وأستاذ جامعي في المدينة المنورة، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المجلد: ٢٠٠٤، العدد: ٨، عام: ٢٠٠٤م.

٢. حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع (رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات - كليَّة اللُّغة العربيَّة - الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة) إشراف: د إبراهيم صالح العوفي: ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ

٣. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤ هـ) حُقِّق كرسالة دكتوراه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، عام: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

ثالثًا: المصادر والمراجع:

١/ الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٢/ إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي أبي شامة (ت ٦٦٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية (بلا رقم أو تاريخ).

٣/ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرات في علوم

القراءات) لـ: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٤/ أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة (بدون رقم أو تاريخ) .

٥/ الأربعون لابن المقرئ (مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية) لأبي بكر بن المقرئ (ت ٣٨١هـ) تخريج: محمد زياد عمر تكلة، الناشر: مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٦. الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين، لعبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن منصور بن عساكر الدمشقيّ الشافعي (ت ٦٢٠هـ) المحقق: محمد مطيع الحافظ، غزوة بدير، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧/ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٨/ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي (قسم من هذا الكتاب أطروحة دكتوراة للمحقق)، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٩/ أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٠/ أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق: د. فخر صالح قدارة الناشر: دار الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

١١/ الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين حماسة

(أو الخالديان) لأبي بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت نحو ٣٨٠هـ) وأبي عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ت ٣٧١هـ) المحقق: الدكتور محمد علي دقة، الناشر: وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، عام النشر: ١٩٩٥م.

١٢/ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

١٣/ إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح حسين بن محمد، أبو جعفر، الأصبهاني الصيدلاني (ت: ٦٠٣ هـ) ضبط وتعليق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦ م.

١٤/ إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ

١٥/ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ) الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ-١٩٤١م)

١٦/ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) المحقق: حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

١٧/ الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر : دار العلم للملايين، الطبعة : الخامسة عشرة - مايو ٢٠٠٢ م.

١٨/ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت ٥٢١ هـ) المحقق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام النشر: ١٩٩٦ م الألفاظ لابن السكيت

١٩/ ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماه (الخلاصة في النحو)، نظمها أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ)

تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العُيُوني، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض (بدون تاريخ).

٢٠/ أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

٢١/ أمالي ابن الشجري لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٢٢/ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٢٣/ الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ) المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٤/ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨هـ/٦١٦هـ) تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، الناشر: المكتبة العلمية- لاهور- باكستان، وأخرى: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون تاريخ أو رقم).

٢٥/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٦/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله الأنصاري ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بلا تاريخ أو رقم).

٢٧/ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٢٨/ إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٩/ بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) (بدون اسم الناشر أو تاريخ أو رقم).

٣٠/ البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر بيروت: ١٤٢٠ هـ.

٣١/ البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٠ هـ.

٣٢/ البستان في إعراب مشكلات القرآن (من الأنبياء إلى آخره وهو كل ما عُثر عليه من الكتاب) لأحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني (ت ٧١٧ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٣٣/ بلاغات النساء لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (ت ٢٨٠هـ) صححه وشرحه: أحمد الألفي، الناشر: مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، القاهرة، عام النشر: ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م، وهو "كتاب مستخرج حديثاً من إحدى تآليف ابن طيفور التي تبلغ في مجموعها خزانة صغيرة، وهو قطعة من الجزء الحادي عشر من كتابه الضخم (المنثور والمنظوم) الذي لم يصلنا منه سوى الجزء ١١و١٢، وهو ١٦جزءاً".

٣٤/ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو

الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، إصدار: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م) وصَوّرتْ أجزاءً منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما.

٣٥/ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٦/ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (شرح ألفية ابن مالك) لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩ هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٧/ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ م.

٣٨/ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٣٩/ تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالسعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٤٠/ التذكرة الحمدونية، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت ٥٦٢هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤١/ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١: ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة:

الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م "قد صدر من الكتاب ١٨ جزءًا حتى الآن ١٤٤٢ هـ/ ٢٠٢١ م".

٤٢/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق: محمد كامل بركات طبعة: دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م (بدون رقم).

٤٣/ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٤٤/ التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠.

٤٥/ تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت(بدون رقم أو تاريخ).

٤٦/ تفسير الإيجي (جامع البيان في تفسير القرآن) لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإِيجي الشافعيّ (ت ٩٠٥هـ) دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٤٧/ تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) لمحمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

٤٨/ تفسير الماوردي (النكت والعيون) لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان (بدون رقم أو تاريخ).

٤٩/ التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ) حقِّق في خمس عشرة رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة

البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ

٥٠/ تفسير البيضاوي، لناصرالدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، الناشر: دار الفكر – بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

٥١/ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة : الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

٥٢/ تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، نشر : دار هجر، وأخرى تحقيق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٥٣/ تفسير مقاتل بن سليمان أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت ١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ

٥٤/ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

٥٥/ تفسير النيسابوري (المسمى: غرائب القرآن ورغائب الفرقان) لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ) المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ

٥٦/ التفسير الوسيط للزحيلي د وهبة مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ

٥٧/ تقويم اللسان، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) المحقق: د. عبد العزيز مطر، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م.

٥٨/ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هـ) حققه جمع من العلماء (جـ١) حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، ١٩٧٠م (جـ٢) حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، ١٩٧١م (جـ٣) حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، ١٩٧٣ م (جـ٤) حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، ١٩٧٤م (جـ٥) حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد ١٩٧٧م (جـ٦) حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، ١٩٧٩م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.

٥٩/ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٦٠/ تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٠٠١م.

٦١/ توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر (أصل التحقيق: رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر) الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٦٢/ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٦٣/ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) الناشر: دار المعارف – القاهرة، (بدون رقم أو تاريخ).

٦٤/ جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو

الداني (ت ٤٤٤ هـ) (أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٥/ جمال القراء وكمال الإقراء، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٦٦/ الجمل في النحو للزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبي القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة دار الأمل، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م.

٦٧/ جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ) حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

٦٨/ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ. محمد نديم فاضل- الطبعة الأولي ١٩٩٢م دار الكتب العلمية بيروت لبنان، وأخري نشر دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

٦٩/ الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (ت ٢٠٦هـ) المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٧٠/ حاشية الآجرومية، (حاشية على متن المقدمة الآجرومية) لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت ١٣٩٢هـ) (بدون رقم أو تاريخ).

٧١/ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٧٢/ حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: (عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى

تفْسيرِ البَيضَاوي) لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) الناشر: دار صادر- بيروت(بدون رقم أو تاريخ).

٧٣/ حاشية الصبان على شرح الأشموني: على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، أبي العرفان (ت: ١٢٠٦ هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٧م.

٧٤/ حاشية الطيبي على الكشاف (المسمى فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، دراسة: د. جميل بني عطا، إشراف علمي: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣ م

٧٥/ الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ) المحقق: د. عبد العال سالم مكرم (ت ١٤٢٩ هـ) الناشر: دار الشروق- بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ

٧٦/ حجة القراءات، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٧٧/ حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي (ت ١٤٤١ هـ، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٧٨/ حروف المعاني والصفات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.

٧٩/ الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ) المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب – بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

٨٠/ حماسة القرشي، لعباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (المتوفى : ١٢٩٩هـ)

المحقق: خير الدين محمود قبلاوي، الناشر: وزارة الثقافة، بالجمهورية السورية، دمشق، ١٩٩٥م (بدون طبعة).

٨١/ حياة الحيوان الكبرى، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (ت ٨٠٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٨٢/ الحيوان، للجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٨٣/ خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧ هـ) المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.

٨٤/ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت:١٠٩٣هـ) تحقيق : محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت: ١٩٩٨م

٨٥/ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الرابعة، (بدون تاريخ).

٨٦/ درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨هـ

٨٧/ درج الدرر في تفسير الآي والسور، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١ هـ) دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة في أطروحة الماجستير للمحقق) وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، وشاركه في بقية الأجزاء: إياد عبد اللطيف القيسي، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٨٨/ الدر الفريد وبيت القصيد، لمحمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ) المحقق: د. كامل سلمان الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

٨٩/ الدر المصون في علم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق (بدون رقم أو تاريخ).

٩٠/ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة (بدون تاريخ).

٩١/ ديوان رؤبة بن العجاج (كتاب مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، الناشر: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت (بدون تاريخ أو رقم).

٩٢/ ديوان الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي أبو فراس (ت:١١٠هـ) ضبط وتقديم الأستاذ: علي قاعود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٩٣/ ديوان النابغة الجعديّ، جمعه وحققه: د. واضح الصمد، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٩٤/ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع: دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).

٩٥/ رسالة الغفران أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت ٤٤٩هـ) الناشر: مطبعة (أمين هندية) بالموسكي – مصر، صححها ووقف على طبعها: إبراهيم اليازجي، الطبعة: الأولى، ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م.

٩٦/ رسالة منازل الحروف، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان

(بدون تاريخ أو رقم).

٩٧/ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ

٩٨/ زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ

٩٩/ الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٠٠/ زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) تح: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الناشر: الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط: الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٠١/ السبعة في القراءات أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ

١٠٢/ سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي) لأبي القاسم (أو أبي البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (ت ٨٠١هـ) راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

١٠٣/ سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.

١٠٤/ الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري المتوفى في القرن

١٢) لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) المحقق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

١٠٥/ الشافية في علمي التصريف والخط لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٠٦/ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣: ١٤١٤ هـ).

١٠٧/ شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥هـ) الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م.

١٠٨/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٠٩/ شرح ابن الناظم على الألفية، لبدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

١١٠/ شرح أبيات سيبويه، للسيرافي يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١١١/ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)،

المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ

١١٢/ شرح الأشموني على الألفية، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١١٣/ شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

١١٤/ شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح) في النحو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١١٥/ شرح التصريف للثمانيني أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ) : تحقيق ودراسة رسالة ماجستير للباحث إبراهيم بن سليمان البعيمي ١٤١٢ هـ الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

١١٦/ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١١٧/ شرح كتاب الحدود في النحو، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٩٧٢هـ) المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣ م.

١١٨/ شرح كتاب الحماسة للفارسي (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها) لأبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ) المحقق: د. محمد عثمان علي، الناشر: دار الأوزاعي – بيروت، الطبعة: الأولى (بدون تاريخ).

١١٩/ شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ) المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٢٠/ شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده لـ: عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

١٢١/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (بدون عام).

١٢٢/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩ هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.

١٢٣/ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٧ م.

١٢٤/ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، المحقق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

١٢٥/ شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، للعلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ) المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

١٢٦/ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، سلسلة

ذخائر العرب (٣٥) الطبعة: الخامسة (بدون عام).

١٢٧/ شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المعروف بابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ.

١٢٨/ شرح الكافية الشافية، لابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.

١٢٩/ شرح الكافية في النحو (المعروف بشرح الرضي على الكافية) لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى: ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

١٣٠/ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨م.

١٣١/ شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

١٣٢/ شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ) المحقق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق مراجعة وترقيم: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

١٣٣/ شرح المعلقات السبع للزوزني حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت ٤٨٦هـ) الناشر: دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.

١٣٤/ شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي،

أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٣٥/ شرح مقامات الحريري، لأبي عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (ت ٦١٩ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م.

١٣٦/ شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.

١٣٧/ شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.

١٣٨/ شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه) تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م .

١٣٩/ شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى،١٤٢١هـ ٢٠٠٠ م.

١٤٠/ الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ

١٤١/شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ) المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٤٢/ الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين

(ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: أحمد صقر، الناشر: محمد علي بيضون، طبع: عيسى البابي الحلبي، الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٤٣/ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٤٤/ صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، طبع: بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر المحمية، عام ١٣١١ هـ، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي.

١٤٥/ صحيح مسلم لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي- القاهرة (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي - بيروت).

١٤٦/ ضرائر الشعر لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: ٦٦٩هـ) المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م .

١٤٧/ طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، لعبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي (ت ٧٨٢هـ) المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

١٤٨/ العدة في إعراب العمدة، لبدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ).

١٤٩/ العقد الفريد، لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ

١٥٠/ علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٥١/ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ ١٩٨١م.

١٥٢/ عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٥٣/ العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت ٤٥٥هـ) المحقق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب - جامعة البصرة) الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: ١٤٠٥هـ

١٥٤/ غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٥٥/ غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، تاج القراء (ت نحو ٥٠٥هـ) الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، مؤسسة علوم القرآن- بيروت (بدون عام).

١٥٦/ الفاضل، للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ.

١٥٧/ فتح الرحمن في تفسير القرآن، لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت ٩٢٧ هـ) اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإِسلامِيّة - إدَارَةُ الشُؤُونِ الإِسلَامِيّةِ) الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

١٥٨/ فتح القدير، للشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ

١٥٩/ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٧١ م.

١٦٠/ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي (٨٩٨ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي (بدون رقم أو تاريخ).

١٦١/ القاموس المحيط، للفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٦٢/ القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الناشر: دار عالم الكتب - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٦٣/ الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ) المحقق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٦٤/ الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت ٤٦٥هـ)

المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٦٥/ الكامل في اللغة والأدب، للمبرد محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٦٦/ كتاب الأفعال، لسعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠ هـ) المحقق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٦٧/ كتاب الأفعال، لابن القطاع علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٦٨/ الكتاب لسيبويه أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٦٩/ كتاب الشعر أو (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) للفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧٠/ كتاب العين، للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال (بدون عام).

١٧١/ الكشاف (المسمى: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل)، لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت: ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربيِ بيروت: ١٤٠٧هـ (بدون).

١٧٢/ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لإسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (ت: ٢٧ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٤٢٢ هـ

١٧٣/ الكليات لأبى البقاء الكفوي تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بدون ذكر سنة أو رقم أو دار الطبع.

١٧٤/ الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: ٢٠٠٠ م.

١٧٥/ الكنز في القراءات العشر، لأبي محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت ٧٤١هـ) المحقق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٧٦/ اللامات، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٧٧/ اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٤٤٩ هـ) المحقق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٧٨/ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م.

١٧٩/ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ودمشق.

١٨٠/ لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي المصري (ت:٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت، بيروت،

الطبعة الأولى (بدون تاريخ) والطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١٨١/ اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١٨٢/ المبسوط في القراءات العشر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.

١٨٣/ المحصول في شرح الفصول، لابن إياز جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (ت: ٦٨١ هـ) الناشر: مكتبة لسان العرب، الطبعة: الأولى (بدون تاريخ).

١٨٤/ معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ) تح: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٨٥/ المعجم الكبير، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

١٨٦/ المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٨٧/ اللمع في العربية، لابن جني أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت (بدون رقم أو تاريخ).

١٨٨/ ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ) تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي،

الناشر: دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة (بدون رقم أو تاريخ).

١٨٩/ المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، لأحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبي (ت ٦٤٤هـ) المحقق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٩٠/ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ) المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان (بدون رقم أو تاريخ).

١٩١/ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٩٢/ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٩٣/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.

١٩٤/ المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٩٥/ المحيط في اللغة، لكافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المحقق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩٦/ مختصر استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، لابن الملقن

سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ) تحقيق وَدراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، جـ ٣ - ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، الناشر: دَارُ العَاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ

١٩٧/ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُنِي بنشره: ج. برجشتراسر، طبع: وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.

١٩٨/المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت: ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م.

١٩٩/ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ

٢٠٠/ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠١/ المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان - الأردن) عام النشر: ٢٠٠٢ م.

٢٠٢/ المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي (ت: ٧٦٩ هـ) المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة) الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ

٢٠٣/ المستدرك على الصحيحين، للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير وغيرهم) دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٠٤/ مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ) المحقق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٠٥/ مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠٦/ مسند البزار (المنشور باسم البحر الزخار) لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله (جـ ١ - ٩)، عادل بن سعد (جـ ١٠ - ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (جـ١٨) الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

٢٠٧/ مسند الشاميين، للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

٢٠٨/ المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م.

٢٠٩/ معاني القراءات، للأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

٢١٠/ معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت:١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، طبع: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٢١١/ معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف

نجاتى، ومحمدعلى نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.

٢١٢/ معاني القرآن وإعرابه للزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٢١٣/ المعاني الكبير في أبيات المعاني، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) المحقق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣٨٦ هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م، ثم صورتها: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م.

٢١٤/ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢١٥/ معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢١٦/ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٢١٧/ المغرب في ترتيب المعرب، لناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (ت ٦١٠هـ) الناشر: دار الكتاب العربي، (الطبعة والتاريخ: بدون).

٢١٨/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك / محمد

علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

٢١٩/ مفاتيح الغيب (أو التفسير الكبير) المعروف بتفسير الرازي، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٢٢٠/ المفتاح في الصرف، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ) حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

٢٢١/ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ت ٥٣٨هـ ،وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني، طبعة دار الجيل- بيروت - لبنان .

٢٢٢/ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين منهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة/ ط الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٢٣/ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٢٤/ مقاييس اللغة (أو معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢٥/ المقتضب للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبي العباس (ت: ٢٨٦ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت الطبعة:

الأولى: ١٩٦٣م.

٢٢٦/ المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ) المحقق: د شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل، د فتحي محمد أحمد جمعة، الناشر: مطبعة أم القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي (بدون تاريخ أو رقم).

٢٢٧/ المكتفى في الوقف والابتدا، للداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٢٨/ المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ويليه (موجز في ياءات الإضافة بالسور) لعمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (ت ٩٣٨هـ) المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٢٩/ الممتع في صنعة الشعر، عبد الكريم النهشلي القيرواني، المحقق: الدكتور محمد زغلول سلام، الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية - جمهورية مصر العربية (بدون رقم أو تاريخ).

٢٣٠/ المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (ت ٢٤٩هـ) تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٣١/ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لابن جني أبي الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٢٣٢/ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

٢٣٣/ النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)

الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] (بدون رقم أو تاريخ).
٢٣٤/ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٣٥/ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه للقيسي أبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ) المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٣٦/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر(بدون رقم أو تاريخ).
٢٣٧/ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم ، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٣٨/ الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (ت ٤٤٦هـ) المحقق: دريد حسن أحمد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.
٢٣٩/ الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره، للجرجاني أبي الحسن علي بنعبد العزير القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون رقم أو تاريخ).

تم بحمد الله

****